العدالة والقانون الطبيعي

مقاربات في الحضارات الإنسانية القديمة

تأليف

أ.د. خالد سلمان المهداوي

م. د. عامر عبد رسن الموسوي

مركز الرافدين للحوار

العدالة والقانون الطبيعي

مقاربات في الحضارات الإنسانية القديمة

العدالة والقانون الطبيعي
مقاربات في الحضارات الإنسانية القديمة

تأليف:

أ.د. خالد سلمان المهداوي

م. د. عامر عبد رسن الموسوي

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2026

First Edition, Beirut/Najaf, 2026

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

إن جميع الآراء والمعلومات الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر (المركز).

ISBN: 978 - 9922 - 772 - 19 - 6

نيسان/أبريل 2026

العدالة والقانون الطبيعي

مقاربات في الحضارات الإنسانية القديمة

تأليف

أ.د. خالد سلمان المهداوي

م. د. عامر عبد رسن الموسوي

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

مقدمة مركز الرافدين للحوار (RCD) 9
المقدمة 11
الفصل الأول: فكرة القانون الطبيعي في الوعي الانساني القديم 17
المبحث الأول: تأسيس القانون الطبيعي فلسفياً 18
المطلب الأول: تعريف القانون الطبيعي وأهميته 19
الفرع الأول: المفاهيم الفلسفية للقانون الطبيعي 20
الفرع الثاني: تطور المفهوم عبر العصور 24
المطلب الثاني: مصادر القانون الطبيعي في الحضارات القديمة 26
الفرع الأول: النصوص الدينية ودورها في تكوين نظرية القانون الطبيعي 27
الفرع الثاني: الفكر الفلسفي والأساطير في صياغة القانون 30
المبحث الثاني: القانون الطبيعي في الشرائع الأولى 32
المطلب الأول: تطبيقات القانون الطبيعي في شرائع حضارات العراق القديم 33
الفرع الأول: مدونة حمورابي كمصدر للقانون الطبيعي في العراق القديم 34
الفرع الثاني: الإنصاف والعدالة في القوانين السومرية والبابلية 35
المطلب الثاني: تقييم أثر القانون الطبيعي على الحياة الاجتماعية 37
الفرع الأول: التشريعات الأسرية والمجتمعية 38
الفرع الثاني: الحقوق والواجبات والطبقات الاجتماعية 40
الفصل الثاني: البُعد الطبيعي للعدالة في حضارات العراق القديم 41
المبحث الأول: العدالة والمساواة أمام القانون 42
المطلب الأول: مفهوم العدالة في العصور العراقية القديمة 43
الفرع الأول: العدالة في المدونات القانونية العراقية القديمة 43
الفرع الثاني: أثر العدالة على الاستقرار الاجتماعي 47

المطلب الثاني: المساواة بين الأفراد في ظل القانون القديم 48
الفرع الأول: حقوق المرأة والطفل في حضارات العراق القديم 49
الفرع الثاني: أسس التمييز الطبقي في حضارات العراق القديم وأثرها في النظام القانوني 51
المبحث الثاني: حماية الحقوق الفردية والجماعية 52
المطلب الأول: الحق في الملكية والتصرف 53
الفرع الأول: حماية الملكية الخاصة في التشريعات السومرية والبابلية 54
الفرع الثاني: انتقال الملكية وتحديد الإرث في حضارات العراق القديم 56
المطلب الثاني: ضمان الأمن والسلام الاجتماعي 58
الفرع الأول: الجريمة والعقوبة في ضوء القانون الطبيعي 58
الفرع الثاني: دور القضاء في حضارات العراق القديم 60
الفصل الثالث: القانون الطبيعي والديانات القديمة في العراق 65
المبحث الأول: الرموز الدينية وتأثيرها على التشريع في حضارات العراق القديم 66
المطلب الأول: المكانة الدينية في صناعة القانون الطبيعي 67
الفرع الأول: أثر العقائد الدينية في تشكيل المبادئ القانونية 67
الفرع الثاني: التشريع الديني وتشابكه مع القانون الوضعي 69
المطلب الثاني: التشريع الديني وقيم الأخلاق 71
الفرع الأول: علاقة الأخلاق والتشريع في النصوص العراقية القديمة 72
الفرع الثاني: الحد من الجريمة عبر القيم الدينية 73
المبحث الثاني: الصراعات في الحضارة العراقية القديمة 76
المطلب الأول: الحالة السياسية والاقتصادية في الحضارة العراقية القديمة 76
الفرع الأول: الحالة السياسية في الحضارة العراقية القديمة 77
الفرع الثاني: الحالة الاقتصادية في الحضارة العراقية القديمة 79
المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية وعملية الاصلاح في الحضارة العراقية القديمة 81
الفرع الأول: الحالة الاجتماعية في الحضارة العراقية القديمة 81
الفرع الثاني: عملية الاصلاح في الحضارة العراقية القديمة 85

الفصل الرابع: القانون الطبيعي وأثره في مسار الحضارات اللاحقة 89
المبحث الأول: انتقال المبادئ القانونية إلى الحضارات المجاورة 90
المطلب الأول: تأثر القانون المصري القديم بالقانون الطبيعي العراقي القديم 91
الفرع الأول: التشريع المقارن القديم بين العراق ومصر 91
الفرع الثاني: نقاط التشابه والاختلاف في المفاهيم القانونية القديمة 93
المطلب الثاني: تأثير القانون العراقي في الحضارة الفارسية والإغريقية 96
الفرع الأول: القانون الطبيعي في النصوص الفارسية القديمة 97
الفرع الثاني: انعكاس أفكار القانون الطبيعي العراقي القديم في الفكر اليوناني 99
المبحث الثاني: استمرار القانون الطبيعي في الفكر القانوني الحديث 101
المطلب الأول: استلهام القانون الطبيعي في التشريعات المعاصرة 102
الفرع الأول: تطور مفهوم القانون الطبيعي في العصر الحديث 103
الفرع الثاني: أثر الفلسفة القديمة على التشريعات الحديثة 106
المطلب الثاني: تحديات تطبيق القانون الطبيعي اليوم 108
الفرع الأول: ملاءمة القانون الطبيعي للواقع الاجتماعي الجديد 109
الفرع الثاني: الحاجة لتجديد النظر في القانون الطبيعي 111
الخاتمة 115
قائمة المراجع 119
مركز الرافدين للحوار:(R.C.D) 139

مقدمة مركز الرافدين للحوار (RCD)

يسعى مركز الرافدين للحوار (RCD) إلى تعزيز الجهود البحثية المعرفية الموجّهة نحو إعادة قراءة التراث الحضاري العراقي والإنساني قراءةً علميةً نقدية، تستحضر الماضي لا بوصفه سرديةً منقطعة عن الحاضر، بل باعتباره عمقاً معرفيًا يؤسس لفهمٍ أشمل لمسارات العدالة والدولة والقانون في سياقاتها التاريخية المتعاقبة. ومن هذا المنطلق يأتي هذا الكتاب الموسوم بـ**(العدالة والقانون الطبيعي: مقاربات في الحضارات الإنسانية القديمة)** ليقارب إشكالية القانون الطبيعي بوصفها إحدى الركائز الكبرى في تشكل الوعي القانوني والعدلي لدى الإنسان في الحضارات القديمة، ولا سيما في حضارات وادي الرافدين التي أسست مبكرًا لنماذج تشريعية ذات بعد أخلاقي وإنساني عميق. وفي هذا السياق، شكلت الحضارات القديمة، وفي مقدمتها العراقية القديمة، مختبرًا مبكرًا لتجليات هذا المفهوم، سواء في النصوص الدينية أو في المدونات القانونية أو في الممارسات القضائية والاجتماعية.

لا تنحصر أهمية هذا الكتاب في تتبع الجذور التاريخية للقانون الطبيعي، بل تتعداها إلى الكشف عن البعد الحضاري للعدالة بوصفها قيمةً إنسانيةً كبرى، ساهمت في استقرار المجتمعات القديمة وبناء مؤسساتها. ومن هنا، فإن إعادة قراءة هذه التجارب تسهم في تعميق فهمنا للتحولات اللاحقة في الفكر القانوني، كما تتيح إمكانات للمقارنة مع التحديات المعاصرة التي تواجه فكرة العدالة في عالمٍ تتنازعه التحولات الاجتماعية والسياسية المتسارعة.

ينطلق الكتاب في فصله الأول من دراسة فكرة القانون الطبيعي في الوعي الإنساني القديم، عبر تفكيك الأسس الفلسفية التي قامت عليها هذه الفكرة، وبيان تعريفاتها وأهميتها، وتتبع تطورها عبر العصور، كما يتناول مصادر القانون الطبيعي في الحضارات القديمة، ثم ينتقل إلى دراسة تطبيقاته، ولا سيما في العراق القديم، مع تحليل مدونة حمورابي الشهيرة بوصفها إحدى أبرز الشواهد على تداخل البعد الأخلاقي والديني بالتشريع، إلى جانب استحضار القوانين السومرية والبابلية بوصفها تعبيرًا عن سعيٍ مبكرٍ لتحقيق الإنصاف وضبط العلاقات الاجتماعية. أما الفصل الثاني، فيركز على البعد الطبيعي للعدالة في حضارات

العراق القديم، من خلال دراسة مفهوم العدالة والمساواة أمام القانون، وتحليل موقع المرأة والطفل، وحدود التمييز الطبقي وآثاره في النظام القانوني، كما يتناول حماية الحقوق الفردية والجماعية، فضلًا عن معالجة قضايا الجريمة والعقوبة ودور القضاء في ترسيخ الأمن والسلم الاجتماعي، ويكشف هذا الفصل عن أن العدالة لم تكن مفهومًا تجريديًا، بل ممارسةً مؤسسيةً ذات أبعاد أخلاقية واجتماعية واضحة. ويأتي الفصل الثالث ليبحث في العلاقة العضوية بين القانون الطبيعي والديانات القديمة في العراق، مبينًا أثر الرموز والعقائد الدينية في تشكيل المبادئ القانونية، وتشابك التشريع الديني مع القانون الوضعي، كما يتناول الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحضارة العراقية القديمة، ودورها في بلورة عمليات الإصلاح القانوني، بما يعكس ديناميةً حضاريةً لم تكن ساكنة، بل خضعت لمراجعات مستمرة استجابةً للتحولات الداخلية والخارجية.

وفي الفصل الرابع، يتتبع الكتاب أثر القانون الطبيعي العراقي في مسار الحضارات اللاحقة، من خلال دراسة انتقال المبادئ القانونية إلى مصر القديمة، ومقارنة بعض أوجه التشابه والاختلاف، فضلًا عن تحليل تأثير الفكر القانوني العراقي في الحضارتين الفارسية والإغريقية، حيث يمكن رصد انعكاسات مبكرة لأفكار العدالة الطبيعية في الفلسفة اليونانية، ولا سيما في تنظيرات عدد من الفلاسفة، أبرزهم سقراط وأفلاطون وأرسطو حول العدالة والفضيلة والنظام السياسي، كما يتناول هذا الفصل استمرار حضور القانون الطبيعي في الفكر القانوني الحديث، واستلهامه في التشريعات المعاصرة، إلى جانب مناقشة التحديات التي تواجه تطبيقه في ظل تحولات الدولة الحديثة وتعقيد البنى الاجتماعية.

إن هذا الكتاب يستحضر تجربة العراق القديم بوصفها إحدى أقدم التجارب التشريعية في التاريخ، لا يروم تمجيد الماضي بقدر ما يسعى إلى قراءته قراءةً تحليليةً، تكشف عن البنية القيمية التي حكمت تشكّل القانون والعدالة في الحضارات الأولى. فالعودة إلى الجذور ليست تراجعًا إلى الوراء، بل محاولةٌ لفهم الأسس التي قامت عليها فكرة الحق، والواجب، والمساواة، والإنصاف، بوصفها مفاهيم لا تزال تشكل جوهر النقاشات القانونية المعاصرة، كما يطمح الكتاب إلى أن يسهم في إغناء الحوار الأكاديمي حول أصول الفكر القانوني، وأن يفتح آفاقًا جديدةً لدراسات مقارنة تعيد الاعتبار للدور الحضاري لبلاد الرافدين في تأسيس قيم العدالة التي ما تزال الإنسانية تتطلع إلى تحقيقها في واقعها المعاصر.

المقدمة

ارتبطت حياة الإنسان (قديمًا) ارتباطًا وثيقًا بالطبيعة نتيجة لتفاعله المتكرر معها. ومن خلال هذا التفاعل، اكتشف البشر قوانين ثابتة، مما أدى إلى ظهور مفهوم القانون الطبيعي كمجموعة من القواعد التي تحكم العدالة في المجتمعات. كما ساد هذا المفهوم في المجتمعات القديمة، وبرز بشكل خاص مع تطور المجتمعات البشرية، ولاسيّما في الحضارة اليونانية، مما أسهم في انتشاره في جميع أنحاء العالم القديم.

يمثل القانون الطبيعي دمجًا للمفاهيم الفلسفية والتشريعات العملية. ويعرّف ((بأنه مجموعة من القواعد غير المكتوبة التي تنبع من الطبيعة نفسها وتفرض نفسها على جميع الأفراد والمجتمعات كنظام أساسي للعدالة والمساواة)). يختلف القانون الطبيعي عن القانون الوضعي في أنه ثابت وأبدي، ولا يخضع لتغيرات الإرادة البشرية أو العادات الاجتماعية.

ويشير القانون الطبيعي في الفلسفة، ((إلى مجموعة من القواعد التي تحكم السلوك الاجتماعي البشري، والتي تنبع من العقل والواجب الفطري)). وهذا ما يميز البشر عن غيرهم من الكائنات الحيّة التي تحكمها الغريزة. لذا، يمثل القانون الطبيعي أرضية مشتركة في الفهم الأخلاقي والقانوني، ويشكّل مرجعًا أساسيًا لتقييم القوانين الوضعية.

وعلى مرّ التاريخ الفلسفي، تطور مفهوم القانون الطبيعي من مفهومه الأولي كقانون إلهي ثابت إلى مفهوم أكثر تجريدًا، قائمًا على العقل كمرجع وحيد لفهم العدالة والقانون، إذ أثرت النصوص الدينية المبكرة بشكل كبير على تطوير القوانين التي تعكس مبادئ القانون الطبيعي. في الحضارات القديمة، مثل بلاد ما بين النهرين.

ومن جانب آخر نجد تجليات لهذا القانون في مدونات قانونية مثل شريعة حمورابي[1]،

(1) حمورابي بالأكدية تلفظ أمورابي وتعني المعتلي، حكم بابل بين عامي 1782-1682 ق.م حسب التاريخ المتوسط هو من العموريين، وهو سادس ملوك بابل وأول ملوك الإمبراطورية البابلية، ورث الحكم من أبيه «سين موباليت». ينظر: د. أحمد خالد عبد المنعم، حمورابي دراسة تاريخية، كلية الألسن، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى، 2015، ص 16.

التي تجمع بين الإرادة الإلهية والعقل البشري لإرساء أنظمة قانونية عادلة. ولاحقا وضع الفلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو، فضلًا عن علماء اللاهوت المسيحي مثل توما الأكويني، الذي أسس هذا المفهوم، رابطين بين طبيعة القانون والعدالة الإلهية والعقل البشري.

ولقد تجلّت مبادئ العدالة والمساواة المتأصلة في القانون الطبيعي في التشريعات القديمة، بما في ذلك مدونات بلاد الرافدين القانونية التي شددت على حماية الفئات المستضعفة كالنساء والأيتام، ومبدأ الإفصاح والشفافية القانونيين. وهذا يعكس وعي المجتمع بأهمية سيادة القانون كأساس لتنظيم العلاقات الاجتماعية.

كما أسهم تأثير القانون الطبيعي في تطوير أنظمة العدالة في الحضارات القديمة، فأصبح شرطًا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الاجتماعي. وهذا ما دفع الحكّام إلى تبني هذا المفهوم لتعزيز شرعيتهم وسيطرتهم على المجتمع من خلال ضمان العدالة والمساواة القائمة على مبادئ ثابتة تتجاوز الإرادة الفردية أو السلطوية.

لقد تبلورت النظرة الغربية الحديثة للقانون الطبيعي بفصله عن مصدره الإلهي، والتركيز على العقل كمرجع وحيد لفهم القيم الأخلاقية والقانونية. ويبرز (هوغو غروتيوس-ت 1645) كمثال بارز على هذا التحول، إذ أسس مجموعة مهمة من الفلسفة القانونية التي تعتمد على العقل والتجربة كمصدر رئيس للقانون.

وأخيرًا، حافظ مفهوم القانون الطبيعي على أهمية بالغة في الفكر القانوني والفلسفي الحديث، إذ وفّر إطارًا لمراجعة القوانين الوضعية والتشريعات المعاصرة، ودعا إلى الاعتراف بالقيم الأخلاقية العالمية، كالعدالة وحقوق الإنسان، كأساس للتطور التشريعي. ويظل هذا التراث الفلسفي والقانوني العريق موردًا أساسيًا لفهم القانون وأثره على تنظيم المجتمعات عبر التاريخ.

المشكلة:

يتجاذب تفسير القانون في الحضارات الرافدينية اتجاهان:

أحدهما يرى أنه قائم على إرادة الآلهة والملك والآخر يرى أنه يحمل بذور القانون الطبيعي المستند إلى مبادئ العدالة والحق الإنساني.

من هنا يمكن القول الى أي مدى تعكس النصوص القانونية في العراق القديم مفاهيم قانون طبيعي تتجاوز سلطة الحاكم وتستند الى قيم كونية مشتركة. وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات تناولت القوانين والمعايير الأخلاقية في حضارات وأدب الرافدين. فإن

مدى حضور مفهوم ((القانون الطبيعي)) - بوصفه مبادئ عقلية أو كونية فوق التشريع البشري - في صياغة التشريعات الرافدينية ما يزال موضع جدل.

من هذا المنطلق تُعالج هذه الدراسة إشكالية مدى تجذّر مفهوم القانون الطبيعي وتأثيره في أقدم الحضارات الإنسانية، لاسيّما حضارات العراق القديم، وكيف أسهم هذا القانون في صياغة الأسس القانونية والاجتماعية التي أرست مبادئ العدالة وحماية الحقوق الفردية والجماعية ومبادئ المساواة. وتنبع هذه الإشكالية من تساؤل جوهري حول إمكانية اعتبار القانون الطبيعي مصدرًا أصيلًا وفعّالًا في بناء النظم القانونية المبكرة، على عكس الاعتقاد السائد بأن القوانين مجرد مراسيم ملكية أو دينية لا تقبل الشك.

ويكمنُ تحدٍّ آخر في فهم العلاقة بين النصوص الدينية القديمة والفلسفة القانونية التي أسهمت في صياغة القانون الطبيعي، ودور العقل والمنهجية الفلسفية في تطويره عبر العصور. وتوجد فجوة بحثية في تحديد مدى انسجام هذه القوانين القديمة مع مبادئ القانون الطبيعي كما يفهم اليوم، وما إذا كانت هذه النصوص تمثل تطبيقات عملية لفلسفة قانونية قائمة على العدل والإنصاف.

من ناحية أخرى، تواجه الدراسة تحديات تحليلية تتعلق بفهم التفاوت الطبقي والاجتماعي في هذه القوانين، ومدى انسجامه مع مبادئ العدالة التي يفرضها القانون الطبيعي، لاسيّما في الحضارات التي ميّزت بين الطبقات الاجتماعية، ونظمت الحقوق والواجبات بناءً على هذه الاختلافات. لذا، تشكل هذه المشكلة البحثية جوهر فهم كيفية تفاعل القانون الطبيعي مع الواقع السياسي والاجتماعي لتلك الحضارات.

بناءً على ما تقدم، تنشأ الإشكالية من التساؤل الآتي:

هل كانت القوانين العراقية القديمة مثل (شريعة أور- نمو، لبت عشتار، حمورابي) انعكاساً لأسس (قانون طبيعي) قائم على العدالة الكونية والمشترك الإنساني، أم أنها نتاج سلطوي - ديني محض يخدم بنية الدولة من دون مرجعيات كونية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ما مدى ارتباط التشريعات الرافدينية بمبادئ العدالة والإنصاف بوصفها مبادئ كونية؟.

هل كان القانون ينظر اليه كحق طبيعي للإنسان، أم كمنحة إلهية تفرض من فوق؟.

ما حدود تأثير البيئة الاجتماعية والدينية والسياسية في صياغة هذه القوانين مقارنة بالمبادئ العقلية العامة المشتركة بين البشر؟.

هل يمكن اعتبار قوانين العراق القديم نموذجًا مبكرًا لنظرية القانون الطبيعي أم مرحلة قيل فلسفية لها؟.

كيف نشأ القانون الطبيعي في المدونات القانونية العراقية القديمة، مثل شريعة حمورابي، وإلى أي مدى طبّق هذا القانون في القوانين المكتوبة؟.

ما هو التأثير الفلسفي والديني على نشأة القانون الطبيعي في الحضارات القديمة، وكيف تداخل الفكر الديني مع العقل في صياغة هذا القانون؟.

كيف عولجت مفاهيم العدالة والمساواة في إطار القانون الطبيعي في النظام الطبقي الاجتماعي للعراق القديم؟.

ما هي الآليات القضائية والتشريعية التي استخدمت لضمان تطبيق القانون الطبيعي ومبادئ العدالة في الحضارات القديمة؟.

كيف يمكن تقييم تأثير القانون الطبيعي على النظم القانونية الحديثة والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كأساس قانوني وأخلاقي؟.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق أهداف عدّة تتمثل في الآتي:

صياغة تعريف حديث ومتطور للقانون الطبيعي في الفكر القانوني والفلسفي للحضارات القديمة، يستحضر دور حضارات العراق القديم.

تحليل طبيعة القانون الطبيعي وقواعده كما ظهرت في المدونات والنصوص القانونية المبكرة، وتحديد مدى اتساقها مع المفاهيم الفلسفية والروحية.

تستكشف هذه الدراسة العلاقة بين النصوص الدينية والفكر الفلسفي في تطور القانون الطبيعي ونشره، ومدى تأثير هذا التفاعل على التشريعات القديمة.

تبحث في كيفية تطبيق مبادئ العدالة والمساواة المتأصلة في القانون الطبيعي ضمن البنى الطبقية الاجتماعية، وأثرها على الحقوق والواجبات في تلك الحضارات.

تحدد الدور القضائي وآليات التعامل مع الجرائم والعقوبات في إطار القانون الطبيعي، وكيف أسهم ذلك في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.

تقيّم الدراسة الأثر التاريخي والمعاصر للقانون الطبيعي على تطور النظم القانونية الحديثة، وترفع الوعي بدوره في صياغة مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي.

أهمية الكتاب:

تنبع أهمية هذه الدراسة من مساهمتها في إحياء وتوثيق أصول القانون الطبيعي وأثره في اللغة القانونية الفلسفية ومبادئ التشريع منذ أقدم الحضارات، ولاسيّما العراق القديم، الذي يعدّ مهدا للعديد من المبادئ القانونية الحديثة. تكشف الدراسة عن أبعاد فكرية وفلسفية وقانونية راسخة في مختلف المدونات والتقاليد القانونية، مما يمثل إرثا قيما يعزز فهم القانون كظاهرة اجتماعية ثقافية مرتبطة بالقيم الأخلاقية والعقلانية.

علاوةً على ذلك، تكمنُ الأهمية في ربط التراث القانوني القديم بالممارسات القانونية المعاصرة، من خلال تسليط الضوء على المبادئ الأساسية للعدالة والمساواة والحقوق الكامنة في الفلسفة القانونية القديمة، وكيف استمرت هذه المبادئ وأسهمت في تشكيل قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان. وهذا يوفر إطارًا معرفيًا لفهم التحديات القانونية والتنظيمية الحديثة من جذورها التاريخية والفكرية.

كما يسهم الكتب في تعزيز الحوار بين التقاليد القانونية الشرقية والغربية حول مفهوم القانون الطبيعي، وإثراء الدراسات الأكاديمية في العلوم القانونية والإنسانية، وتشجيع الباحثين على استكشاف المزيد من المفاهيم والممارسات القانونية في الحضارات القديمة. وهذا بدوره يخدم تطوير الدراسات القانونية المقارنة والفهم العميق للتطورات القانونية المعاصرة.

منهجية الكتاب:

اعتمد الكتاب منهجاً تأريخياً تحليلياً لنصوص القانونية الرافدينية (شريعة أور – نمو، لبت عشتار، حمورابي، وغيرها) وفهمها في سياق التأريخ والاجتماعي والسياسي والديني، بهدف الكشف عن المبادئ والقيم التي استندت إليها، ومقارنتها بمفهوم القانون الطبيعي.

كما اعتمد الكتاب المنهج المقارن لإجراء مقارنة بين ما ورد في التشريعات العراقية القديمة وبين مبادئ القانون الطبيعي كما طورها الفلاسفة اللاحقون (اليونانيون، الرواقيون. ثم المفكرون في العصور الوسطى، إذ يتيح هذا المنهج معرفة مدى توافق أو اختلاف التشريعات الرافدينية مع المفاهيم الكونية للعدالة والحق الطبيعي.

ومن ناحية أخرى لم نغفل المنهج الاستنباطي، إذ استعنا به كثيرًا من الحالات لاستنباط المعاني القانونية الكامنة خلف النصوص القديمة وربطها بالمبادئ العقلية العامة، واستخلاص مدى تجسد عناصر القانون الطبيعي فيها كما اعتمدت الدراسة على منهجي البحث الاستقرائي

والتفسيري، إذ استنبطت القواعد والمبادئ القانونية من الأدلة التاريخية والنصوص الدينية، مع التركيز على تقييم مدى انسجامها مع النظريات الفلسفية والقانونية الحديثة. واستخدمت مصادر ثانوية من البحوث الأكاديمية الحديثة لتأسيس النتائج في إطار علمي ومنهجي دقيق، بما يضمن توافقها مع معايير البحث المتعارف عليها.

المؤلفان

أ.د. خالد سلمان المهداوي
أستاذ القانون الدولي في الجامعة المستنصرية

م. د. عامر عبد رسن الموسوي
نائب رئيس الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية

الفصل الأول

فكرة القانون الطبيعي في الوعي الانساني القديم

يُعدُّ القانون الطبيعي من أقدم وأعمق المفاهيم الفلسفية والقانونية، وقد نشأ مع أول تعبير بشري عن الحاجة إلى تنظيم الحياة والعلاقات الاجتماعية. ينبع مفهوم القانون الطبيعي من الطبيعة نفسها، التي ارتبطت بها البشرية ارتباطًا وثيقًا، مما أدى إلى اكتشاف قواعد ثابتة وعادلة تحكم سلوك الأفراد والمجتمعات بطرق تتجاوز القوانين المكتوبة أو الوضعية. ينبع القانون الطبيعي من الطبيعة البشرية والعقل المجرد، ويستند إلى مبادئ العدل والمساواة والثبات، مشكلًا بذلك أساسًا أخلاقيًا وقانونيًا عالميًا لا يتغير، بغض النظر عن الزمان والمكان.

وينبع القانون الطبيعي من فهم الإنسان لأنماط سلوكه الخاصة، المستمدة من الطبيعة. ومن خلال التفكير الفطري، يميز البشر بين الصواب والخطأ، ويميزونه عن القوانين التي وضعها البشر وفقًا لإرادتهم ومصالحهم المتغيرة. لذلك، يشكّل القانون الطبيعي نظامًا أبديًا لا يتغير من القواعد، يسهم في تحقيق العدالة والحقوق لكل فرد في المجتمع، استنادًا إلى شعور عميق بالمساواة والحقوق الطبيعية التي منحها الله أو الطبيعة للبشرية.

ولقد تطور مفهوم القانون الطبيعي تاريخيًا من معتقدات فطرية إلى أساس فلسفي واضح، وضعه فلاسفة يونانيون مثل أفلاطون وأرسطو. ربطوا القانون بالتصميم العقلاني للطبيعة، مؤكدين أنه يجب أن يتوافق مع العدالة التي تحكم الكون.

كما يؤدي الدين دورًا في مصادر القانون الطبيعي، إذ يُعدُّ مرجعًا روحيًا وأخلاقيًا. يرى كلٌّ من الإسلام والمسيحية أن هذه القوانين مستمدة من إرادة الله تعالى، وتؤكد النصوص الدينية أن القانون الطبيعي يشمل مبادئ الخير والواجب المتأصلة في الطبيعة البشرية والعقل. وفي هذا الإطار، دمجت النظم القانونية المبكرة، كالشريعتين الإسلامية والمسيحية، هذه المبادئ الفطرية مع النصوص المقدسة، مما أعطى القانون الطبيعي أهمية في كلّ من الأسس الدينية والتشريعات العملية.

ولقد تجلّى القانون الطبيعي عمليًا في الحضارات القديمة، ولاسيّما في العراق القديم، إذ

تبرز شريعة حمورابي كواحدة من أقدم الشرائع القانونية، ووضعت قواعد لحكم المجتمع على أساس العدل والإنصاف والمساواة. أسهمت هذه الشريعة في حماية الحقوق وتعزيز المسؤولية الفردية عن الأفعال وفقًا لمعايير موضوعية ترتكز على العقل والطبيعة البشرية. علاوةً على ذلك، أدخلت شريعة حمورابي مفاهيم متقدمة للمحاكمات، وحماية حق الدفاع، وافتراض أصل البراءة.

وبدراستنا عن فكرة القانون الطبيعي في الوعي الإنساني القديم، سوف نقسم فصلنا على مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: تأسيس القانون الطبيعي فلسفياً

المبحث الثاني: القانون الطبيعي في الشرائع الأولى

المبحث الأول

تأسيس القانون الطبيعي فلسفياً

تُعدُّ فلسفة القانون الطبيعي ذات أهمية بالغة في فهم القوانين التي تحكم العلاقات الإنسانية. فهي ترتكز على فكرة وجود مجموعة من القواعد الأخلاقية والقانونية المتأصلة في الطبيعة البشرية والعالم من حولنا. في العصور القديمة، كان البشر على اتصال دائم بالطبيعة، مراقبين أنماطًا وقوانين ثابتة. وقد أدى هذا الإدراك بالذات إلى مفهوم القانون الطبيعي، الذي يمثل إطارًا أخلاقيًا وقانونيًا أساسيًا. ينص هذا المبدأ على أن العدالة مبدأ أنساني عالمي لا يتغير، وينبغي أن يسود في المجتمعات البشرية. هذا القانون ليس مجرد مفهوم بشري؛ بل هو مبدأ عالمي وعقلاني، متجذر في الطبيعة البشرية والعقل. وقد توارث هذا المفهوم وتطور عبر الزمن ليشمل أسس العدالة والحقوق، التي تُعدُّ حرمةً لا تمس.

من الناحية الفلسفية، ينبع القانون الطبيعي من مجموعة من المبادئ الثابتة التي لا تستند إلى الأعراف أو النصوص التشريعية، بل إلى المنطق السليم والالتزام الفطري. وهذا ما يميزه كقانون يشمل البشرية جمعاء ويتجاوز كل الحدود.

كما يُعدُّ العقل المقياس الذي يميز بين القانون الطبيعي بمعناه العام والقانون الطبيعي بمعناه الخاص. يستطيع البشر استنباط هذه القواعد والحقوق بفضل طبيعتهم الفطرية، المزوّدة بالعقل والضمير. لهذا السبب، عُرّف القانون الطبيعي عبر التاريخ بأنه ((قانون صادر عن قوة عليا أو إلهية تلهم البشرية دليلًا أخلاقيًا عالميًا للتمييز بين الصواب والخطأ)).

لقد شهد القانون الطبيعي تراكمًا فلسفيًا على مر العصور، بدءً من السفسطائيين في اليونان، الذين تحدثوا عن قوانين غير مكتوبة تحكم البشرية، فرضتها الآلهة، وصولًا إلى أفلاطون، الذي ميّز بين القوانين التي يضعها البشر لمصلحتهم الخاصة، وقوانين العدالة التي ينبغي أن تكون سلمًا للنظام للجميع. أرسى أرسطو مفهوم القانون وفقا للطبيعة، وهو قانون عام وعادل قائم على العقل والقوانين الطبيعية.

كما دمجت النصوص الدينية القديمة، ولاسيّما في الإسلام والمسيحية، القانون الطبيعي في الأطر التشريعية والروحية المبنية على النصوص المقدسة والعقل، مما أدى إلى ظهور مدارس فكرية ربطت إرادة الله بدليل العقل في تحقيق العدالة. في الإسلام، ينظر إلى العقل كمرشد ضمن حدود الشريعة الإسلامية، مما يسمح بفهم كيفية ترجمة القانون الطبيعي إلى تشريعات عملية تدعم أهداف الدين والإنسانية. عدَّت المسيحية، من خلال تعاليم القديس (توما الأكويني)، القانون الطبيعي وسيلة لفهم الإرادة الإلهية في عدالة الكون، وأساسًا لحقوق الإنسان التي ينبغي ترسيخها في القانون الوضعي. شكّل هذا التكامل بين الفلسفة والدين أساسًا متينا لفهم القانون الطبيعي في سياق حضاري شامل.

الأمر الذي يفرض علينا أن نتعرض إلى تأسيس القانون الطبيعي فلسفيًا إلى مطلبين، تعريف القانون الطبيعي وأهميته(مطلب أول) ثم نتطرق إلى مصادر القانون الطبيعي في الحضارات القديمة (مطلب ثانٍ).

المطلب الأول: تعريف القانون الطبيعي وأهميته

يُعدُّ مفهوم القانون الطبيعي حجر الزاوية في الفلسفة القانونية، إذ يفترض هذا المفهوم وجود مجموعة من القواعد والمبادئ الثابتة المتأصلة في الطبيعة البشرية والعالم من حولنا، والملزمة للجميع. يعيش البشر في تفاعل دائم مع الطبيعة، ومن خلال هذا التفاعل، أدركوا وجود قوانين وأسس ثابتة قائمة على العدل والحق، على غرار قوانين الطبيعة التي تحكم الظواهر الفيزيائية. هذه القواعد ليست من صنع الإنسان، بل هي مبادئ فطرية وعقلانية تتطلب الاحترام والتطبيق من الجميع، مما يؤدي دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وإرساء النظام القانوني.

تكمنُ أهمية القانون الطبيعي في توفيره إطارًا أخلاقيًا وقانونيًا شاملًا ومستقرًا، تحكمه مبادئ العدل والمساواة والحقوق المستمدة من الطبيعة نفسها. هذه المبادئ ثابتة لا تتغير، عالمية في جميع المجتمعات والعصور، وتشكل أساس كل قانون وضعي. فبدون هذه القواعد

الفطرية التي تنظم العلاقات بين الأفراد، لتلاشى العدل، وسادت الفوضى، وأصبحت حقوق الإنسان عرضة للانتهاك والتجاوز. لذلك، يبقى القانون الطبيعي أساسًا لا غنى عنه لفهم الجوهر الحقيقي لأي نظام قانوني.

لذا قسمنا مطلبنا على فرعين: نتناول في الفرع الأول، المفاهيم الفلسفية للقانون الطبيعي. وفي الفرع الثاني، تطور المفهوم عبر العصور القديمة.

الفرع الأول: المفاهيم الفلسفية للقانون الطبيعي

الفرع الثاني: تطور المفهوم عبر العصور القديمة

الفرع الأول: المفاهيم الفلسفية للقانون الطبيعي

أولًا: تعريف القانون

1- تعريف القانون لغة:

يرجع أصل كلمة قانون إلى الكلمة اليونانية (Kanun)، ومعناها العصا المستقيمة، وكانت تستخدم للدلالة على الاستقامة والنظام، ثم انتقلت من اليونانية إلى اللغة الفارسية بنفس اللفظ (كانون) بمعنى أصل الشيء وقياسه[1]، ثم تم تعريبها، لتعني في اللغة العربية القياس في قانون كل شيء طريقه ومقياسه)[2]. ويقال: قانون كل شيء، أي طريقه ومقياسه[3]. وهو مفرد، جمعه قوانين: أي الأصول، يقال: قوانين الطبيعة بمعنى ظواهرها[4]. سميت هذه الكلمة كذلك من العدالة؛ لأنَّ القانون كما عرّفه أحد فقهاء الرومان بأنه: فن الطيبين العادلين[5].

---

(1) ينظر: د. مريم بنت بنيان الحربي، القانون الطبيعي - دراسة عقدية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنات، سوهاج، القاهرة، عدد 34، 2017، ص 2417.

(2) ينظر: د. مريم بنت بنيان الحربي، المصدر السابق، ص 2417.

(3) ينظر: د. جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، تصحيح، محمد أمين عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1419هـ 1999م، ج 11، ص 327.

(4) ينظر: د. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1429، 2008م، ج 1، ص، 1864.

(5) ينظر: د. يحيى قاسم علي، المدخل لدراسة العلوم القانونية (نظرية القانون. نظرية الحق)، الطبعة الأولى، كوميت للتوزيع، القاهرة - مصر، 1997 م، ص، 9.

2 - تعريف القانون اصطلاحًا:

يعرَّف القانون في الاصطلاح بأنه أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته التي تتعرف أحكامها منه[1]. أو هو مجموعة القواعد المنظمة لسلوك الأفراد في المجتمع والتي تحملهم السلطة العامة فيه على احترامها ولو بالقوة عند الضرورة[2].

ثانياً: تعريف الطبيعة

تُعرّف الطبيعة في الإنسان بأنها السجية التي يُجبل عليها[3]، وطبع عليها وطبعها، أي ما سخّر الله من مزاجه، وهي مفرد جمعها طبائع[4].

والطبيعي: اسم مفرد منسوب إلى طبيعة وفوق الطبيعي مرتبط بقوى خارقة للطبيعة. ومنه قانون طبيعي: مأخوذ من الطبيعة وهو بخلاف القانون الوضعي[5].

كما تشتمل كلمة «الطبيعي» إلى البيولوجيا البشرية أو البيئة المادية، أو أنها تعني « الغريزة»[6].

ثالثاً: تعريف القانون الطبيعي

يُعرّف القانون الطبيعي على أنه: (مجموعة القواعد المثالية الثابتة وغير المكتوبة والواجبة الانطباق على كافة الأفراد في كل المجتمعات نظرا لأنها تجد مصدرها في الطبيعة ذاتها. فهو نوع من الأخلاقية الواجبة الانطباق في كل مكان وزمان مثل أفكار العدالة والمساواة. هذا النوع من القانون ليس من صنع المشرع، وإنما هو متأصل في الطبيعة البشرية)[7].

كما يُعرَّف القانون الطبيعي عند أنصار المفهوم التقليدي ويُعدُّ المفهوم السائد لدى الفلاسفة اليونانيين بأنه:(الروابط والعلاقات الاجتماعية وتحكمها، وأن هذه القواعد كامنة في

(1) يراجع: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، 1425 هـ 2004م، ص763.

(2) ينظر: د. يحيى قاسم علي، المدخل لدراسة العلوم القانونية (نظرية القانون. نظرية الحق)، المصدر السابق، ص9.

(3) ينظر: د. محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ترجمة: عبد الله الخالدي، الطبعة الأولى، مكتبه لبنان، بيروت - لبنان،1996، ج2، ص 1127.

(4) ينظر: د. محمد رضا، معجم متن اللغة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، 1958، ج3، ص 582.

(5) ينظر: د. أحمد مختار عمر، المصدر السابق، ح2، ص 1386.

(6) Samuel Gregg, The Essential Natural Law, Fraser Institute, Canada, 2021, p, 13.

(7) ينظر د. مريم بنت بنيان الحربي، المصدر السابق، ص 2419.

طبيعة هذه الروابط والعلاقات، تماماً مثلما تحكم قوانين الطبيعة الظواهر الطبيعية كافة، فطبيعة الأشياء، أو الطبيعة الاجتماعية الخارجية هي مصدر كل قانون وكل حق وكل قيمة يكشف عنها العقل البشري)[1].

وعُرّف القانون الطبيعي بمفهومه الحديث على أنه: (المفهوم الذي يجعل عقل الإنسان المجرد هو المصدر الأساس لكل قانون وقيمة)[2].

كما يُعرّف القانون الطبيعي في الاصطلاح الفلسفي بأنه: (مجموعة من القواعد التي تحكم السلوك الاجتماعي للإنسان، والتي لا تمت بصلة إلى التقاليد والعادات أو نصوص التشريع، وإنما مصدرها الإلزام الفطري السليم والإدراك العقلي الصائب)[3].

وعلى الرغم من التباين حول تعريف محدد لمفهوم القانون الطبيعي عند الفلاسفة، إلّا أن هناك من الباحثين من أعطى تأويلات قريبة من شأنها أن توضح الصورة لدى القارئ. فمنهم من عرَّف القانون الطبيعي على أنه: (نظام عام صادر من الله يسود العالم، يشتمل على مجموعة من المبادئ الأساسية للعدالة، يتضمن توجيهات عامة يفسرها المشرع، ويقرر الجزاءات الكفيلة لحمايتها) [4] [5].

معنى ذلك أن القانون الطبيعي ذو مصدر إلهي، فالله هو الذي يلهم الطبيعة البشرية بقانون من عنده، به يعرف الإنسان طريق السداد، وبواسطته يميز بين الخطأ والصواب.

وهناك من عرَّفه على أنه: (مجموعة من المبادئ التي تنبع من الطبيعة البشرية، والتي يتم تجديدها لتحقيق الغاية النهائية للإنسان، مصدره العقل)[6].

وعرَّفه آخرون بأنه: (القانون الأزلي الشامل الذي يضم مجموعة من القواعد السامية

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص 2419.

(2) ينظر: د. مريم بنت بنيان الحربي، المصدر السابق، ص 2419.

(3) ينظر: د. عبد السميع سالم الهراوي، القانون الطبيعي وقواعد العدالة، (دط)، دار المعارف، القاهرة - مصر، (د.ت)، ص 8.

(4) ينظر: د. فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، (دط)، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، كفر الدوار، القاهرة - مصر، 2006م، ص 21.

(5) John Finnis, Natural Law and Natural Rights, Second Edition Oxford University Press, UK, 2011, p, 24.

(6) Heinich A. Rommen, The Natural Law,, A Study In Legal And Social History And Philosophy (8) Translated by Thomas R. Hanley, Liberty Fund, Inc, the Unted States of America, 1998, p, 159.

العامة التي توحي بمقاييس مطلقة للحق والعدل، ليست من خلق الإنسان وإنما وليدة قوة مهيمنة غير منظورة، يستطيع العقل الكشف عنها للاهتداء بمبادئه)[1].

وإذا نظرنا إلى هذه التعريفات نظرة فاحصة نجد بأنها تصب في مجرى واحد؛ ألا وهو مراعاة مبدأ العدالة، الذي يفترض أن يسود أي تجمع إنساني، هذا المبدأ كفيل بإيصال الحقوق الطبيعية لكل فرد من أفراده. وبغياب هذا العنصر تنتشر الفوضى وتقضم الحقوق، وكما يقول جون لوك[2]: (إن القانون الطبيعي قانون سماوي يحمل في طياته قواعد التشريع ويتسم بالعدل والمساواة، جيء به من أجل تنظيم العلاقة بين البشر)[3]؛ لأن هذا القانون بالنسبة للإنسان ناموس فطري نابع من الذات الإنسانية لا يتغير، فهو غير مرتبط بالأعراف ولا بالتقاليد المتجددة والمتباينة في البيئات المختلفة، فهو مستودع في طبيعة البشر منذ الأزل، يتسم بالثبات والشمول والخلود، يشتمل على صورتين متكاملتين؛ تتناول إحداهما المتطلبات الفردية اللصيقة بالشخص كإنسان، وتنظم الثانية علاقته بالمجتمع، ومبناها الشعور بالعدالة وإيفاء كل ذي حق حقه [4]. والتأكيد على أن البشر متساوون في الحقوق والواجبات[5].

من مجمل ما سبق، يمكننا أن نُعرِّف القانون الطبيعي بأنه: مجموعة من المبادئ الكونية الثابتة، نابعة من الفطرة الإنسانية العاقلة، مستوحاة من الإرادة الإلهية، ويكشفها العقل السليم كمعايير موضوعية للحقيقة والعدل. وهي تُشكل أساسًا عامًا لتقييم القوانين الوضعية وتوجيه السلوك الإنساني في كل زمان ومكان، لا تستمد قوتها من التشريعات الوضعية أو العادات الاجتماعية، بل من كونها متأصلة في الفطرة الإنسانية ومنسجمة مع النظام الأخلاقي العام للوجود.

---

(1) ينظر: د. محمد شريف أحمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين - دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، منشورات منتدى الفكر الإسلامي، كردستان العراق، بغداد، 2011م، ص 13.

(2) ينظر: فيلسوف إنجليزي، ولد في رينغتون بالقرب من بريستول في 29 آب 1632م، و توفي في قصر أواتس في مقاطعة إسكس، في 28 تشرين الأول 1704م، جورج طرابيشي معجم الفلاسفة (الفلاسفة - المناطقة - المتكلمون - اللاهوتيون - المتصوفون، الطبعة الثالثة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2006م، ص 598.

(3) ينظر: د. فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، (د/ط،) مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، كفر الدوار، القاهرة ـ مصر، 2006م، ص 81.

(4) ينظر: د. عبد السميع سالم الهواري، القانون الطبيعي وقواعد العدالة، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة- مصر، (د.ت)، ص 11.

(5) ينظر: د. أحمد فولان، الفلاسفة والقانون الطبيعي عرض تاريخي، مجلة المعيار، مجلد 27، عدد5، 2023م، ص 192.

الفرع الثاني: تطور المفهوم عبر العصور

لمفهوم القانون الطبيعي تاريخ طويل وجذور ضاربة في القِدم، فليس في وسعنا التوقف لذكر إسهامات جميع من أدلوا بدلوهم حوله عبر تاريخه الطويل.

لذلك سيقتصر اهتمامنا على ذكر الإسهامات التي تكشف لنا عن جوانب مختلفة وليس بالضرورة متعارضة من المعاني التي ارتبطت بهذا المفهوم في الحقبة اليونانية الكلاسيكية، وحقبة الفلسفة الهلنستية وحقبة العصور الوسطى والحقبة الحديثة. وهدفنا هنا بالطبع التمهيد لتفحص مفهوم القانون الطبيعي من أجل معرفة إذا ما كان القانون الطبيعي قانونًا وإذا ما كان طبيعيًا كما يوحي اسمه بذلك.

في البداية نجد أن السفسطائي هيبياس المعاصر لسقراط ربما كان أول من صاغ مفهوم «قانون الطبيعة» عندما تحدث عن قوانين غير مكتوبة فرضتها الآلهة على البشر[1]، يستشهد، على سبيل المثال، بقوانين تتعلق باحترام الوالدين وعبادة الآلهة. كما يذكر هيبياس نفسه إحدى أبرز السمات المرتبطة بمفهوم القانون الطبيعي: أن قوانين الطبيعة «واحدة في كل مكان»[2].

على الجانب الآخر، اشتهر أفلاطون بإصراره على التمييز بين القوانين التي يسنها الأقوياء لخدمة مصالحهم، والقوانين التي تُمليها العدالة. ولذلك، نجد المحاور الأثيني في كتابه «القوانين» يُصرّح بأنه «لا ينبغي تسمية القوانين التي لا تُسنّ لمصلحة المدينة بأكملها قوانين»، وأن هناك إلهًا يُمسك بزمام الأمور، وأن العدالة، التي تُعاقب كل من يخالف القانون الإلهي، لا تنفصل عن هذا الإله.[3].

كما صاغ أرسطو الذي لم يستخدم مصطلح « القانون الطبيعي»، فكرة القانون «وفقًا للطبيعة»، الذي ينطبق على جميع الناس، إذ يمكن تحديد العدالة والظلم بالرجوع إلى نوعين من القانون. أعني، القانون الخاص للجماعات، والقانون الذي يشترك فيه الجميع. القانون الخاص هو ما تضعه جماعة معينة لأعضائها، وقد يكون جزءًا مكتوبًا وجزءًا غير مكتوب. القانون الذي يشترك فيه الجميع هو ما يتوافق مع الطبيعة. هناك بالفعل، كما يعتقد الجميع،

(1) Donald R. McConnell, «The Nature of Natural Law,» Liberty University Law Review, Vol. 2, no. 8 (2008), pp. 797-846,803.

(2) Xenophon, Memorabilia, Amy Bonnette (trans.) (Ithaca & London: Cornell University Press, 1994), p. 133.

(3) Plato, The Laws, T. J Saunders (trans.) (Middlesex: Penguin Books, 1970), p. 174.

شيء عادل وفقًا للطبيعة ويشترك فيه الجميع، وشيء آخر غير عادل، حتى عندما لا يكون لدى الناس علاقة أو اتفاق مع بعضهم البعض»[1].

بالانتقال إلى العصر الهلنستي، نجد «الرواقيين» يُعيدون تأكيد التمييز بين القانون الطبيعي والقوانين ذات المنشأ البشري، أو ما يُعرف بالقوانين الوضعية. إلّا أنهم أضافوا إلى ذلك مفهوم العقل في حالة شبه تطابق مع العنصر الإلهي. وهكذا نقرأ في كتاب ماركوس توليوس شيشرون «عن الجمهورية» وعن القوانين: «القانون ليس نتاجًا للعقل البشري، ولا هو نوع من القرارات التي تتخذها المجتمعات، بل هو قوة أبدية تحكم العالم بحكمة أوامرها ونواهيها. القانون الأصلي والنهائي هو علم الله، الذي يُشرّع ويُحرّم كل شيء بالعقل. لذا، من المناسب أن نُشيد بالقانون الذي وهبته الآلهة للبشرية»[2].

ومع اقتراب العصور الوسطى من نهايتها، عاد القديس(توما الأكويني) (1225-1274م) إلى التمييز الذي وضعه (أرسطو) بين القوانين العامة والقوانين الخاصة، معتبراً أن القانون العام، الذي يمكن فهمه عقلانياً وينطبق على الجميع، هو القانون الطبيعي، في حين أن ما تستمده المجتمعات من هذا القانون وفقًا لظروفها الخاصة يشكّل قانونًا إيجابيًا[3].

وأخيرًا، شهدنا في العصر الحديث تحررًا من التقاليد القروسطية، تزامن مع توجه علماني اتسم بالإعجاب بالتراث اليوناني الروماني، على النقيض من التقاليد المسيحية الصرفة. لذلك، لم يكن من المستغرب أن ينتهي الأمر بالقانون الطبيعي إلى التطهير، ليس فقط من العادات والتقاليد البشرية، بل أيضًا بتجاهل المصدر الإلهي، تاركًا العقل السليم المصدر الوحيد للقانون الطبيعي[4].

فضلًا عن نجد هذا أيضًا، في أعمال (هوغو غروتيوس) (1531-1645)، الذي يرتبط اسمه ارتباطًا وثيقًا بمبدأ القانون الطبيعي. يقول غروتيوس: « قانون الطبيعة هو ما يُمليه العقل السليم، والذي ينص على أن الفعل، بقدر ما يكون متوافقًا مع الطبيعة العقلانية أو مناقضًا

(1) Aristotle, «Rhetoric,» in: Riehard McKeon (ed.), The Basic Works of Aristotle, Richard McKeon (trans.) (New York: Random House, 1941), pp. 1373, 2-15.

(2) Marcus Tullius Cicero, On the Republic and On the Laws, David Fott (trans.) (Ithaca & London: Cornell University Press, 2014), p. 156.

(3) Thomas Aquinas, Treatise on Law, Richard J. Regan S. J. (trans.) (Indianapolis/ Cambridge: The Hacket Publishing Company, 2000), p. 10.

(4) George Sabine, A History of Political Theory (New York: Henry Holt and Company, Inc., 1947), p. 415.

لها، يتسم بالالتزام الأخلاقي أو الرذيلة الأخلاقية؛ مما يعني أن هذا الفعل يخضع للحظر أو الأمر من خالق الطبيعة»[1].

خلاصة القول نستنتج، إذاً، أن مفهوم القانون الطبيعي ليس ظاهرةً حديثةً أو مفهومًا يقتصر على فترةٍ زمنيةٍ محددة، بل هو ثمرةُ تطورٍ فكريٍّ طويلٍ امتدَّ من بدايات الفلسفة اليونانية إلى العصر الحديث. نشأ المفهوم من تساؤلات البشرية الأولى حول العدالة والشرعية ومصدر الالتزام، مما جعله من أعمق المفاهيم التي سعت إلى التوفيق بين الطبيعة والعقل والأخلاق. يكشف المنظور التاريخي أن القانون الطبيعي ظلَّ موضوعًا محوريًا في الفكر الفلسفي والقانوني على مرّ العصور، إذ يلامس جوهر العلاقة بين البشرية ونظام القيم الذي يحكم سلوكها داخل المجتمع.

كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن تطور الفكر في القانون الطبيعي قد حوّل المفهوم من بُعده الميتافيزيقي الإلهي إلى اطاره العقلي الإنساني من دون أن يُغيّر غرضه الأساسي: إرساء معيار أنساني-عالمي للعدالة يُمكّن من تقييم القوانين الوضعية. على مرّ التاريخ، ظلّ القانون الطبيعي مفهومًا معياريًا للحق والواجب، ومصدرًا أخلاقيًا أسمى تسعى البشرية إلى اكتشافه من خلال العقل لتوجيه سلوكها وتحقيق الانسجام بين العدالة والقانون. لذا، يُمثّل القانون الطبيعي، في جوهره، الصلة الدائمة بين النظام الكوني والعقل البشري والضمير الأخلاقي الذي يُرشد البشرية في بناء مجتمع عادل.

المطلب الثاني: مصادر القانون الطبيعي في الحضارات القديمة

تشكلت أسس القانون الطبيعي عبر التاريخ من مصادر متعددة عززت، ولا تزال، مكانته كنظام قانوني وأخلاقي. وتبرز الحضارات القديمة كمهد لهذا المفهوم لغنى تراثها التشريعي والفلسفي. ومن بين هذه المصادر النصوص الدينية، التي ألهمت القانون وجسدت مفاهيم العدالة والحق. مثّلت النصوص القانونية القديمة تجسيدًا إلهيًا يعبّر عن الإرادة الإلهية، وينظم النظام الاجتماعي في إطار مقدس. وقد منح هذا الارتباط بين الدين والقانون القانون الطبيعي قدسية وسلطة جعلته مرجعًا لجميع العلاقات القانونية والاجتماعية.

فضلاً عن ذلك، أسهم الفكر الفلسفي في الحضارات القديمة، ولاسيّما الفكر اليوناني والروماني، في صياغة وتطوير المبادئ الأساسية للقانون الطبيعي. وقد اتسم ذلك بتحليل

(1) Hugo Grotius, The Rights of War and Peace, Book. I (Indianapolis: Liberty Fund, 2005), pp. 150-151.

عقلاني دقيق نابع من فرضية أن العدالة مسألة فطرية وعقلانية. يتجلّى ذلك في الأعمال الفلسفية التي تناولت القانون الطبيعي كقانون عالمي عقلاني، لا يخضع لأهواء الإرادة، بل ينبثق من العقل البشري ونظام الكون. يعكس هذا منظورًا مؤسسيًا ومنهجيًا لتصنيف القوانين وتطبيقها.

كما أدّت الأساطير والمعتقدات القديمة دورًا في تشكيل قانون الطبيعة وتصويره. عدَّت المجتمعات العقلانية في هذه الحضارات أن النظام الأخلاقي والقانوني يمتد إلى النظام الكوني بأكمله، مشبعا برسائل رمزية تحترم القيم الإنسانية الفطرية. شكّل هذا التكامل بين الدين والأسطورة والعقل توازنًا معقدًا أوضح طبيعة القانون الطبيعي، جاعلًا منه قانونًا أبديًا يتجاوز الحدود المكانية والزمانية، ومرسيًا أسس ثقافات قانونية متطورة.

وفي موضوع بحثنا في مصادر القانون الطبيعي في الحضارات القديمة. سنقسم مطلبنا على فرعين كالآتي:

الفرع الأول: النصوص الدينية ودورها في تكوين نظرية القانون الطبيعي

الفرع الثاني: الفكر الفلسفي والأساطير في صياغة القانون.

الفرع الأول: النصوص الدينية ودورها في تكوين نظرية القانون الطبيعي

أولًا: الشريعة الإسلامية

ينبع مفهوم القانون الطبيعي في الفقه الإسلامي من فهم أن الأحكام الإلهية مستمدة من النصوص الدينية، من دون أن يُخوّل العقل وحده سلطة التشريع. ويُعتقد أن العقل لا يملك سلطة التشريع إلّا إذا أيده القرآن أو الحديث. ومع ذلك، تُجيز الأحكام الشرعية الإسلامية استخدام العقل في حدود معينة عند عدم وجود نصوص صريحة، من خلال الاجتهاد القائم على مبدأي الفطرة والفطرة[1].

ولقد تطور مفهوم القانون الطبيعي في الإسلام بقيادة علماء الدين، ولاسيّما المعتزلة،

(1) See:

Makdisi, George. «IbnAqil. Religion and Culture in Classical Islam.» Arabica 47.2 (2000), pp.291-293.

George Makdisi, The Rise of Humanism in Clrusicallslum and the Christian West 4-12.

الذين طرحوا نظرية تربط العقل والطبيعة بإرادة الله. ومن هذا المنظور، تُعدُّ الطبيعة مظهرًا لإرادة الخالق، ويمكن استنباط الأحكام الشرعية منها لمواكبة الواقع. ويشير هذا البحث إلى أن هذا النهج يتيح قدرًا من المرونة الفقهية مع الحفاظ على الأسس الدينية[1].

علاوةً على ذلك، فقد فسّر علماء مثل أبو الحسن الغزالي الطبيعةَ كمصدرٍ للنفع، مُجادلين بأن تطبيق الشريعة الإسلامية ينبغي أن يهدف إلى حفظ خمسة مقاصد رئيسة: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. جميعها مبنية على الفطرة البشرية وحاجات الخالق[2]. يوفر هذا المفهوم أسسا موضوعية وقاعدة نسبية للأحكام الشرعية.

وفي حالات غياب النصوص الصريحة، يتميز الفقه الإسلامي بسلطة التفسير العلمي المنضبط. يبني العلماء أحكامهم على التحليل الاستقرائي للمنافع والمضار، مما يسمح بتطبيق مبدأ المصلحة العامة حفاظًا على الصالح العام مع مراعاة حدود الشريعة الإسلامية[3] يجمع هذا النهج بين الاستدلال الفقهي والأدلة النصية في العملية التشريعية.

ثانيا: العهد الجديد

في الفكر المسيحي، يُعدُّ القانون الطبيعي مبدأً أساسيًا نابعًا من الطبيعة البشرية كما خلقها الله[4]. فهو يشبه القوانين التي وضعتها الطبيعة والتي يسعى الإنسان إلى فهمها واكتشافها من خلال استخدام العقل والتأمل في خلق الله[5]. يُفهم القانون الطبيعي على أنه الضمير الفطري والعقل الذي يوجه السلوك الأخلاقي، ويوفر أساسًا معياريًا للحكم على الخير والشر بعيدًا عن النصوص الدينية المكتوبة.

ولقد تم تطوير مفهوم القانون الطبيعي بشكل ملحوظ في اللاهوت المسيحي من قبل القديس (توما الأكويني)، الذي أكد على التقاطع بين القانون الطبيعي، الذي يعبر عن إرادة الله كما اكتشفها العقل، والقانون الإلهي المكتوب[6].

(1) Emon, Anver M. «Natural Law and Natural Rights in Islamic Law.» Journal of Law and Religion 20 (2004), pp. 354-358.

(2) Emon, Anver M. «Natural Law and Natural Rights in Islamic Law.», Op.Cit., pp. 368-373.

(3) Ibid, pp. 373-378.

(4) Grisez, Germain. «Natural Law, God, Religion, and Human Fulfillment.» The American Journal of Jurisprudence 46.1 (2001), pp. 3-36.

(5) Milton, John R. «The origin and development of the concept of the 'laws of nature'.» European Journal of Sociology/Archives Européennes de Sociologie 22.2 (1981), pp. 173-195.

(6) Murphy, Tim. «St Thomas Aquinas and the natural law tradition.» Western Jurisprudence (Dublin, Thomson Round Hall, 2004) (2004), pp. 94-125.

إذ يرى(الأكويني) أن القانون الطبيعي هو قوانين الله التي يمكن للعقل البشري إدراكها فطريًا، والتي ينبغي أن تحكم السلوك الفردي والاجتماعي وتشكل أساسا لفهم العدالة والمساواة[1].

ومن الملاحظ تُشدد تعاليم الكنيسة الكاثوليكية على الاعتراف بالقانون الطبيعي كأساس لحقوق الإنسان وحرياته[2]. فيجب أن تتوافق القوانين الوضعية مع المبادئ الأخلاقية والقانون الطبيعي لتكون شرعية. ويُستخدم هذا المفهوم لتبرير موقف الكنيسة من القضايا الأخلاقية والقانونية المعاصرة، مثل الحقوق الفردية، والعدالة الاجتماعية، وانتهاك الحقوق الطبيعية غير القابلة للتصرف.

والواقع يعتمد القانون الطبيعي المسيحي على فكرة أن الله غرس في البشرية غريزة فطرية للتمييز بين الخير والشر، وأنه ينبغي احترام هذه الغريزة ورعايتها في جميع المجتمعات البشرية[3]. لذلك، لا ينفصل القانون الطبيعي عن العقيدة المسيحية، بل يعبّر عن قيم أخلاقية عالمية تتوافق مع تعاليم الإنجيل.

يعكس المفهوم المسيحي للقانون الطبيعي التركيز على مسؤولية الفرد والمجتمع في تحقيق العدالة والمساواة من خلال احترام المبادئ الأخلاقية الراسخة المستمدة من طبيعتهم الفطرية، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والقوانين الإيجابية[4]. وتؤكد الكنيسة على ضرورة الالتزام بهذه المبادئ كأساس لتحقيق السلام العادل والمنصف في المجتمعات.

(1) Westberg, Daniel. «The relation between positive and natural law in Aquinas.» Journal of Law and Religion 11.1 (1994), pp. 1-22.

(2) Abd Al Awaisheh, Ahmed, and Hala Ghassan Al Hussein. «Online Publication Date: 1st January 2020.» Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS) Vol. 9 No. 1 9.1 (2020), pp. 185.201-

(3) ينظر: د. سرور طالبي، حقوق الإنسان في ضوء المسيحية، بحث منشور علي موقع، مجلات مركز جيل البحث العلمي، تاريخ النشر، 2014-05-25، تاريخ الدخول، 22-10-2025، متاح علي الرابط الآتي: https://jilrc.com/archives/1624

(4) ينظر: د. هنري تيسيه، المفهوم المسيحي لحقوق الإنسان، مجلة الصراط، الجزائر، مجلد 2، عدد 1، 2000، ص 365- 375.

الفرع الثاني: الفكر الفلسفي والأساطير في صياغة القانون

تُعدُّ نظرية القانون الطبيعي واحدة من أكثر الأفكار ديمومة وتأثيراً في الفلسفة الغربية والنظرية القانونية، وهي تجد جذورها الراسخة في الفكر الفلسفي القديم المتشابك مع السرديات الأسطورية[1].

نشأ هذا المفهوم مبكرًا، ويعود تاريخه إلى سعي الإغريق القدماء وراء المبادئ التي تحكم الكون والسلوك البشري، سعيًا لاكتشاف الحقائق الأخلاقية الكونية المتأصلة في الطبيعة. قدّمت نظرية أفلاطون الميتافيزيقية للمُثُل رؤيةً للعدالة كنموذج مثالي قائم خارج العالم المادي، موفرةً أساسًا أسطوريًا وفلسفيًا لفكرة أن العدالة ليست مجرد عادة بشرية، بل هي جزء من نظام كوني[2].

هذا المزيج من الأسطورة والفلسفة ارتقى بالقانون الطبيعي من مجرد عرف اجتماعي إلى حقيقة كونية، يوجه السلوك البشري وفقًا للتصميم العقلاني للطبيعة[3].

قدّم منهج أرسطو منظورًا أكثر تجريبية وغائية، مفترضًا أن القانون الطبيعي متجذر في غاية أو «سبب نهائي» متأصل في جميع الكائنات. وأوضح كتابه «أخلاقيات نيقوماس» أن لكل شيء في الطبيعة غاية أو خيرًا معينًا يسعى إليه، ويمكن للبشر إدراكه بالعقل[4].

وعلى النقيض من المثالية المجردة لأفلاطون، أسس أرسطو القانون الطبيعي على الواقع الملموس، فجمع بين البحث الفلسفي والفهم شبه العلمي للنظام الطبيعي[5]. أدى هذا التحول الفلسفي إلى صياغة القانون ليس فقط بوصفه مفروضًا من آلهة أو أساطير خارجية، بل أيضًا بوصفه متأصلًا في العالم الطبيعي، وسهل الفهم للعقل البشري، وضروريًا لعيش حياة فاضلة ومرضية.

كما أثرى الفلاسفة الرواقيون أيضًا تراث القانون الطبيعي بمزج الفلسفة مع اللاهوت التوحيدي، مؤكدين أن العقل الإلهي (اللوغوس) يتخلل الكون والبشرية. بالنسبة للرواقيين،

(1) ينظر: د. رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 13/العدد 50/ 2024، ص 94-113.

(2) ينظر: أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة: فؤاد زكريا، مؤسسة هنداوي، 2023، ص 141-142.

(3) ينظر: د. أحمد فولان، المصدر السابق، ص 289، 294-296.

(4) Aristoteles, et al. The nicomachean ethics. Vol. 2. Oxford: Oxford University Press, 1998.

(5) Hunter, Ian. Rival enlightenments: Civil and metaphysical philosophy in early modern Germany. Vol. 60. Cambridge University Press, 2001, pp. 93-100.

لم يكن القانون الطبيعي عالميًا فحسب، بل إلهيًا أيضًا، مُعبرًا عن نظام عقلاني يتحد فيه جميع البشر جوهريًا[1]. كما قدمت الأساطير الرواقية حول الشرارة الإلهية داخل البشر مبررًا ميتافيزيقيًا وسردًا مقنعًا للضرورات الأخلاقية للقانون الطبيعي، مما أثر على التطور الفلسفي المسيحي والروماني اللاحق[2].

لقد تم دمج الفكر اللاهوتي المسيحي، ولاسيّما من خلال أعمال القديس أوغسطينوس ثم توما الأكويني، هذه الآراء الفلسفية الكلاسيكية مع الوحي الكتابي والعقيدة المسيحية[3].

كما عَدَّ توما الأكويني في كتابه «الخلاصة اللاهوتية» القانون الطبيعي جزءً من القانون الإلهي، ينبثق من العقل ويرتكز على الطبيعة البشرية التي خلقها الله. وقد وفَّق بين العقل والإيمان، مُعرِّفًا القانون الطبيعي بأنه مشاركة البشرية العقلانية في قانون الله الأبدي[4]، ومؤكدةً على أن العقل يفهم النظام الذي أراده الله في الخلق. وقد وفّر هذا الاندماج بين الأسطورة والعقل مسوّغاً قويًا لعالمية القانون الطبيعي وثباته [5].

وتجدر الإشارة إلى أن خلال عصر النهضة وبداية العصر الحديث، طوّرت مدرسة سالامانكا ومفكرون مثل غروتيوس القانون الطبيعي في سياق الدول القومية الناشئة والوضعية القانونية. وأكدوا على الحقوق الطبيعية المبنية على الطبيعة العقلانية للإنسان، مما وسّع النطاق الأخلاقي للقانون الطبيعي ليشمل المجالين السياسي والاقتصادي[6]. يُعدُّ

(1) ينظر: د. طيبه حسين محمد حسين حسين، «مفهوم العدالة والقانون الطبيعي عند الرواقية»، كلية الآداب-جامعة سوهاج، مجلد 68، عدد 68، 2023، ص 393-398.

(2) ينظر: د. محمد العبيدي، الفلسفة الرواقية: مبادئها، تأثيرها، وتطبيقاتها في الحياة اليومية، مقالة منشورة على مجلة نموذج، تاريخ النشر، 29 ديسمبر 2024، تاريخ الدخول، 22، اكتوبر 2025، متاح على الرابط الآتي: https://namudhaj.com/

(3) ينظر: د. دكار إلياس، «أوغسطين تاغست»: الفيلسوف اللاهوتي صاحب التأثير العالمي (دراسة إستقرائية تحليلية في الفكر الأوغسطيني)، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مجلد 5، عدد 1، 2020، ص35-44.

(4) Murphy, Tim. «St Thomas Aquinas and the natural law tradition.» Western Jurisprudence (Dublin, Thomson Round Hall, 2004) (2004), pp. 94-125.

(5) Pals, Daniel L. «Naturalism as Method and Metaphysic: A Comparative Historical Taxonomy.» The Question of Methodological Naturalism. Brill, 2018, pp. 20-52.

(6) ينظر: د. وائل الشيمي، الفلسفة الحديثة: تاريخ تطور الفكر الفلسفي في العصر الحديث، مقالة منشورة علي موقع، منثور، تاريخ النشر، 2025/07/13، تاريخ الدخول، 2025/10/25، متاح علي الرابط الآتي: https://manthoor.com/modern-philosophy/

فهم هذا التفاعل أمرا بالغ الأهمية لتقدير الدور المعقد للقانون الطبيعي في تشكيل الفلسفة الأخلاقية والأنظمة القانونية ووجهات النظر الثقافية للعالم عبر الحضارات والعصور.

المبحث الثاني

القانون الطبيعي في الشرائع الأولى

في الشرائع العراقية القديمة، عكس تطبيق القانون الطبيعي في قانون حمورابي تبلورًا فريدًا لمبادئ العدالة، استنادًا إلى قوانين نابعة من إرادة الآلهة، ومعلنة للجميع علنًا وبشفافية. أكد القانون في ديباجته على شرعية الحكم وقانونيته لأن مصدره الآلهة نفسها، جاعلًا العدالة قيمة عالمية وتجسيدًا لنظام ثابت يحكم به المجتمع، مستقلًا عن الأهواء الشخصية أو التلاعبات الاستبدادية.

كما تبنى قانون حمورابي مبدأ العدالة والمساواة من خلال أحكامه التي تحمي الفئات المستضعفة في المجتمع، كالأرامل والأيتام والنساء. وهذا يعكس روحًا من الإنصاف والعدالة الموضوعية تتجاوز أي تحيز لفئة على أخرى، مع وجود صلة واضحة بين المسؤولية الشخصية والعقاب على أساس الضرر الواقع.

ولذلك، تجاوز تأثير قانون حمورابي حدوده، مخلفًا أثرًا عميقًا في المدونات القانونية اللاحقة في الحضارتين الآشورية والحيثية. كما انعكست آثاره في القانون التوراتي. تبرز هذه التجربة التأثير الواسع لمفهوم القانون الطبيعي وتجسيده في النماذج القانونية الحية. علاوةً على ذلك، تعكس العلاقة الوثيقة بين النص الديني والقناعة العقلانية في القانون رؤية شمولية ترى في القانون امتدادا للعدالة والرحمة، كقيم عالمية نابعة من نظام الطبيعة والكون.

كان للقانون الطبيعي تأثير قوي وفعّال على القوانين السومرية والبابلية، التي جسدت الإنصاف والعدالة ضمن نظام قانوني دقيق. نظم هذا النظام العلاقة بين الأفراد والمجتمع، وعالج العقوبات بتناسب دقيق مع نوع الجريمة والطبقة الاجتماعية، مرسيًا بذلك نظامًا قانونيًا قائمًا على النزاهة والتوازن الاجتماعي. وأظهرت هذه القوانين اهتمامًا بالغًا بحماية الفئات الضعيفة وتنظيم الحقوق الأسرية والتجارية، كل ذلك ضمن إطار قانوني شامل ينظم

العلاقات الاجتماعية ويعزز تماسك المجتمع وقيمه الأخلاقية. ويهدف هذا المبحث إلى استكشاف جذور القانون الطبيعي في الشرائع الأولى ومن هذا المنطلق، فقد قسمنا المبحث على مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: تطبيقات القانون الطبيعي في شرائع حضارات العراق القديم

المطلب الثاني: تقييم أثر القانون الطبيعي على الحياة الاجتماعية

المطلب الأول: تطبيقات القانون الطبيعي في شرائع حضارات العراق القديم

تمثل شريعة حمورابي ذروة الخبرة القانونية في العراق القديم، إذ تجسد ببراعة تطبيق القانون الطبيعي ضمن إطار تنظيمي شامل، وضمت شريعته مجموعة واسعة من الأحكام والقواعد المتوافقة مع مبادئ العدل والإنصاف كأساس للنظام القانوني، انعكاسًا لإرادة إلهية ترشد المجتمع نحو التوازن والاستقرار.

كما تُظهر شريعته اهتمامًا بالغًا بحماية الفئات المستضعفة في المجتمع، كالأرامل والأيتام والنساء، وتأكيدًا لمبدأ العدالة الموضوعية الذي يتجاوز الاعتبارات الشخصية أو الطبقية. وترسي الأحكام المتعلقة بالمسؤولية الشخصية والعقوبات معيارًا قانونيًا يعاقب على الأفعال بناء على الضرر المسبب، لا على المكانة الاجتماعية أو النفوذ، مجسدة بذلك مبادئ العدالة المطلقة وفقا للقانون الطبيعي. علاوة على ذلك، يعكس اعتماد شريعة حمورابي مبدأي افتراض البراءة والحق في الدفاع احترام القانون لمبادئ المنطق السليم والفكر العقلاني.

كان لشريعة حمورابي أيضًا تأثير عميق على النظم القانونية للحضارات المجاورة، كآشور والحثيين، وكذلك على القانون التوراتي، مؤكدة دورها الريادي في ترسيخ مفاهيم القانون الطبيعي. حيث جمعت شريعة حمورابي بين النص الديني والقناعة العقلانية لتقديم القانون كنظام شامل مستمد من النظام الكوني، موضحة العلاقة بين القانون والأخلاق، والقيم العليا التي ينبغي أن تحكم المجتمع من خلال إطار ديني وعقلاني متماسك.

الفرع الأول: مدونة حمورابي كمصدر للقانون الطبيعي في شرائع حضارات العراق القديم

الفرع الثاني: مبدئي الإنصاف والعدالة في القوانين السومرية والبابلية

الفرع الأول: مدونة حمورابي كمصدر للقانون الطبيعي في العراق القديم

برزت شريعة حمورابي تتويجًا لتقليد قانوني عريق في بلاد ما بين النهرين، إذ دوّنت ووحدت العادات والتقاليد الموروثة في نظام مكتوب موحد. يستهل حمورابي شريعته بمقدمة أدبية يؤكد فيها أن شرعية حكمه مستمدة من الانتقاء الإلهي، مقدمًا نفسه كوسيط إلهي بين السماء والشعب[1]، وهي نقطة تعكس انتقال الشرعية من الإرادة البشرية إلى العدل المنبثق من الطبيعة والنظام الكوني، قلب فكرة القانون الطبيعي[2].

ولقد كان لمبدأ العلانية والشفافية القانونية في مدونة حمورابي أهمية كبري، إذ كرّست مدونته مبدأ الشفافية من خلال إعلان القوانين على مسلة حجرية بارزة في الساحات. وقد عُدَّت هذه الخطوة ثورية في مفهوم العدالة الطبيعية لأنها جعلت القانون معروفًا وواضحًا للعامة، وأزالت الغموض والتفسير الانتهازي، وهو ركيزة أساسية في أي مفهوم للقانون الطبيعي[3].

كما شددت مدو نة حمورابي على العدالة والمساواة كقيم متأصلة بين الطبقات الاجتماعية، وإن كان ذلك في سياق زمني. وسعى إلى حماية الفئات المستضعفة كالنساء والأطفال والفقراء والأيتام من خلال أحكام محددة. ورغم التفاوتات الطبقية، تُبرز المدونة سعيها إلى ترسيخ مفهوم العدالة القائم على النظام الطبيعي والحقوق الموضوعية التي تتجاوز إرادة الحاكم[4].

علاوةً على ذلك، فقد أسست المدونة لفكرة المسؤولية الفردية والجزاء على وفق معيار موضوعي كما في مواد العقوبات والمسؤولية المهنية للطبيب والبنّاء[5]. يعكس ذلك اقتراب

(1) ينظر: قانون حمورابي: دراسة تحليلية لأقدم منظومة تشريعية مدونة في التاريخ البشري، مقالة منشورة علي موقع، حماة بلس، بدون تاريخ نشر، تاريخ الدخول، 2025/11/1، متاح على الرابط الآتي، https://hamahplus.net/hamurabicode/

(2) Iraq: Legal History And TraditionsThe Law Library of Congress, Global Legal Research Directorate, June 2004 , pp. 2-31.

(3) ينظر: د. عامر عبد رسن الموسوي، ود. خالد سلمان المهداوي، مجلة النهرين للعلوم القانونية، مجلد 27، عدد 2،، ص 65-82.

(4) يُراجع: كيف أثر حمورابي في القوانين الحديثة؟، 22 نوفمبر 2022، تاريخ الدخول، 2025/11/4، متاح على الرابط الآتي:

https://www.ibelieveinsci.com/

(5) Halwani, T., and M. Takrouri. «Medical laws and ethics of Babylon as read in Hammurabi's code (History).» The Internet Journal of Law, Healthcare and Ethics 4.2 (2006): 1-8.

الحمورابي من فكرة الحقوق الطبيعية والعدالة الكونية: فالفعل يقاس بضرره لا بنسب الفاعل الاجتماعي، والقاعدة لا تتغير على وفق المزاج أو السلطة[1].

كما أدخل القانون مبادئ مشابهة لافتراض البراءة، وحق الدفاع، وأهمية تقديم الأدلة، بما يتماشى مع روح القانون الطبيعي القائم على المنطق الأصيل المتمثل في تبرئة الأبرياء وردع المخالفات. وتناولت العقوبات احترام السياق والأدلة، مما يعكس بوضوح مبادئ العدالة المحايدة[2].

لذا، كان لشريعة حمورابي تأثيرٌ عميقٌ ليس على موطن نشأتها فحسب. بل على التشريعات اللاحقة في آشور والحثيين، وحتى في القانون التوراتي، كما تؤكده الدراسات المقارنة في تاريخ القانون. يكشف هذا التأثير أن مبادئ القانون الطبيعي الواردة في الشريعة ليست معزولة، بل تُمثل نصوص نموذجيةً للعدالة المجردة التي ألهمت حضاراتٍ أخرى[3].

ونجد شريعة حمورابي تعزز الفكرة القائلة إن النظام الكوني (الطبيعي) ذو بعد أخلاقي منصوص عليه بسلطة إلهية، وهو جوهر الفكر الكلاسيكي للقانون الطبيعي. ولا تفصل بين الواجب الديني والأخلاقي والاجتماعي، بل يتضح ذلك جليا بعلاقة النص القانوني بقيم الرحمة والعدل والإنصاف بوصفها قوانين للطبيعة[4].

الفرع الثاني: الإنصاف والعدالة في القوانين السومرية والبابلية

يُعدُّ **موضوع الإنصاف والعدالة** في القوانين السومرية والبابلية من المواضيع المحورية للدراسات القانونية والتاريخية، إذ أسهمت هذه الحضارات في وضع أسس قانونية وأخلاقية شكّلت أساس القانون الطبيعي والعدالة الاجتماعية في العالم القديم.

---

(1) LEGAL, RIGHTS IN EARLY. «The foundations of justice and human rights in early legal texts and thought.» The Oxford handbook of international human rights law (2013): 163.

(2) ينظر: د. عامر عبد رسن الموسوي، ود. خالد سلمان المهداوي، القانون الطبيعي وآثاره في الحضارات القديمة العراق أنموذجًا، المصدر السابق، ص 65-82.

(3) يُراجع: قانون حمورابي: دراسة تحليلية لأقدم منظومة تشريعية مدونة في التاريخ البشري، مقالة منشورة علي موقع، حماة بلس، بدون تاريخ نشر، تاريخ الدخول، 2025/11/1، متاح على الرابط الآتي:
https://hamahplus.net/hamurabicode/
Iraq: Legal History And TraditionsThe Law Library of Congress, Global Legal Research Directorate, op. cit., pp. 2-31.

(4) ينظر: د. عامر عبد رسن الموسوي، ود. خالد سلمان المهداوي، القانون الطبيعي وآثاره في الحضارات القديمة العراق أنموذجا، المصدر السابق، ص 65-82.

بدأت الحضارتان السومرية والبابلية بتنظيم القانون بدقة ووضوح، إذ برز مفهوم العدالة كقيمة عامة مرتبطة بحفظ حقوق الأفراد وتنظيم العلاقات الاجتماعية. وتضمّنت النصوص القانونية السومرية، كقانون أورنمو والذي سبق شريعة حمورابي بـ 300 – 350 سنة تقريبا، وأثرها على النظام القانوني، إذ أوجدت حمايةً اجتماعيةً للفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والأيتام، مع فرض عقوبات رادعة على المجرمين، تجسيدًا لمبدأ المعاملة بالمثل لإرساء العدالة[1].

لقد توسع مفهوم العدالة في القانون البابلي مع قانون حمورابي، الذي جمع بين القانون والعدالة الاجتماعية ليشمل قواعد صارمة تحكم العقوبات والتعويضات، مع تمكين مجموعات مختلفة وفقًا للطبقة الاجتماعية، وبالرغم من عدم المساواة الطبقية، ولكن مع محاولات لضمان حماية الحقوق والواجبات للجميع[2].

كما ظهرت في القوانين السومرية والبابلية مبادئ ترتبط بالمساواة الجزئية، إذ كان هناك تفاوت في الجزاءات والعقوبات بحسب الانتماء الاجتماعي، إلّا أن هناك اعترافًا ضمنيًا بمبادئ العدالة والإنصاف في فرض الأحكام، وذلك ضمن الإطار القانوني والنظام الطبقي السائد[3]. تعكس النصوص القانونية وعيًا عميقًا بضرورة إقامة النظام الاجتماعي القائم على العدل بين الطبقات، على الرغم من الاختلافات الواضحة في المعاملة.

ومن ناحية العقوبة، فقد كان العقاب التعويضي هو أحد الوسائل الإنسانية في شريعة بلاد الرافدين، فالنصوص القانونية قد تضمنت تنظيما دقيقا لكيفية التعامل مع الجرائم[4]، آخذين بعين الاعتبار، الحد من الظلم وتوزيع العقوبات وفقا لمبدأ التعويض المناسب للضرر الواقع، مما يعكس نهجا إنسانيا متقدما في تلك الحضارات[5].

(1) M2 – 2. Ancient Sumerian, Babylonian, and Hebraic Law C odes, Western Civilization and Human Development, https://courses.lumenlearning .com/su ny-esc-westernciv-humandevelopment/chapter/m22--ancient-sumerian-babylonian-and-hebraic-law-codes/

(2) BALARAJ SARAF, Roots of Economic Equity and Social Justice in Sumerian and Akkadian Regimes, TIJER – INTERNATIONAL RESEARCH JOURNAL, Volume 12, Issue 6, June 2025, pp. 120-121.

(3) May L. Class, Legal Status, and Equality. In: Ancient Legal Thought: Equity, Justice, and Humaneness From Hammurabi and the Pharaohs to Justinian and the Talmud. Cambridge University Press; 2019:98-114.

(4) ينظر: د. عامر عبد رسن الموسوي، ود. خالد سلمان المهداوي، القانون الطبيعي واثاره في الحضارات القديمة العراق أنموذجا، المصدر السابق، ص 65-82.

(5) Bernard S. Jackson, PRINCIPLES AND CASES: THE THEFT LAWS OF HAMMURABI, Published By: Irish Jurist, Vol. 7, No. 1 (SUMMER 1972), pp. 161-170.

وتؤكد المصادر أن العدالة والإنصاف لم يقتصرا على المعاملات الفردية، بل شملا تنظيم التجارة والملكية وحقوق الأسرة، مع إدخال آليات وقائية للحد من الصراعات الاجتماعية والحفاظ على التماسك الاجتماعي، مما يعكس تطورا ملحوظا لأليات العدالة ضمن النظام القانوني والاجتماعي في تلك الحقبة[1].

انعكست قيم العدالة أيضًا، في الالتزام بالواجبات الاجتماعية مثل الوفاء بالديون والتزامات العمل وضمان تنفيذ العقود بما يضمن حقوق جميع الأطراف، مما يدلُّ على وعي متقدم بدور النظام القانوني ليس فقط كأداة للانتقام بل أيضًا كمنظم للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية[2].

وتضمّن القانون البابلي أحكامًا عديدة تحثُّ على تحقيق العدالة الاجتماعية، بما في ذلك حظر إساءة معاملة الضعفاء، مثل الأرامل والأيتام، وتوفير الحماية لهم، مما يعكس اهتمامًا واضحًا بحقوق الإنسان في مرحلة مبكرة من تاريخ القانون[3].

وتجدر الإشارة أخيرًا، الى إن تحليل المدونات القانونية في الحضارتين السومرية والبابلية يظهر أن الإنصاف والعدالة في تلك القوانين كانت أدوات مركزية لإرساء النظام وسيادة القانون، على الرغم من الاختلافات الطبقية الواضحة، وأن دراسة هذه النصوص توضح تطور الفكر القانوني نحو التوازن بين السلطة والمجتمع، والبحث عن نموذج للعدالة يتجاوز الاعتبارات الفردية الضيقة.

المطلب الثاني: تقييم أثر القانون الطبيعي على الحياة الاجتماعية

تمثل القوانين السومرية والبابلية نموذجًا لاحقًا ومتطورًا لتطبيق مبادئ القانون الطبيعي، من خلال إرساء أسس الإنصاف والعدالة القائمة على التنظيم الدقيق للعلاقات الاجتماعية وحقوق الأفراد.

لقد أرسى القانون مفهوم المساواة الجزائية في العقوبات والجزاءات، ضمن نظام يحمي الفئات الضعيفة ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي من خلال قواعد تحكم السلوك والحقوق والواجبات. ويعكس نظام التعويض والمساواة الجزائية بين الطبقات الاجتماعية في القوانين التزاما عميقا بالحفاظ على العدالة الاجتماعية على الرغم من التفاوت الطبقي السائد.

(1) Ali, Cheya Fakhri Omar Muhammad. «Water and its laws in the ancient civilization of Iraq.» NTU journal for Administrative and Human Sciences (JAHS) 3.3 (2023): 138-170.

(2) al-Wahab, Ibrahim. The legal system of Iraq and the continuity of islamic law. na. pp. 23-32.

(3) LEGAL, RIGHTS IN EARLY. «The foundations of justice and human rights in early legal texts and thought.» The Oxford handbook of international human rights law (2013), pp. 163- 177.

فضلاً عن شمول هذه القوانين تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية من خلال أحكام تضمن الالتزامات والمسؤوليات، وتوفر آليات وقائية للحد من النزاعات المجتمعية. واستند القانون البابلي، في نصوص عديدة، إلى حماية الحقوق العائلية والتجارية، مما يعكس فهمًا متطورًا لنظام القانون الطبيعي، الذي لم يقتصر على فرض العقوبات، بل سعى إلى حماية النظام الاجتماعي وتعزيز السلام والاستقرار في المجتمع. وأدّى القانون دورًا فعّالًا في حماية الفئات الضعيفة وتنظيم العلاقات بين مختلف شرائح المجتمع، مرسيا مبادئ لا تزال أساسية في بطون القوانين الحديثة.

وعن الوضع الذي سوف يؤول إلينا بحث تحليله الآن في فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: التشريعات الأسرية والمجتمعية

الفرع الثاني: الحقوق والواجبات والطبقات الاجتماعية

الفرع الأول: التشريعات الأسرية والمجتمعية

لقد كان لنظرية القانون الطبيعي تأثير واسع النطاق على التشريعات العائلية والمجتمعية من خلال إرساء المعايير القانونية في الطبيعة البشرية المتأصلة والمبادئ الأخلاقية التي يمكن الوصول إليها من خلال العقل[1].

أفرد القانون الطبيعي **للأسرة**، بوصفها الوحدة الاجتماعية الأساسية، حماية واحترام خاصين، إذ تنشأ الحقوق والواجبات بشكل طبيعي من العلاقات الإنسانية. وتُؤكد هذه الأفكار الأساسية على أن الزواج اتحاد قائم على التراضي والأدوار التكاملية اللازمة للتناغم الاجتماعي وتربية الأطفال. كما يُسهم القانون الطبيعي في صياغة قانون الأسرة كضمانة لكرامة الإنسان ورفاهه الاجتماعي، تتجاوز مجرد الترتيبات التعاقدية[2].

من الناحية التاريخية، وجهت مبادئ القانون الطبيعي صياغة التشريعات المجتمعية من

(1) ينظر: د. عبدالرحمن أسامه، القانون الطبيعي - Natural Law، مقالة منشورة علي موقع الموسوعة السياسية، نشر في: 2019-09-30، تاريخ الدخول، 2025/11/5، متاح على الرابط الآتي، https://political-encyclopedia.org/

(2) Robert J. Araujo S.J., Natural Law and the Rights of the Family, Loyola University Chicago, School of Law LAW eCommons Faculty Publications & Other Works, VoI. 1, 2010, pp. 197-212.

خلال الدعوة إلى تحقيق الصالح العام والمسؤوليات المتبادلة بين أفراد المجتمع. وتستند القوانين التي تحكم العلاقات الاجتماعية والملكية والا لتزامات الاجتماعية إلى الاعتراف بالواجبات الطبيعية التي يتحملها الأفراد تجاه بعضهم البعض، كالإنصاف والاحترام والدعم[1]. وهذا يعزز الرأي القائل بأن القواعد القانونية ينبغي أن تكون متسقة ليس فقط مع العادات المجتمعية ولكن أيضا مع المعايير الأخلاقية الأنسانية المتأصلة في الطبيعة البشرية، ومن ثمَّ إضفاء الشرعية على القوانين التي تحمي الفئات الهشة وتعزز التماسك الاجتماعي[2].

يؤثر تركيز القانون الطبيعي على **الصالح العام** على التشريعات المجتمعية لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد والالتزامات الاجتماعية، وتعزيز التضامن والتعاون لتحقيق العدالة الاجتماعية. الأسر والمجتمعات كيانات مترابطة، إذ لا تحمي القوانين استقلالية الأفراد فحسب، بل أيضًا الرفاه الجماعي. تشمل الحقوق الطبيعية المرتبطة بالحياة الأسرية والمجتمعية الحق في الدعم والتعليم والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية، وجميعها نابعة من الطبيعة البشرية والنظام الأخلاقي[3].

ففي قانون الأسرة، تدعم فلسفة القانون الطبيعي فكرة أن حقوق الوالدين ومسؤولياتهم متأصلة وسابقة للسياسة، وترتبط بالرابطة الطبيعية بين الوالد والطفل. وتؤكد على ضرورة احترام الأطر القانونية لهذه العلاقات الطبيعية وحمايتها، وتقييد تدخل الحكومة في حالات الإساءة أو الإهمال[4]. يضمن هذا الأسس الطبيعية أن قانون الأسرة يتماشى مع الالتزامات الأخلاقية التي تتجاوز التشريعات القانونية.

تخلص من ذلك، أن قوانين المجتمع، التي يصوغها القانون الطبيعي، تتبنى مبادئ العدالة الاجتماعية من خلال إقرارها بواجب رعاية المهمشين والحفاظ على التوازن المجتمعي[5].

(1) Alexander, Gregory S. «The social-obligation norm in American property law.» Cornell Law Review 94.4 (2009): 745-819.

(2) Ogundele, Gboyega. «Family Law in Relation to Structural Natural Law.» Available at SSRN 3435449.(2019)

(3) Stephen Wade Francis, Valuing and Defending: A New Natural Law Approach to the Family, Brigham Young University Brigham Young University BYU ScholarsArchive B, 2011, pp. 1.10- And, Jacques Maritain, Human rights and natural law, The UNESCO Courier, 9 October 2018, https://courier.unesco.org/en/articles/human-rights-and-natural-law.

(4) ينظر: د. رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، المصدر السابق، ص 140-143.

(5) Kraynak, Robert P. «The origins of «social justice» in the natural law philosophy of Antonio Rosmini.» The Review of Politics 80.1 (2018): 3-29.

يكمنُ أساس القانون الطبيعي في الإيمان بأن جميع الأفراد يستحقون معاملةً وحمايةً عادلتين، وهو مبدأ ينعكس في القوانين التي تُعنى بالتخفيف من حدة الفقر، وتوفير التعليم، وسلامة المجتمع[1].

الفرع الثاني: الحقوق والواجبات والطبقات الاجتماعية

تُوفر صياغة الحقوق والواجبات في نظرية القانون الطبيعي إطارًا لفهم الطبقات الاجتماعية، ليس كقضايا امتياز، بل كجزء من نظام أخلاقي يتطلب العدالة والإنصاف. فكل طبقة اجتماعية، على الرغم من أدوارها الخاصة، مُلزمة بحقوق وواجبات طبيعية ذات صبغة انسانية، تضمن الاحترام والإنصاف بغض النظر عن موقعها. يُشكِّل هذا النموذج تحديًا حاسمًا للوضعية القانونية، إذ يُرسِّخ الحقوق الاجتماعية في الطبيعة البشرية بدلًا من المرسوم السيادي[2].

كما يدعو القانون الطبيعي أيضًا إلى تحقيق التوازن بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية، بما في ذلك الواجبات إلى جانب الحقوق من أجل خلق مجتمع متناغم[3]. يدعم هذا الإطار الأخلاقي ما تُسميه النظريات الحديثة بالحقوق الإيجابية، كالضمان الاجتماعي وظروف العمل العادلة، وهي حقوق أساسية لتحقيق العدالة بين الطبقات الاجتماعية [4].

(1) ينظر: د. عبد العالي المتقي، مفهوم الحق الطبيعي وفلسفة حقوق الإنسان في الفكر الغربي - مقاربة أولية، مقالة منشورة علي موقع، مؤسسة مؤمنون بلا حدود هي مؤسسة للدراسات والأبحاث، ديسمبر 2017،

https://www.mominoun.com/contacts/overview

(2) Robert P. George, Natural Law, the Constitution, and the Theory and Practice of Judicial Review,Fordham Law Review Fordham Law Review Volume 69 Issue 6, 2001, pp. 2269-2285.

(3) Onwuatuegwu, Ignatius Nnaemeka, and Casimir N. Osigwe. «FROM INDIVIDUAL RIGHTS TO COLLECTIVE RESPONSIBILITIES: RECLAIMING BALANCE IN LIBERAL SOCIETIES.» Nnadiebube Journal of Religion, Culture and Society 4.1.(2024)

(4) Molla, Erjona, et al. «Study on the philosophical aspects of social justice and equality in modern society.» Discusiones Filosóficas 25.45 (2024), pp. 15-47.

الفصل الثاني

البُعد الطبيعي للعدالة في حضارات العراق القديم

يمثل مفهوم العدالة في الحضارات العراقية القديمة ركنًا أساسيًا من أركان النظام القانوني الذي وضع لتحقيق التوازن الاجتماعي والاستقرار الداخلي. ولقد نشأ هذا المفهوم كمطلب نابع من حاجة البشرية الأساسية لضمان الحقوق الشخصية والاجتماعية في ظل تحولات كبيرة في السلطة وتوسع الدولة. لم تكتف هذه الحضارات بتصور العدالة كحق يمنح للفرد كشخص مستقل، بل رأت فيها أساسا ضروريا للتفاعل الإنساني داخل المجتمع.

وعلى هذا الأساس، نشأت ثقافة عدالة راسخة، متجذرة في أعماق الإنسانية، تُلزم الجميع، حكامًا ومحكومين، بالتمسك بالاستقامة والعدل كأساس للحياة الاجتماعية.

كما شكّلت **المساواة أمام القانون** توجها بارزًا في القانون العراقي القديم، نابعا من تنامي الوعي بأهمية المساواة في الحقوق بين مختلف الفئات على الرغم من وجود طبقات اجتماعية متباينة. ويتجلى الدليل الواضح على ذلك في الحماية التي وفّرتها النظم القانونية لحقوق المرأة والطفل. فقد تضمنت التشريعات التزامات رسمية لحماية هاتين الفئتين من التمييز وضمان حقوقهما داخل الأسرة والمجتمع.

علاوة على ذلك، كانت **حماية الحقوق المادية**، ولاسيّما حقوق الملكية، مظهرًا بارزًا لتطبيق القانون الطبيعي في هذه الحضارات. نظّمت نصوص قانونية مفصلة للملكية الفردية والميراث، وفرضت عقوبات صارمة على من ينتهك هذه الحقوق. وقد أظهر تدوين حقوق الملكية وضمانها القانوني مدى التقدم القانوني والاقتصادي الذي حققته حضارات العراق القديم.

كما وجدت أنظمة **العقوبات الجنائية** مكانها في نظام العدالة. حددت القوانين درجات متفاوتة من العقوبات لمختلف الجرائم، محافظة على التوازن بين القصاص وتعويض الضحية. علاوةً على ذلك، نصت القوانين العراقية القديمة على محاكمات علنية وضوابط صارمة لضمان نزاهة القضاة واستقلال القضاء، مما يعكس التزاما بحقوق الأفراد ونزاهتهم أمام القانون.

تمثل هذه القوانين والتشريعات، في جوهرها، التجسيد العملي لمبادئ القانون الطبيعي، المبنية على قواعد أخلاقية وفطرية تحترم كرامة الإنسان وحقوقه، وتعزز مناعة المجتمع ضد الفوضى والتفكك. تتيح دراسة هذه المقاربات نافذة على تطور الفكر القانوني القديم، وتبرز كيف شكّلت المفاهيم الأولى للعدالة والمساواة والقانون أساسا حضاريا قيّما، وكان لها أثر دائم على تطور النظم القانونية عبر التاريخ البشري.

وسوف نتولى تبين البُعد الطبيعي للعدالة في حضارة العـراق القديم من خـلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: العدالة والمساواة أمام القانون

المبحث الثاني: حماية الحقوق الفردية والجماعية

المبحث الأول

العدالة والمساواة أمام القانون

اتسم مفهوم العدالة والمساواة أمام القانون بأهمية بالغة، إذ شكّل حجر الزاوية في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد شهد مفهوم العدالة تطورًا ملحوظًا، من منحة شخصية نادرة تمنح عبر علاقات خاصة، إلى مفهوم أوسع ينظر إلى العدالة كحق مشروع لكل فرد يعترف بها ويطالب بها.

كما اتسم مفهوم العدالة في جميع حضارات العراق القديم ببُعد ديني عميق. فقد ارتبطت الشرعية القانونية بإرادة الآلهة، واعتبر الملوك ممثلين لله على الأرض، مكلّفين بتطبيق العدل والحق. وقد نبع هذا من إيمان راسخ بأن القانون إلهي، ولا يمكن تعديله أو تغييره إلّا في حدود ضيقة جدا، مما ضمن استقرار التشريعات واستمرارها على مر الزمن. وقد أدى هذا الارتباط بين الدين والعدالة إلى أن تكون القوانين ملزمة للجميع، مع فرض عقوبات رادعة على من يحاول انتهاكها.

وفي إطار المساواة أمام القانون، تقدّم شرائع الحضارات العراقية القديمة مثالًا نادرًا، بفضل نصوص قانونية كرّست حقوقا خاصة بالمرأة والطفل، جاعلة هذه الحقوق جزءً لا يتجزأ من البنية القانونية والاجتماعية.

الأمر الذي يفرض علينا أن نتعرض لمفهوم العدالة في العصور العراقية القديمة في(مطلب أول). والمساواة بين الأفراد في ظل القانون في(مطلب ثانٍ).

المطلب الأول: مفهوم العدالة في العصور العراقية القديمة

لقد أرسى مفهوم العدالة في حضارات بلاد ما بين النهرين القديمة أساسًا متينًا لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية. ففي الألفية الثالثة قبل الميلاد، عدَّت العدالة منفعة شخصية، لا حق للأفراد في المطالبة بها، بل اعتمدت على العلاقات الشخصية والنفوذ.

لكن مع تطور الدولة وتنامي نفوذها، تحول مفهوم العدالة إلى حق مشروع لكل فرد. وقد تجسد هذا في الهيئات التشريعية التي نشأت في بلاد ما بين النهرين، والتي أظهرت التزاما بالحفاظ على نظام عادل ومستقر. وقد نصّب ملوك بلاد ما بين النهرين أنفسهم أوصياء على هذا النظام، مؤكدين على أهمية ترسيخ العدالة كهدف وشرط أساس للحكم.

أدى هذا الارتباط الوثيق بين الدين والعدالة إلى انتشار مفهوم العدالة في المجتمع، ليس كمبدأ قانوني فحسب، بل أيضًا كقيمة جوهرية قائمة على الإيمان بسلامة النظام ككل.

الفرع الأول: العدالة في المدونات القانونية العراقية القديمة

الفرع الثاني: أثر العدالة على الاستقرار الاجتماعي

الفرع الأول: العدالة في المدونات القانونية العراقية القديمة

لقد تطور مفهوم العدالة في بلاد الرافدين بالتوازي مع تطور الدولة. ففي الألفية الثالثة قبل الميلاد، كان العدل حقًا شخصيًا، لا يخضع لمطالب عامة، ولا يمكن تحقيقه إلّا من خلال علاقات خاصة. وقد أدّى مفهوم العدالة دورًا مهمًّا في العراق القديم، كما يتضح من حرص ملوك بلاد الرافدين على تقديم أنفسهم كمشرعين وحُماة للقانون، ساعين لتطبيقه لنشر العدل في ربوع البلاد. ولم يقتصر هذا الوعي القانوني والالتزام بالعدالة على السلطة السياسية، بل كانا حاضرين أيضًا على المستوى الشعبي، حيث اعترف الناس بحقهم في العدالة. فعلى سبيل المثال، يتضمن أحد النصوص المسمارية نصائح للحكام تحثهم على تعزيز العدالة[1].

عُرّفت العدالة بالسومرية بلفظة NI-SI-SA (ني - سي - سا)، وفي الأكدية بصيغة misaru

(1) ينظر: د. زياد طارق حاتم، مفهوم العداله في العراق القديم، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، مجلد 2 عدد 100، 2024، ص 306.

(ميشارو) [1]. تطور مفهوم العدالة في بلاد ما بين النهرين بالتوازي مع تطور الدولة. ففي الألفية الثالثة قبل الميلاد، اعتُبرت العدالة منفعة شخصية، لا حق لأحد في ادعائها، ولا يمكن الحصول عليها إلّا من خلال العلاقات الشخصية والضغط والتحيز الصارخ. إلّا أن المفهوم تغير نتيجة التطور المستمر للدولة البشرية، وتنامي السلطة المركزية، وامتلاك الدولة جهازًا فعالًا لتحقيق العدالة. وتبلورت فكرة أن العدالة حق شخصي لكل فرد تدريجيًا في الألفية الثانية قبل الميلاد، وأصبح الجميع يدركون أن العدالة حق مشروع، وليست منحة ممنوحة من أحد[2].

فضلاً عما سبق، فقد أجمع الباحثون تقريبًا على أن قدماء العراقيين كانوا روادًا في مجال التشريع القانوني، وهو ما تؤكده الحفريات الأثرية التي كشفت عن نصوص قانونية تعود إلى عصور تاريخية مختلفة. تُبرز هذه النصوص، إلى جانب نقوش ملكية أخرى، حرص ملوك بلاد ما بين النهرين على تقديم أنفسهم كمشرعين وحُماة للقانون، ساعيين لتطبيقه لنشر العدل في ربوع البلاد. لم يقتصر هذا الوعي القانوني والالتزام بالعدالة على المؤسسة السياسية، بل كان حاضرًا أيضًا على المستوى الشعبي، إذ أدرك الناس حقهم في العدالة. على سبيل المثال، يُقدم أحد النصوص المسمارية نصائح للحكام، يحثهم على إحقاق العدل، ويُحذرهم في الوقت نفسه من عواقب الظلم[3].

أولًا: علاقة الدين بمبدأ العدالة

تتضح الفائدة التي جنتها السلطة السياسية في بلاد ما بين النهرين من توظيف الدين في سعيها إلى تحقيق العدالة، كما يتضح تأكيدها على قدسية القوانين، التي كان يُعتقد أنها صدرت وفقاً لإرادة الآلهة، الذين شرعوها على أساس أن جوهر القانون هو العدالة، كما يقول شيشرون [4] القوانين الصادرة بإرادة الآلهة ورغباتها ملزمة للجميع، ويجب تنفيذها.

---

(1) ينظر: د. زياد طارق حاتم، المصدر السابق ص 306.

(2) يُنظر: المصدر نفسه، ص 306.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص 306.

(4) شيشرون (106-43 ق.م): سياسي وخطيب روماني شهير، درس القانون في روما وأثينا ورودس. تقلد منصب البريتورية عام 66 ق.م، والقنصلية عام 63 ق.م. عُرف عنه تمسكه الشديد بالمبادئ أثناء الحروب الأهلية التي دمرت الجمهورية الرومانية. عارض في البداية تحالف يوليوس قيصر وبومبي وكراسوس، وتمكن خصمه كلوديوس من نفيه عام 58 ق.م إلا أن بومبي استدعاه في العام التالي، وعُين حاكماً على إحدى الولايات في آسيا الصغرى عام 51 ق.م. كان ذا مواهب متعددة فاشتغل بالمحاماة والسياسة والأدب والفلسفة والترجمة من اليونانية. كان أبلغ خطباء الرومان، من أبرز أعماله في الدولة (De Republica) و(الخطيب Orator). عارض قيام التحالف الثلاثي بين انطونيوس واوكتافيوس (أغسطس)

تُعدُّ شريعة حمورابي، التي سُنّت بعد قرون عدة، من أكثر الشرائع القانونية القديمة شمولاً وتأثيراً في التاريخ. وصف حمورابي شريعته بأنها تجسيدٌ للعدالة في مملكته، ساعيًا إلى ضمان «عدم إيذاء القوي للضعيف». تُظهر أحكام الشريعة وعيًا مبكرًا بسيادة القانون، مع نية مُعلنة لإرساء «الحقيقة والعدالة» لجميع الناس، وتوفير الحماية القانونية لمختلف طبقات المجتمع البابلي، بما في ذلك النساء والأرامل والأيتام والفقراء، وحتى العبيد. وبينما كانت العديد من العقوبات قاسية، تتراوح بين الغرامات والعقوبات البدنية الشديدة والإعدام، نصّت قوانين حمورابي بشكل منهجي على عقوبات متناسبة مع الجرائم - مُطبّقةً أحياناً مبدأ العدالة الجزائية، أو «العين بالعين» - وتضمنت آلياتٍ للاستئناف والمراجعة، مما يُظهر التزاماً رسمياً بالإجراءات القانونية الواجبة واتخاذ قرارات نزيهة[1].

فضلاً عن ذلك، فقد تُجسّد مدونات قانونية أخرى من بلاد ما بين النهرين، مثل قوانين إشنونة وليبيت عشتار[2]، مجتمعةً انتقالاً من القانون العرفي البحت، الذي تحكمه التقاليد المحلية والإرادة الإلهية، إلى أنظمة مُهيكلة بعناية تسعى إلى تحقيق العدالة والوئام الاجتماعي. تُفصّل هذه المدونات معايير المعاملة العادلة، وحقوق الملكية، والالتزامات التعاقدية. وقد صُممت العدالة كأمر إلهي، ولكنها أيضًا ضرورة عملية للحياة الجماعية، مع استحضار الآلهة كضامنين لليمين والسلطة الشرعية. وعلى الرغم من استمرار جوانب التسلسل الهرمي وعدم المساواة، تُمثل هذه المدونات تقدمًا نحو الإدارة المنهجية للعدالة، والحد من السلطة التعسفية، والسعي، ضمن الحدود التاريخية، إلى مبادئ من شأنها أن تؤثر على تطور النظم القانونية عبر الحضارة الإنسانية[3].

ولبيدوس، ولما فشل في منع التحالف تمكن انطونيوس من وضع اسم شيشرون ضمن قائمة المحكومين بالإعدام، ونفذ فيه الحكم في نهاية عام (43ق.م). ينظر:

د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ج3، ص514.

(1) LEGAL, RIGHTS IN EARLY. «The foundations of justice and human rights in early legal texts and thought.» The Oxford handbook of international human rights law (2013): 163.

(2) سنّ الملك الخامس من سلالة إيسن، الملك لبت عشتار، التي حكمت سومر بين عامي 1875-1885، عدة قوانين في سومر عُرفت باسمه. يسبق هذا القانون قانون حمورابي بـ 150 عامًا، ويتألف من ديباجة وأكثر من 40 مادة. ويتناول قضايا اجتماعية كالميراث والزواج وإقامة العدل. يُنظر: طه باقر، قانون لبت عشتار، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1987، ص 11.

(3) Code of Hammurabi Detail from the stele inscribed with the Code of Hammurabi (c. 1758 BC), https://www.britannica.com/topic/cuneiform-law.

وفي ضوء ما تقدم لا خلاف، أن القوانين العراقية القديمة، سواءً صدرت وفقًا للعادات والتقاليد أو بناءً على أحكام الملوك والكهنة، هي مراسيم إلهية مقدسة صادرة عن الممثل الشرعي للإله، الملك. وبتأكيدها على هذا المصدر النظري المقدس، منحت السلطة السياسية القوانين العراقية القديمة ثباتًا واستمرارية، جاعلةً إياها غير قابلة للتغيير. فأي تغيير أو تعديل لا يحدث إلّا في التفاصيل الصغيرة، لا في المبادئ الأساسية. ولذلك، خُصص الجزء الأكبر من خاتمة قانون حمورابي لإنزال اللعنات الإلهية على كل من يُغير أو يُشوّه الفكر الديني للعراقيين القدماء، محافظًا بذلك على استمراريته عبر تاريخ بلاد الرافدين[1].

كما كان ملوك بلاد ما بين النهرين يفتخرون بنقل أحكام الشريعة الإلهية إلى الشعب، معلنين تمسكهم بها واعتزازهم بسن التشريعات، لاسيّما وأن هذا الفعل يرفع الملك المشرع إلى مصاف الأنبياء الذين تتكشف لهم الآلهة، مما يزيد من هيبتهم في نظر شعبهم ويسهل عليهم الاحتفاظ بالسلطة السياسية[2].

علاوةً على ذلك، فقد أُسست أسس السلطة السياسية من خلال التأكيد على مبدأ الاختيار الإلهي للملك، المسؤول عن تنفيذ إرادة الآلهة، بما في ذلك تحقيق العدالة للشعب. وكان عدم القيام بذلك يُعرّضه لغضب الآلهة، ويجرده من شرعيته، ويجعله عرضة للعقوبات الإلهية، وهو ما فصّله حمورابي في خاتمة قانونه[3].

ثانيًا: اهتمام الملوك بتطبيق مبدأ العدالة

أكد جميع ملوك بلاد الرافدين تقريبًا في كتاباتهم على الأهمية الكبرى لإرساء العدل في المجتمعات التي حكموها؛ إذ لم يكن بإمكانهم الاستمرار في ممارسة السلطة دون تحقيق العدالة التي تأمر بها الآلهة. وهكذا، رُبط بين الوجود الفعلي للسلطة السياسية وتحقيق العدالة؛ لأن السلطة السياسية تُمثل إرادة الآلهة، والعدالة أحد مضامين تلك الإرادة الإلهية[4].

وهكذا، نظريًا، فإن الإرادة الإلهية، لا الإرادة المستقلة للسلطة السياسية، هي التي تُلزم

(1) يُنظر: زياد طارق حاتم، المصدر السابق، ص 307-308.

(2) د. عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، سلسلة دراسات 282 منشورات وزارة الإعلام والثقافة، دار الرشيد، بغداد، 1981 ، ص 544.

(3) ينظر: د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، ط2، دار الرشيد للنشر، بغداد،1979، ص 171-174.

(4) ينظر: د. حسن فاضل جواد، الأخلاق في الفكر العراقي القديم، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص400-401.

الحاكم بالعدل في حكم البلاد. أما عمليًا، فالسلطة السياسية تُدير شؤون المجتمع، ومن مهامها المفترضة إقامة مجتمع عادل. وقد سعت إلى ذلك من خلال التشريع، مُكرّسةً بذلك الفوارق الطبقية في مجتمع بلاد ما بين النهرين[1].

الفرع الثاني: أثر العدالة على الاستقرار الاجتماعي

اتسم تحقيق العدالة في بلاد الرافدين في تعزيز الشعور بالأمن والثقة بين أفراد المجتمع. مما أدى الى استقرار شريعة حمورابي على الحد من النزاعات وترسيخ النظام العام، وهكذا، كانت العدالة في بلاد الرافدين واجبًا إلهيًا قبل أن تكون واجبًا بشريًا. إلّا أن هذا الواجب لم يكن فرضًا على الآلهة، إذ خلقوا البشر لخدمتهم فقط. ومع ذلك، تمنى الآلهة، برحمة، أن ينعم شعبهم بحكم عادل. بمعنى آخر، إذا كان إيمان سكان بلاد الرافدين يتضمن شعورًا بالتبعية المطلقة للآلهة، فإن هذا يُرسّخ الاعتقاد بأن الآلهة قد جعلت العدالة أساسًا للمجتمع، ولهذا السبب، زوّدوا الملوك بصولجان العدالة[2].

وكانت (أي الآلهة) مسؤولة عن حماية القانون والعدالة، وعلى رأس تلك الآلهة يأتي الإله شمش[3]، وبوصفه الإله المسؤول عن كل ما يتعلق بالقانون والعدالة والقضاء، فهو الذي استمد منه ملوك بلاد ما بين النهرين تشريعاتهم القانونية لأنه مصدر القانون[4]، وكان لهذا الإله ابنتان هما كيتو Kitu (الحق) و ميشار Misaru (العدالة). ومعنى اسمي هذين الإلهين تؤكدان هوية الأب، إذ لُقب بلقب سيد الحق والعدل[5].

تُعدُّ شريعة حمورابي من أكمل وأنضج الشرائع القانونية العراقية القديمة المكتشفة حتى الآن. وعلى الرغم من التوجه العلماني لسياسات الدولة في عهد هذا الملك، إلّا أنه لم يحيد عن الإطار الراسخ القائل بأن الآلهة مصدر التشريع.

كما مثّل الدين بوصفه ركيزة أساسية في سياسة ملوك بلاد الرافدين، حتى صار نهجًا

(1) ينظر: د. محمد طه محمد الأعظمي، حمورابي 1792-1750 ق.م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،1985، ص 183-195.

(2) Frankfort, H.,kingship and the Gods, KG,(Chicago, 1978), p.239.

(3) ينظر: د. زودن ف. فون، مدخل إلى حضارات الشرق القديم، ترجمة: فاروق إسماعيل، ط1، دار المدى للطباعة والنشر، دمشق، 2003، ص 149.

(4) ينظر: د. فاضل عبد الواحد علي « القانون البابلي أحكامه في قضايا التجنيد والأسر «، مجلة بين النهرين، العددان 63-64، 1988، ص 166-167.

(5) ينظر: د. زياد طارق حاتم، المصدر السابق، ص 306-307.

سياسيًا ذا تاريخ طويل يصعب تجاوزه بسهولة، في الوقت نفسه كان هذا النهج السياسي ذا فائدة للسلطة الحاكمة في كل الأوقات[1].

هذا الاهتمام الإلهي بضرورة إقامة مجتمع يسود فيه العدل كمنتج فكري أولته السلطة السياسية في بلاد الرافدين اهتمامًا كبيًرا من أجل تنظيم المجتمع، وإصدار ما ترغب به من قوانين تتوافق ومصالحها، وتأطير ذلك بإطار التكليف الإلهي الذي أوكلت مهمة تنفيذه إلى الممثل الأرضي، وهو الملك، الذي هدف إلى زيادة شعبيته، كونه راعي العدالة، لذلك نلحظ حرص الملوك على نعت أنفسهم بأنهم رعاة العدالة، وأنهم منحوا الحرية لمواطنيهم، ورفعوا عنهم كل أنواع الحيف، محاولة منهم في إظهار تقواهم وخشيتهم من الآلهة، وحرصهم على تنفيذ أوامرها، كوسيلة للتقرب لرعاياهم، ومنها تطبيق العدالة، فخشية الآلهة أحد السبل التي يمكن من خلالها معرفة العدالة والعمل على تحقيقها[2].

المطلب الثاني: المساواة بين الأفراد في ظل القانون القديم

كانت الحقوق الفردية للمواطنين والحماية القانونية لهذه الحقوق محورية في الحضارات العراقية القديمة، إذ وضعت أطر قانونية لضمان المساواة النسبية بين الأفراد، على الرغم من وجود بنية اجتماعية قائمة على الطبقية.

ومن قبيل ذلك إنها **عدَّت النساء والأطفال فئات محمية بموجب التشريعات**، إذ منحت المرأة حقوقًا قانونية واسعة النطاق فيما يتعلق بالملكية والتصرف والزواج والطلاق. اجتماعيًا واقتصاديًا، أدّت النساء دورًا محوريًا في الأسرة والمجتمع، وشاركن في المعاملات الاقتصادية، وأحيانًا في المسؤوليات الاجتماعية، كما تشهد بذلك الوثائق القديمة.

علاوةً على ذلك، شكّلت الفوارق الطبقية واقعًا اجتماعيًا وقانونيًا مهمًا في العراق القديم، إذ كانت لكل طبقة اجتماعية مميزة مكانتها وحقوقها الخاصة. لم يتجاهل القانون هذه الحقيقة، بل نظم العلاقات بين الطبقات بما يضمن حماية جزئية للطبقات الدُنيا، ويفرض عقوبات أشد على الجرائم المرتكبة ضد أفراد الطبقات العليا.

يؤكد هذا التنوع في العقوبات أن النظام القانوني كان يعمل في إطار يهدف إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي ومنع الفوضى، مع السعي لضمان العدالة العادلة حتى في ظل الاختلافات الطبقية.

---

(1) ينظر: د. زياد طارق حاتم، المصدر السابق، ص 310.

(2) ينظر: ديكارت، التأملات الفلسفية الأولى، ترجمة: عثمان أمين، ط3، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، 1965، ص 31.

الفرع الأول: حقوق المرأة والطفل في حضارات العراق القديم

الفرع الثاني: أسس التمييز الطبقي في حضارات العراق القديم وأثارها في النظام القانوني

الفرع الأول: حقوق المرأة والطفل في حضارات العراق القديم

امتلكت الحضارات العراقية القديمة، ولاسيّما السومرية والبابلية، سجلاً قانونيًا واجتماعيًا معقدًا فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل. فقد جمعت بين التقاليد الدينية والاجتماعية لإنشاء إطار قانوني يحمي هاتين الفئتين. وشكلت الحقوق الممنوحة للمرأة والطفل جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني والاجتماعي، وقد كرّست هذه النصوص القانونية بوضوح بعض الحقوق الأساسية، مؤكدةً دورهما في الأسرة والمجتمع[1].

كما تمتعت المرأة في العراق القديم بحقوق قانونية معينة، منها حق التملك والتصرف في الممتلكات، فضلاً عن حق الزواج، وفي بعض الحالات، حق الطلاق. وقد سُلِّط الضوء على أدوارها الإدارية والاجتماعية في السجلات والنصوص، مثل قانون حمورابي، الذي نص على حقوق المرأة وحمايتها من الإساءة.[2].

على الرغم من النظام الأبوي السائد، وجد أن المرأة شاركت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما يتضح من وثائق تفصّل المعاملات التجارية وتقاسم المسؤوليات الأسرية[3].

كما حظيت حقوق الطفل في المناطق السومرية والبابلية بحماية نصوص قانونية تحميها من الإهمال والأذى، وتضمنت حقوقها في التربية وحماية الأسرة. تناولت القوانين تنظيم الزواج والإنجاب لضمان استمرارية الأسرة والحفاظ على حقوق الميراث. كما عاقبت بشدة الأفعال التي تهدد سلامة الأطفال، مما يعكس تقديرًا مبكرًا لقيمة الأطفال كجزء من النسيج الاجتماعي[4].

(1) Halton C, Svärd S, eds. Mesopotamian Women. In: Women's Writing of Ancient Mesopotamia: An Anthology of the Earliest Female Authors. Cambridge University Press; 2017, pp.3-15.

(2) ينظر: د. دعاء محسن علي اللامي، حقوق المرأة ومكانتها في مجتمع العراق القديم، المصدر السابق، ص448-450.

(3) Joshua J. Mark, Women in Ancient Mesopotamia,worldhistory, 07 October 2022, https://www.worldhistory.org/article/2081/women-in-ancient-mesopotamia/

(4) ينظر: د. ابن الشيخ اسماء، حماية الطفل في النظم القانونية القديمة، مجلة البحث القانوني والسياسي، مجلد 9، عدد 1، 2024، ص 16 – 28.

وقد أظهرت الدراسات أن القانون السومري والبابلي نظم الحياة الاجتماعية بطريقة تضمن رفاهية الأسرة والطفل، وتضمن النظام القانوني أحكامًا واضحة بشأن مسؤوليات الوالدين وحقوق الأطفال في الميراث والتعليم والحماية من العنف[1].

كما تضمن أحكامًا تهدف إلى ضمان العدالة **للزوجات والأرامل والأيتام**، مما يدلُّ على فهم مرن للعدالة الاجتماعية في تلك الحقبة. وتضمن القانون السومري قوانين تلزم الرجال بضمان الحقوق المادية والمعنوية للمرأة والطفل، ومنح المرأة حق الطلاق في ظروف معينة[2]. وهذا يعكس نظامًا قانونيًا متقدمًا نسبيًا في مواجهة المواقف الأسرية المعقدة.

علاوةً على ذلك، تم تنظيم علاقات العمل والخدمة لضمان حقوق المرأة في المجتمع. شملت الحقوق الاقتصادية للمرأة في العراق القديم القدرة على إبرام العقود وامتلاك العقارات، مما مكّن العديد من النساء من الانخراط في الأنشطة التجارية على نطاق واسع، لاسيّما بين النخبة الاجتماعية، كما يتضح من النصوص والرُقم المكتشفة من خلال الحفريات الأثرية والنصوص القانونية[3].

يعكس هذا المستوى من الحقوق مدى الاحترام الذي حظيت به المرأة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

ولم تغفل التشريعات القديمة **دور الطفل في الأسرة والمجتمع**، إذ نصت على واجبات الوالدين في توفير الرعاية الصحية والتعليم. وأكدت أن الطفل ليس وارثًا للقانون فحسب، بل يمتلك أيضًا هوية أخلاقية واجتماعية يجب حمايتها. كشفت الحفريات الأثرية عن أدلة على الاهتمام بالأسرة كوحدة اجتماعية تشمل الحقوق والواجبات المتبادلة[4].

---

(1) ينظر: د. فيحاء مولود علي، انتهاك حقوق المرأة في ضوء قوانين بلاد الرافدين، مجلة الآداب، جامعة بغداد، عدد 124 (2018)، ص 229-238.

(2) Stol, Marten. «Women in Mesopotamia.» Journal of the Economic and Social History of the Orient, Brill Academic Publishers, 1995.

(3) Halton C, Svärd S, eds. Mesopotamian Women. In: Women's Writing of Ancient Mesopotamia: An Anthology of the Earliest Female Authors. Cambridge University Press; 2017:3.15- Faeza Abdulameer Nayyef ALHUDEEB, WOMEN IN MESOPOTAMIAN CIVILIZATION, International Journal of Education and Language Studies , Volume 2, Issue 4, December 2021, pp. 10-21.

(4) ينظر: د. دياب محمد صبري فتحي، حقوق الطفل في قوانين الشرق القديم، مجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة - جامعة الأزهر، المجلد 45، العدد 45، 2025، ص 1321-1376.

تُقرّ النصوص القانونية بأن حماية الأطفال مسؤولية الدولة والمجتمع على حد سواء. وقد سُنّت قوانين لمعاقبة التحرش أو العنف ضد الأطفال، وفُرضت عقوبات قانونية لتعزيز حقوقهم وضمان نموّهم السليم في بيئة آمنة. ويُعزى تطور الفهم القانوني لحقوق المرأة والطفل في العراق القديم إلى التأثير اللاحق لتشريعات الممالك المجاورة[1].

الفرع الثاني: أسس التمييز الطبقي في حضارات العراق القديم وأثرها في النظام القانوني

يُشكّل التقسيم الطبقي الاجتماعي والتمييز الطبقي في الحضارات العراقية القديمة، مثل سومر وبابل، موضوعًا محوريًا في الأبحاث القانونية والتاريخية التي تتناول أنظمتها القانونية وتفاعلاتها الاجتماعية. وقد جسّدت هذه الحضارات هياكل اجتماعية جامدة تضم طبقات متميزة، لكل منها حقوقها والتزاماتها، وإطارًا قانونيًا محددًا يُعرّف الحقوق ويعالج التمييز بطريقة هرمية[2].

انقسمت الطبقات الاجتماعية في العراق القديم بين النبلاء (أميليو)، أصحاب السلطة؛ والمشكانو، أحرار الطبقة الوسطى؛ والعبيد (أردو)، الذين احتلوا أدنى مراتب الهرم الاجتماعي. ونظمت قوانين، مثل قانون حمورابي، العلاقة بين هذه الطبقات بتوازن صارم، فأقرت حقوقًا مختلفة وفرضت واجبات محددة، لاسيّما على الطبقات الدُنيا، وفرضت عقوبات صارمة، لاسيّما على الجرائم المرتكبة ضد الطبقات العليا[3].

كما وضعت مجموعة من القواعد القانونية والدينية لتنظيم العلاقات بين الطبقات، مثل تلك التي عاقبت من لم يفِ بالتزاماته تجاه أفراد الطبقة العليا[4]، إذ غالبًا ما أدّت الاعتبارات

(1) يُنظر: أ. م. د. لمياء محمد علي كاظم. «دور المرأة وحقوقها في بلاد الرافدين: دور المرأة وحقوقها في بلاد الرافدين.» Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal, Vol. 23 [2021], Iss. 1, Art. 10، مداد الآداب 11.23 (2021): 436-460.

(2) Dunbar, Graham. «Codifying Discrimination: The Status of Women, Slaves and Freedmen in the Ancient Near East.» Armstrong Undergraduate Journal of History 8, no. 1 (April 2018)., April 19, 2018, https://armstronghistoryjournal.wordpress.com/201819/04//codifying-discrimination-the-status-of-women-slaves-and-freedmen-in-the-ancient-near-east./

(3) Dunbar, Graham. «Codifying Discrimination:.

(4) Hamza, Hussien Ali. «Muskenum in the laws of old Babylonian period.» Al-Adab Journal 81 (2007): 51-64.

الاقتصادية دورًا في تحديد مستوى العقوبة، مما يدلُّ على وعي متقدم بالفروقات الطبقية وتأثيرها على القانون.

انعكس التمييز الاجتماعي في النظام القانوني من خلال نصوص تنظم قضايا كالسرقة والقتل، إذ تفاوتت العقوبات اختلافًا كبيرًا تبعًا للوضع الاجتماعي للضحية والجاني. نصّ القانون على عقوبة «العين بالعين والسن بالسن»، مع تفاوت في تطبيقها تبعًا للطبقة الاجتماعية[1].

ومع ذلك، تشير بعض الدراسات إلى أن القوانين السومرية والبابلية سعت أيضًا إلى تحقيق قدر من العدالة داخل النظام الطبقي، **كحماية العمال والعبيد من الاستغلال** المفرط وتحديد حقوق محددة لهم. وهذا يدلُّ على وجود وعي قانوني راكز يهدف إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي ومنع الفوضى[2].

المبحث الثاني

حماية الحقوق الفردية والجماعية

يرى القانون الطبيعي أن الحقوق الفردية، مثل الحرية والمساواة والكرامة، حقوق أصلية للإنسان لا تمنح ولا تنتزع ويجب على أي نظام قانوني حمايتها بوصفها امتداداً للطبيعة البشرية كما يقرر القانون الطبيعي لحقوق الجماعة عبر حماية العدالة العامة والصالح المشترك وضمان انسجام العلاقات الاجتماعية، بما يمنع الظلم ويحقق التوازن بين مصالح الأفراد والمجتمع. لذا تُعدُّ الحماية القانونية للملكية والتصرف فيها من أبرز المواضيع التي تناولها القانون الطبيعي، إذ نشأ نظام قانوني متطور قائم على قواعد تهدف إلى تحقيق التوازن داخل المجتمع، وحفظ الحقوق، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وتظهر مدونات مثل شريعة أورنمو وشريعة حمورابي تركيزًا قويًا على تنظيم الحقوق المدنية والاقتصادية، مما يعكس تطورًا ملحوظًا في وعي المجتمع بأهمية حماية الملكية الفردية والجماعية.

(1) Bernard S. Jackson, PRINCIPLES AND CASES: THE THEFT LAWS OF HAMMURABI, opcit., pp. 161-170.

(2) BALARAJ SARAF, Roots of Economic Equity and Social Justice in Sumerian and Akkadian Regimes, op.cit., pp. 120-121.

وأرست النصوص القانونية لهذه الحضارات أسسًا واضحة لحماية الملكية، سواء كانت خاصة أو جماعية، ضمن تشريعات معقدة تناولت حقوق الأفراد والجماعات في مختلف أنواع الملكية. وأوضحت كيفية انتقال الملكية وحماية الميراث، واضعًة ضوابط دقيقة لضمان حقوق الورثة وتنظيم العلاقات الأسرية. وعلى الرغم من بعض التفاوت في الحقوق، عكست هذه القوانين مبادئ العدالة والإنصاف في سياقها الموضوعي، مُظهرة التزامًا بالموازنة بين حماية الحقوق الفردية والحفاظ على مصالح المجتمع واستقراره.

لذلك، تقدّم هذه الدراسة إطارًا تحليليًا لآليات حماية مختلف الحقوق، وتقيّم أثرها في إرساء النظام الاجتماعي والقانوني في حضارات العراق القديم.

ويوضح الكتاب كيف تطورت القوانين وارتكزت على مبادئ راسخة قائمة على العدل والحقوق، مع مراعاة مختلف المستويات الاجتماعية. ويقدم رؤية شاملة لكيفية تأثير القانون الطبيعي على الحياة اليومية للمجتمع، وترسيخ مبدأ حماية الحقوق والحريات كجزء لا يتجزأ من النظام القانوني والاجتماعي. لذا سنقسم مبحثنا على مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: الحق في الملكية والتصرف

المطلب الثاني: ضمان الأمن والسلام الاجتماعي

المطلب الأول: الحق في الملكية والتصرف

في الحضارات العراقية القديمة، برزت حماية الملكية وإدارتها كركيزة أساسية في أنظمتها القانونية والاجتماعية. كما نشأت هذه القوانين استجابة لحاجة متزايدة لتنظيم العلاقات داخل المجتمع والحفاظ على التوازن. ووضعت قواعد صارمة لتنظيم حقوق الملكية للأفراد والجماعات، سواء أكانت أراضي زراعية أم عقارات أم أصولا أخرى.

وقد تميزت هذه القوانين بالدقة والتفصيل، كما تجسد في شريعة أورنمو وشريعة حمورابي، اللتين أسستا نظامًا قانونيًا مقننًا ومنظمًا يضمن حفظ الحقوق وتعويض الأضرار. ويعكس هذا وعيًا قانونيًا متطورًا في عصره.

وبذلك، أسس هذا التطور التشريعي لمبادئ قانونية لاحقة تتعلق بنقل الملكية وحماية الميراث. وحّدت القوانين بين الملكية العامة والخاصة، مرسخة نظامًا لتوزيع تركة المتوفى توزيعًا عادلًا، مع منح حقوق محددة لفئات معينة، كالنساء والأطفال. واستند هذا النظام إلى نموذج قانوني شامل يعكس فهمًا عميقًا لجوانب الملكية، ويوازن بين الملكية الفردية

والجماعية، ويدمج الحقوق والواجبات الفردية في الإطار الديني والاجتماعي والثقافي للعراق القديم.

وبحديثنا عن ذلك، فقد قسّمنا مطلبنا على فرعين: نتناول في الفرع الأول: حماية الملكية الخاصة في حضارات العراق القديم. والفرع الثاني: انتقال الملكية وتحديد الإرث في حضارات العراق القديم.

الفرع الأول: حماية الملكية الخاصة في التشريعات السومرية والبابلية

الفرع الثاني: انتقال الملكية وتحديد الإرث في حضارات العراق القديم

الفرع الأول: حماية الملكية الخاصة في التشريعات السومرية والبابلية

نشأت حضارة بلاد الرافدين من الحاجة إلى تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع. فنشأ نظام قانوني تضمن قواعد لحفظ النظام وحماية الحقوق، بما في ذلك عقوبات على المخالفين. لم يكن هذا النظام موحدًا، بل تطور عبر مراحل عديدة بناءً على خبرته الطويلة في التنظيم الاجتماعي. ومن أبرز القوانين التي حفظت الحقوق قانون أورنمو، الذي يُعد من أقدم القوانين المكتوبة في التاريخ. غطى القانون جوانب مختلفة من الحقوق المدنية، كالزواج والطلاق والميراث، كما نظم الجرائم التي تمس النظام العام وسلامة الأفراد[1].

بدايةً، فقد وضعت نصوص قانونية مُفصّلة لمسائل الأحوال الشخصية، تُحدّد آليات ضمان الحقوق الفردية في إطار الزواج والأسرة. كما وضعت قواعد واضحة لتحديد عقوبات الجرائم، وضمان تعويض الضحايا، والحفاظ على الحقوق الأساسية لكل فرد. ومع ذلك، لم تكن هناك مساواة في هذه الحقوق. يُلحظ أن القوانين العراقية القديمة لم تمنح حقوقًا متساوية في الطلاق بين الزوجين، فقد مُنح الزوج الحق الكامل في الانفصال عن زوجته في أي وقت، على عكس الزوجة. وعلى الرغم من هذا الحق، كان مشروطًا بشروط عدة. على سبيل المثال، كان على الرجل الذي يُطلّق زوجته وأنجب منها أطفالًا أن يتنازل عن نصف ممتلكاته، كما هو منصوص عليه في المادة 137 من قانون حمورابي: «إذا قرر رجلٌ تطليق كاهنة غير مُكرّسة أنجبت له أطفالًا، أو خادمة معبد أنجبت له أطفالًا، فعليه أن يُعطيها

(1) ينظر: د. التيجاني مياطة، التنظيمات القانونية ودورها في الحياه الاجتماعية لحضارة بلاد الرافدين، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلد 5، عدد 1، 2021، ص 74-79.

مهرها ونصف نصيبه من الحصاد أو نتاج النول». وعلى نحو مماثل، نصّ قانون ليبيت عشتار على أن الرجل الذي يكره زوجته ويطلقها يجب أن يدفع لها مبلغًا من المال، كما جاء في الفقرة 30 من القانون[1].

كما حظيت **الحقوق الاقتصادية** بحماية قوية من خلال تشريعات صنّفت ودوّنت حقوق الملكية، مُعترفةً بحقوق الأفراد والجماعات في التملك، سواءً أكانت أراضي زراعية أم عقارات أم أصولاً أخرى. شكّل هذا حماية جماعية مهمة لتنظيم النشاط الاقتصادي. وكان حمورابي أبرز من طبّق نظام الملكية هذا. فخلال فترة حكمه، منح موظفي قصره - من جنود وموظفين ماليين وقضاة وغيرهم - منحًا بموجب وثيقة رسمية يصدرها الملك ويُسلّمها إلى مسؤول لتنفيذها[2].

علاوةً على ذلك، شملت هذه المنح حقولاً وحظائر ماشية. في الوقت نفسه، حظر قانون حمورابي بيعها؛ ومن تجرأ على شرائها خسر ثمنها، وعاد المال إلى صاحبه الشرعي. وهذا ما نصت عليه المادة 36: «لا يُباع حقل أو بستان أو منزل جندي». كما نصت المادة 37 على أنه إذا اشترى سيد حقلاً أو منزلاً أو بستاناً لجندي أو مبعوث أو تابع، فعليه فسخ العقد ودفع الثمن وإعادة المنزل أو الحقل أو البستان إلى الجندي[3].

ربما ضمنت هذه القوانين قدرًا من العدالة الاجتماعية، لكنها منحت أيضًا الطبقة العليا حقوقًا أكبر. وهذا يعكس طبيعة الشعوب والممالك التي سادت في المنطقة. إن العديد من موادها ملائمة لواقعنا الحالي وقابلة للتطبيق، بما في ذلك المادة التي تنص على أنه إذا سرق شخص من مدينة وثبتت سرقته، فعلى جميع سكان المدينة دفع مبلغ محدد له تعويضًا عن قيمة المسروقات.

تجدر الإشارة إلى أن هذه النصوص القانونية تشير إلى أن شعوب حضارات بلاد ما بين النهرين القديمة كانت تتمتع بفكر مستنير ومتقدم، وأنهم أخضعوا حياتهم للتشريع لضمان عيشهم في ظل العدالة[4].

(1) ينظر: مجموعة من المؤلفين، شريعة حمورابي وأصل التشريع في الشرق القديم، تحقيق: أسامة سراس، الطبعة الثانية، دار علاء الدين، دمشق، 1993، ص 113-114، 161.

(2) ينظر: د. سبتينو مسكاتي، الحضارات الشاميـــة القديمة، تحقيق، السيد يعقوب بكر، دار الرقي، بيروت، د. س. ن، ص 99.

(3) ينظر: د. محمد بيومي مهران، تاريخ العراق القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 255.

(4) ينظر: د. التيجاني مياطة، المصدر السابق، ص 91.

نستنتج من ذلك، أن حضارة بلاد ما بين النهرين قد نشأت من الحاجة إلى تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع، وظهرت أنظمة قانونية لتنظيم الحياة وحماية الحقوق وفرض العقوبات على المخالفين. كما نصّت شريعة حمورابي، على عقوبات محددة لكل جريمة، وطبقت مبادئ العقوبة الجسدية والقصاص، إلى جانب بعض التعويضات.

كما سعى القانون إلى حماية الملكية والحقوق الاقتصادية، وحظر بيع ممتلكات الجنود، ونظم شؤون الأسرة والطلاق. وعلى الرغم من شدة بعض العقوبات، والتي تعكس طبيعة المجتمع القائمة على الطبقات في ذلك الوقت، إلّا أنها أسست نظام عدالة منظم يهدف إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي وتوازن الحقوق.

الفرع الثاني: انتقال الملكية وتحديد الإرث في حضارات العراق القديم

لمسألة انتقال الملكية والميراث في الحضارات العراقية القديمة جذورٌ راسخة في تاريخ هذه الحضارات التي ازدهرت في بلاد الرافدين. وقد شهدت هذه الحضارات تطورًا ملحوظًا في مفهوم الملكية بمختلف أشكالها، سواءً أكانت ملكية خاصة، أم ملكية قصر، أم ملكية معبد، أم ملكية عائلية. في العصر السومري المبكر، لم تكن الملكية الخاصة للأراضي منتشرة على نطاق واسع، إذ كانت معظم الأراضي تابعة للمعابد[1].

وعلى الرغم من محاولة بعض النخب الحاكمة الاستحواذ على الأراضي الخاصة، إلّا أنه بمرور الوقت، وخاصة خلال العصر الأكدي، بدأت الملكية الفردية في الظهور والتوسع، مما وضع الأسس القانونية لنقل الملكية. بعد سقوط سلالة أور الثالثة، توسع بيع وشراء الأراضي والعقارات بشكل كبير بين التجار والحرفيين. وظهر إطار قانوني لذلك، كما هو منصوص عليه في قانون حمورابي، الذي ساوى بين الملكية العامة والخاصة، وحمى الملكية الفردية كأساس للنشاط الاقتصادي والاجتماعي[2].

وفيما **يتعلق بالميراث**، كان العراقيون القدماء على دراية بنظام الميراث، المُعترف به في قوانينهم. كان حقهم في الميراث قائمًا على أساس النسب الشرعي، وكان يُقسم الميراث

(1) ينظر: د. أحمد إبراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية،نظم القسم الخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 174، ف. فون زودن، المصدر السابق، ص 90.

(2) ينظر: هورست كلينكل، حمورابي وعصره، تر: وحيد خياطة، ط 1، دار المنارة، دمشق، 1990، ص 70، ألبريشت جونز وآخرون، شريعة حمورابي وأصل التشريع في العراق القديم، تر: أسامة سراس، ط 3، دار علاء الدين، دمشق، 2003، ص 100.

من دون تمييز بين الأبناء الشرعيين ومن أصبحوا شرعيين، سواءً من الزوجة الأولى أو غيرها، وسواءً أكانوا مولودين أم مُتبنّين.

كانت البنات محرومات من الميراث إلّا في وجود ورثة ذكور، ولكن كان لهن حق محدود في الانتفاع بالملكية، وإن كان ذلك طوال حياتهن. كما كان لهن مهر قدره خمسون وحدة نقدية عند زواجهن[1].

تناول قانون حمورابي، في عدة مواد (178-184)، **حقوق البنات** في الميراث من أبيهن. ومنحهن الحق في الميراث مع إخوتهن، مع تقاسم نصيب أي وارث آخر بعد وفاة أبيهن. إلّا أن القانون نصّ صراحةً على أنه إذا كتب الأب وثيقةً تُخوّل ابنته التصرف بحرية في ميراثها، فلها الحق في ذلك، ولا يحق لإخوتها الاعتراض. أما إذا لم تُكتب هذه الوثيقة، فتنتقل تركتها إلى إخوتها عند وفاتها[2].

أما حقوق الزوجة، فإذا ما توفي زوجها من دون أن يعطيها هبة مالية في حياته، فإن المادة 172 من قانون حمورابي تمنح الأرملة نصيبًا من التركة يعادل نصيب أحد الورثة، وقد يكون أكثر أو أقل من نصيب أحد الأبناء. كما تمنح المادتان 150 و171 من القانون نفسه الأرملة حق التصرف في نصيبها من التركة. ولها الحق في التمتع بفوائد قسمتها وتسجيلها باسم أحد أبنائها المفضلين. ولكنها لا تستطيع أن تبيع حصتها أو تعطيها لأحد خارج العائلة[3].

علاوةً على ذلك، لا يجوز حرمان الوارث من الميراث إلّا لأسباب جدية يوافق عليها القاضي. ولم تكن الوصايا المكتوبة مستخدمة، ولكن غرضها كان يتحقق إلى حد ما من خلال عقود التبني، إذ أصبح الأطفال المتبنون ورثة قانونيين وكان للأب الحق في جعل صحة عقد التبني مشروطة باستيفاء شروط معينة[4].

(1) ينظر: د. التيجاني مياطه، المصدر السابق، ص 87.

(2) يُنظر: المصدر نفسه، ص 11.

(3) ينظر: د. مروة محمود محمد محمد، قوانين المواريث في حضارات الشرق الأدنى القديم، دراسة مقارنة بلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية نموذجًا، مجلة التاريخ والمستقبل، العدد 72، المجلد الأول، يوليو 2022، المصدر السابق، ص 11.

(4) ينظر: سبتينو مسكاتي، الحضارات الشامية القديمة، تحقيق، السيد يعقوب بكر، دار الرقي، بيروت، دس ن، ص 99.

المطلب الثاني: ضمان الأمن والسلام الاجتماعي

كان ضمان الأمن والسلم الاجتماعي محورًا أساسيًا في التشريع العراقي القديم، إذ اتسمت القوانين بتنوعها ودقتها في **ضبط الجريمة** والحد منها، وفقًا لمبادئ القانون الطبيعي. واعتمد مبدأ التعويض والتوازن في العقوبات، بنصوص راعت الفروق بين أنواع الجرائم ومكانة الجاني والمجني عليه، تجسيدًا للالتزام بتحقيق التوازن بين ردع الجريمة والحفاظ على النظام الاجتماعي.

كما تضمنت التشريعات أحكامًا لحقوق المتهم، تكفل إجراءات عادلة تتسم بافتراض البراءة وحق الدفاع، مما يؤكد مفهوم العدالة، بعيدًا عن التحيز والتعصب، الذي ساد الفكر القانوني في ذلك العصر.

من جهة أخرى، اتسمت القوانين القديمة بالصرامة في التصدي للجرائم التي تخل بالنظام العام أو تضر بأمن المجتمع، إذ تضمنت عقوبات تتراوح بين التشويه الجسدي والإعدام والغرامات، مما أتاح قدرًا من المرونة يتناسب مع خطورة الجريمة وجسامتها. وببحثنا في ضمان الأمن والسلام الاجتماعي، سنقسم مطلبنا على فرعين كالآتي:

الفرع الأول: الجريمة والعقوبة في ضوء القانون الطبيعي.

الفرع الثاني: دور القضاء في حضارات العراق القديم.

الفرع الأول: الجريمة والعقوبة في ضوء القانون الطبيعي

تناولت التشريعات العراقية القديمة جرائم عديدة وحددت عقوباتها. يُذكر أن عقوبات الجريمة الواحدة كانت تختلف من عصر لآخر ومن قانون لآخر. وقد اعتمدت شريعة أورنمو مبدأ التعويض، مع استثناءات نادرة كإعدام الزوجة الزانية (المادة 4) ومعاقبة الجارية التي أهانت سيدها بملء فمها بالملح (المادة 22). إلّا أن معظم العقوبات تضمنت التعويض: فكانت عقوبة جرح القدم عشرة شواقل من الفضة (المادة 15)، وعقوبة قطع الأنف ثلثي منّا من الفضة (المن: وحدة قياس عراقية قديمة للوزن تساوي 180-280 مثقالًا) (المادة 17)[1].

كما اعتمد قانون (ليبيت عشتار) أيضًا مبدأ التعويض عن الأضرار الجسدية والمادية، متأثرًا بالقوانين السومرية السابقة. على سبيل المثال، كانت السرقة يعاقب عليها بغرامة قدرها

(1) ينظر: د. محمد بيومي مهران، تاريخ العراق القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 177.

عشرة شواقل من الفضة (المادة 10)، إذا أهمل مالك عقار غير مستغل، مما أدى إلى سرقة من منزل مجاور، كان المالك المهمل ملزماً بتعويض جاره عن قيمة المسروقات (المادة 11)[1].

علاوةً على ذلك، فقد جمع قانون (أشنونة) بين عقوبتي الإعدام والتعويض، إذ طُبقت الأولى على السرقة المرتكبة ليلًا، بينما فُرضت الثانية على السرقة المرتكبة في وضح النهار أو انتهاك حرمة البيت/المزرعة نهارًا. أما الإصابات التي لا تؤدي إلى الموت، كقطع أنف شخص آخر، فالعقوبة منًّا واحدًا، والتعويض عن السِن أو الأذن نصف منّ (المادة 42)[2].

ومع ذلك، جمع قانون حمورابي بين القصاص والعقوبات المالية في عقوباته، ولكن بطريقة أشد وأكثر شدة من التشريعات السابقة. ونصّ على عقوبة الإعدام لمن تآمر ضد مصالح الدولة وأمنها، مثل إيواء متمرد أو مجرم أو فار من الخدمة العسكرية؛ وإخفاء العبيد؛ والسرقة؛ وتلفيق التهم أو الإدلاء بشهادة زور لإيذاء شخص ما أو تعريض حياته للخطر. وعلاوةً على ذلك، لم يعترف حمورابي بالمساواة بين الأفراد، بل عاملهم وفقًا لمكانتهم الاجتماعية. على سبيل المثال، عاقب من كسر سن سيد آخر من نفس الطبقة بكسر سنّه هو، وكان من يكسر سن عامة الناس مطالبًا بدفع منًّا واحدًا من الفضة (المواد 196-198-199)[3].

تنبع هذه الصرامة من طبيعة المجتمع الجديد الذي انتمى إليه حمورابي، وهو مجتمع بدوي شبه متحضر (قبائل الأموريين)، لجأ عادةً إلى العادات والتقاليد القضائية الموروثة. وقد حرص المشرّع على حماية عماله وجنوده من الاعتداء أو القتل، حتى لا يؤثر ذلك على عملهم ويحد من إنجاز مهامهم على أكمل وجه[4].

كذلك كانت القوانين الآشورية تُعدُّ من أقسى القوانين في بلاد ما بين النهرين، إذ كانت تُعاقب على العديد من الجرائم بالإعدام أو التشويه. على سبيل المثال، كان يُحكم على كل من اغتصب امرأة متزوجة أو مارس السحر بالإعدام. وكان يُسمح للزوج بقطع أذنيَ زوجته إذا سرقت منه وهو مريض، وقتلها إذا زنت[5].

(1) ألبريشت جونز وآخرون، المصدر السابق، 158.

(2) ينظر: د. أحمد أمين سليم، حضارة العراق القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص247.

(3) ينظر: سبتينو موسكاتي، الحضارات السامية القديمة، تر:السيد يعقوب بوبكر،بيروت،(د.ت)، ص 97، محمد بيومي مهران، حضارات الشرق الأدنى، ص 429.

(4) ينظر: هورست كلينكل، حمورابي وعصره، تر: وحيد خياطة، ط 1، دار المنارة، دمشق، 1990، ص235.

(5) ينظر: د. عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم، ج 1، مصر والعراق، ط 2، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1973، ص 504.

ومن أغرب وأقسى العقوبات في القانون الآشوري، كان النص على إجبار زوجة المغتصب على ممارسة البغاء وعدم عودتها إليه. كان المغتصب يُعاقب بمعاقبة زوجته ليشعر بالعار والعذاب. كانت المرأة ضحية أهواء زوجها، وتُعاقب على جريمة لم ترتكبها.[1]، وتكشف هذه المادة عن منطق تشريعي قاسٍ، يرى الجريمة فعلًا عائليًا لا فرديًا، إذ يحمل بيت الجاني كله وزر الفعل لإيقاع أقصى درجات العار الاجتماعي. ورغم أن ذلك يخرج صراحة عن مبدأ شخصية العقوبة، إلا أنه يعكس تصورًا آشوريًا قديمًا للردع قائمًا على كسر الشرف العائلي بوصفه أبلغ من معاقبة الجاني وحده، ولو كان الثمن امرأة بريئة.

علاوةً على ذلك، في القانون الآشوري، كانت المرأة تُشارك زوجها في ديونه. فإن عجز عن سداد ديونه، كان بإمكانه بيع زوجته وأولاده أو وضعهم تحت عبودية الدائن حتى يُسدد ديونه[2]. كذلك يعكس هذا الحكم من القانون الآشوري تصورًا بدائيًا للذمة المالية، حيث لم تعترف باستقلالية الشخص القانونية داخل الأسرة، بل عدت الأسرة وحدة اقتصادية واحدة يتحمل أفرادها تبعات أفعال ربها. ورغم قسوة الإجراء بمقاييس العدالة الحديثة، فإنه يمثل محاولة مبكرة لتنظيم الديون وضمان حقوق الدائنين، في مجتمع لم يعرف بعد مبدأ الشخصية القانونية ولا فصل المسؤولية المالية، وهو ما يجعله – في سياقه التاريخي – انتقالًا من منطق الفوضى والانتقام الفردي إلى منطق القاعدة الملزمة، وإن كان على حساب كرامة الفرد، وبخاصة المرأة.

الفرع الثاني: دور القضاء في حضارات العراق القديم

تمثل دور القضاء في حضارات العراق القديمة في تحقيق العدالة عبر الفصل في المنازعات وتطبيق القوانين المدونة، ولاسيّما في الألواح القانونية. مع ضمان تنفيذ الأحكام بما يحفظ النظام الاجتماعي ويحد من التعسف بين الطبقات. لهذا تعد القوانين العراقية القديمة من أبرز سمات الحضارة العراقية، مما جعلها في طليعة الحضارات الإنسانية الأصيلة. وتعكس هذه القوانين مستوى التطور المتقدم الذي وصلت إليه بلاد الرافدين، وهو مستوى لم تضاهيه أي أمة قديمة أخرى[3].

(1) ينظر: جورج بوييه شمار، المسؤولية الجزائية في الآداب الآشورية والبابلية، تر: سليم الصويص، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص 285.

(2) ينظر: ثلماستيان عقراوي، المرأة دورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين، دار الحرية للطباعة والنشر بغداد، 1978، ص 41.

(3) ينظر: د. عامر سليمان، « جوانب من حضارة العراق القديم – بحث من كتاب «العراق في التاريخ»، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983، ص202.

ويؤكد الباحثون أن القانون والعدالة والحرية كانت مفاهيم أساسية في بلاد ما بين النهرين، نظريًا وعمليًا. كان ملوك العراق القديم يفتخرون بكونهم حُماة العدالة والحق، ضامنين عدم ظلم الضعفاء في عهدهم، ومنع الأقوياء من استغلال الضعفاء واغتصاب حقوقهم[1].

ولقد ظهرت العديد من المدونات القانونية في العراق القديم، وأبرزها مدونة أورنمو، وقانون (ليبيت عشتار)، وقانون (أشنونة). ومع ذلك، كان أبرزها مدونة حمورابي، وهي المدونة الوحيدة التي بقيت في شكلها الأصلي[2].

ومع ذلك، في عهد حمورابي، نُزعت وظيفة القضاء من الكهنة، ووُكلت إلى قضاة عيّنهم حمورابي لضمان فعالية تنفيذ قوانينه. وفضلاً عن استقلال القضاء، نصّت المادة الخامسة من قانون حمورابي على وجوب إصدار القاضي حكمه دون خوف، والتمسك به؛ وإلا، كان عُرضةً للفصل من القضية التي يترأسها، وللفصل مرة أخرى إذا غيّر حكمه أو تلاعب به. وكان مسؤولاً أيضاً عن تعويض الطرف المتضرر من انحرافه عن الحكم الصحيح. ولا شك أن هذه القاعدة كفلت نزاهة القاضي وحياده، مما ساهم حتمًا في عدالة أحكامه[3].

وقد أولى القانون البابلي أهمية بالغة لمبدأ استقرار الأحكام القضائية، ووضع أحكامًا صارمة بحق القاضي الذي يصدر حكما في قضية ويأمر بتدوينه على لوح، ثم يصدر حكمًا آخر في القضية نفسها يخالف الحكم الأول[4].

كان للتركيز على المحاكمة العادلة في القوانين العراقية القديمة أثرٌ بالغٌ في حماية الحقوق والحريات الفردية. ويتجلى ذلك في جوانب عديدة، سواءً تعلق الأمر بالحرية الشخصية للمتهم أو بقواعد الإثبات والحكم. ففي قانون ليبيت-عشتار، كانت الحرية الشخصية محميةً بناءً على مبدأ افتراض البراءة. ومن ثمَّ، كان يُعامل المتهم على هذا

(1) ينظر: د. فتحي عبد الرضا الجواري، « تطور القضاء الجنائي العراقي»، منشورات مركز البحوث القانونية، وزارة العدل، بغداد، 1986، ص20.

(2) دُوّن قانون حمورابي بالخط المسماري وباللغة الأكدية على مسلة من حجر الدايوريت الأسود، وضم ما يقرب 282 مادة قانونية – وهي محفوظة الآن في متحف اللوفر في باريس. وقد نُحت على الجزء العلوي منها، نحت يمثل إله الشمس (إله الحق والعدالة) وهو يسلّم حمورابي - الواقف أمامه بخشوع – عصا الراعي وخيط القياس، مما يشير إلى قدسية القوانين ووجوب طاعتها باعتبارها صادرة من إله الحق والعدالة. انظر في ذلك: عامر سليمان، المصدر السابق، ص 204.

(3) ينظر: د. محمود السقا، «فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية»، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص114.

(4) ينظر: د. هاشم الحافظ، «تاريخ القانون»، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980، ص144.

الأساس حتى تثبت إدانته بما لا يدع مجالاً للشك المعقول. ومع ذلك، كان التعذيب أسلوبًا شائعًا لانتزاع الاعترافات من المتهمين. علاوةً على ذلك، كان أداء اليمين شكلاً من أشكال الضغط النفسي، وهو ما عُدَّ بحق انتهاكًا لافتراض البراءة ومخالفًا للمبادئ المنصوص عليها في قوانين ذلك العصر[1].

ومع ذلك، تمتع المتهمون بضمانات عديدة، بعضها نابع من افتراض البراءة، وبعضها الآخر متوافق معه في حماية حقوق المتهمين وحرياتهم. نلخص أبرز النقاط فيما يأتي:

((أ- كانت المحاكمات علنية، وخاصة في عهد حمورابي. عندما كان القضاة ينظرون في قضية معينة، كانوا يعقدون جلساتهم علنًا أمام الباب الكبير وفي سوق المدينة[2]. ولا شك أن العلنية عززت الشعور بالعدالة لدى كل من المتهم وعامة الناس.

ب- تنص المادة 17 من قانون (ليبيت عشتار) على أنه لا يجوز القبض على أي شخص للاشتباه في ارتكابه جريمة ما لم تثبت صلته بها بشكل قاطع. ومع ذلك، يجيز القانون القبض في حالات الجرائم المشهودة. ويرى البعض أن هذه المادة تتوافق مع القانون الجنائي الحديث، مشيرين إلى أن واضعيها أقروا مبدأ «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» وعاملوا المتهم على هذا الأساس[3].

ج- تشير النصوص الواردة في هذه المدونات القانونية إلى أن نظام المدعي الفردي كان أساس قوانينها، مما سمح لكل شخص بتقديم شكوى ضد شخص آخر. وكان المدعي مسؤولاً عن جمع الأدلة وإثبات صحة دعواه. ويتجلى ذلك بوضوح في إحدى الألواح المسمارية المكتشفة، إذ ينص أحد الأحكام القانونية على أن عبء إثبات الجريمة يقع على عاتق المدعي، ويُفترض براءة المتهم. وبالمثل، تنص المادة الأولى من قانون حمورابي على أنه « إذا اتهم رجل آخر بالقتل ولم يقدم دليلاً، يُحكم على المتهم بالإعدام»)) [4].

يشير علماء الآثار إلى أن قانون حمورابي يُشدد على حق المتهم في محاكمة عادلة. ويتجلى ذلك في الوثائق السومرية المكتشفة في العراق، والتي تُظهر بوضوح احترام هذه

(1) ينظر: د. محمود سلام زناتي، «تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية»، مكتبة السيد عبدالله وهبة، القاهرة، 1972، ص83.

(2) ينظر: د. حسن بشيت خوين، «ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية»، الجزء الثاني، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 1998، ص12.

(3) ينظر: د. فوزي رشيد، المصدر السابق، ص50.

(4) يُنظر: د. حسن بشيت خوين، المصدر السابق، ص 14.

القوانين لحق الدفاع. تتضمن هذه الوثائق حكمًا صادرًا عن محكمة سومرية في قضية زوجة أخفت جريمة قتل زوجها. وقد بُرِّئت الزوجة بعد أن دافع عنها رجلان[1].

فضلًا عن ما تقدم، كفلت شريعة حمورابي حق استئناف أحكام المحاكم الأدنى من خلال نظام قضائي متعدد المستويات. كانت هناك «محاكم ابتدائية»، حيث كان القضاة يجتمعون فرادى أو في مجموعات، يصل عددهم أحيانًا إلى أربعة أو ستة. وفي المستوى الثاني، كانت هناك «محاكم حكام الأقاليم»، التي كان حكام الأقاليم يجتمعون ويرأسونها. وقد شبّه البعض هذه المحاكم بمحاكم الاستئناف الحديثة. وفي المستوى الثالث، كانت هناك «المحاكم الملكية»، وهي أعلى مستوى في السلطة القضائية. وكان الملك يستدعي قضاة بابل لتشكيل هذه المحاكم، التي كانت تنعقد للنظر في قضايا سوء تطبيق العدالة - أي الأخطاء في الأحكام السابقة. وكانت القرارات القضائية عمومًا قابلة للإلغاء إذا ثبت تحيز القاضي أو ظلمه[2].

كما أقرت القوانين العراقية القديمة مبادئ قانونية معينة تتردد صداها في القوانين الحديثة، إذ كانت تهدف إلى حماية المتهم من ظلم أصحاب السلطة أو الأثرياء. مثالاً، أرسى قانون حمورابي مبدأ عدم جواز إساءة استعمال الحقوق. نصّت وثيقة أخرى على منع المحاكم من محاكمة أي شخص دون إخطاره بموعد المحاكمة. كما تُشير جميع النصوص القانونية إلى أن العقوبة لا تُفرض إلا إذا ثبت ارتكاب الجريمة بقصد إجرامي. أما إذا ارتُكبت الجريمة بغير قصد، فتُخفّف العقوبة، إن وُجدت[3].

(1) ينظر: د. فوزي رشيد، المصدر السابق، ص9.

(2) ينظر: د. صوفي حسن ابو طالب، «تاريخ النظم القانونية والاجتماعية»، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص239.

(3) ينظر: د. عمار سليمان، المصدر السابق، ص207.

الفصل الثالث

القانون الطبيعي والديانات القديمة في العراق

يمثل القانون الطبيعي في حضارات العراق القديمة نموذجًا فريدًا يعكس العلاقة العميقة بين القانون والدين، والتي تجسّدت في التشريعات والقوانين التي سنّت عبر تاريخ هذه الحضارات المعقدة.

وما يميز هذه القوانين هو قدسيتها وكونها أقوالًا إلهية من الآلهة، مما يمنحها قوة قانونية هائلة وارتباطًا وثيقًا بقيم العدالة الإلهية التي تشكّل أساس النظام الاجتماعي والقانوني.

وقد حوّل هذا النظام القوانين من مجرد قواعد تسنّها السلطة السياسية إلى نظام شامل وعالمي قائم على العدالة الإلهية، يلزم الجميع باحترامه والتمسك به. ومن خلال هذا الفهم، يبرز التشريع العراقي القديم كمنطلق للوحي الإلهي الذي شمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وصاغها وفقا لمبادئ وأحكام مقدسة.

وتظهر القوانين الدينية الكثيفة التي جمعت بين التشريع والقيم الأخلاقية مدى التداخل العميق بين الشريعة الدينية والقانون الوضعي. انتقلت السلطة القانونية تدريجيًا من الكهنة إلى الملوك والقضاة، الذين أصبحوا فيما بعد أصحاب السلطتين التنفيذية والتشريعية، قبل أن يفضي ذلك إلى مبدأ فصل السلطات. وقد خلق هذا التداخل شبه الهيكلي بين الدين والقانون نظامًا معقَّدا، إذ ظلت رموز الكهنوت والسلطة السياسية متشابكة، محددة مع القانون الذي يحكم السلوك البشري في المجتمع العراقي القديم. وعملت هاتان المؤسستان ككيانين مكملين لضمان التطبيق الفعال لمبادئ العدل والإنصاف.

كما أسهمت الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحضارة العراقية القديمة في إعادة تشكيل النظام السياسي والقانوني باستمرار. كان لهذه الصراعات أثر بالغ على هيكلية السلطة وتوزيعها بين المعبد والقصر، وهو ما انعكس في نصوص الإصلاح السياسي والقانوني التي سعت إلى تحقيق التوازن في السلطة بين مختلف فئات المجتمع. تأثرت هذه الصراعات بقضايا اقتصادية واجتماعية استلزمت تغييرات تشريعية

ضرورية للحفاظ على التوازن والاستقرار، مؤسّسة لمرحلة انتقالية تكمنُ قيمتها في تنظيم السلطة والحقوق.

على جانب آخر، شهدت الحضارة العراقية تطورًا اجتماعيًا واقتصاديًا ملحوظًا. برزت طبقات اجتماعية منظمة، وتوسعت الملكية الخاصة، ورافق ذلك إطار قانوني دقيق يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وأسهمت القوانين التي سنّت خلال هذه المدة في حماية السلم الاجتماعي، وفرضت قواعد دقيقة تضمن الحقوق الفردية وتحافظ على الاستقرار العام.

لذا فقد قسمنا فصلنا الخاص بـالقانون الطبيعي والديانات القديمة في العراق على مبحثين: الرموز الدينية وتأثيرها على التشريع (المبحث الأول)، الصراعات في الحضارة العراقية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

الرموز الدينية وتأثيرها على التشريع في حضارات العراق القديم

يكتسب موضوع القانون الطبيعي والديانات القديمة في العراق، أهمية بالغة في دراسة العلاقة الوثيقة بين الرموز الدينية وتأثيرها على صياغة التشريعات في الحضارات العراقية القديمة. لم يكن القانون مجرد مجموعة من القواعد القانونية المصاغة والمطبقة، بل كان نظامًا متكاملًا يستمد شرعيته من الأبعاد الدينية والروحية التي تغلغلت في الحياة الاجتماعية والسياسية لهذه الحضارات. وقد شكّل الوحي الإلهي والسلطة الدينية محورا أساسيا في صياغة المبادئ القانونية، التي تأثرت بمعتقدات دينية راسخة.

وتتجلّى الأهمية الخاصة للرموز الدينية في التشريع القديم في ترسيخ مفهوم أن العدالة ليست مجرد قيمة اجتماعية، بل هي نظام إلهي كوني يحكم حياة الأفراد والمجتمعات بمقتضى إرادة مقدسة. تتجلّى هذه العلاقة في وثائق تاريخية عديدة، مثل شريعة حمورابي، التي تمثل نموذجًا شاملًا للتشريع يدمج الوحي الإلهي والتقاليد الاجتماعية في إطار قانوني يحفظ النظام ويصون الحقوق.

وفيما يتعلق بالتشريع الديني والقيم الأخلاقية، فقد اكتسب التشريع في العراق القديم أبعادًا أخلاقية متقدمة. رافق تطبيق القوانين التزام صارم بالقيم الدينية التي تحكم السلوك الفردي والجماعي. لم تقتصر النصوص القانونية القديمة على تنظيم العلاقات المدنية

والجنائية، بل سعت أيضًا إلى فرض قيم الصدق والإنصاف والرحمة، وإلى إعلاء شأن القوانين التي تمثل نظامًا كونيًا يحافظ على التوازن بين البشرية والكون وفقا لمبادئ العدل الإلهي.

المطلب الأول: المكانة الدينية في صناعة القانون الطبيعي

المطلب الثاني: التشريع الديني وقيم الأخلاق

المطلب الأول: المكانة الدينية في صناعة القانون الطبيعي

تمثل المكانة الدينية في صناعة القانون الطبيعي محورًا أساسيًا لدراسة الأبعاد الدينية في نشأة وترسيخ القانون الطبيعي في الحضارات العراقية القديمة. يتمحور هذا الجانب حول كيفية اعتبار القانون تعبيرًا عن الإرادة الإلهية، ووحيًا من الآلهة، يطبّقه الملك ممثلًا لهم على الأرض. وكان للمبدأ الديني الذي يربط القانون بسلطة عليا دوراً محورياً في ترسيخ الشرعية وضمان التزام المجتمع به.

لم تكن العوامل الدينية مجرد أدوات في أيدي السلطة الحاكمة، بل شكلت، إلى جانب الإطار الفكري والقانوني، أساسًا تشريعيًا شاملًا. لم تتناول المدونات والقوانين التي وضعت في تلك الحقبة المسائل المدنية والجنائية فحسب، بل شملت أيضًا قيم العدالة الإلهية التي حكمت تصور الخير والشر داخل المجتمع.

الفرع الأول: أثر العقائد الدينية في تشكيل المبادئ القانونية

الفرع الثاني: التشريع الديني وتشابكه مع القانون الوضعي

الفرع الأول: أثر العقائد الدينية في تشكيل المبادئ القانونية

اتسم القانون العراقي القديم بقداسته، إذ اعتقده قدماء العراقيين شكلًا من أشكال الوحي الإلهي. وأعلن الملوك الذين أصدروه أنه كلام ملهم من الآلهة، يعلن للشعب. وهكذا، عُدَّ الملك ناطقًا باسم الآلهة، إذ كلّف الإله شمش، ضامن العدل ومبدد الظلمات، بهذه المهمة تحديدًا[1].

(1) ينظر: العيهار محمد، إرهاصات التشريع في العراق القديم الأسباب، النتائج، الانعكاسات، مذكره لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعه وهران، 2014، ص100.

ومن الجدير بالذكر أن الطبيعة الإلهية للشريعة وارتباطها بالقداسة قد أضفت على هؤلاء الملوك هالة من النبوة. ففي ديباجة وثيقة أوروكاجينا الإصلاحية[1]، نجد أن الإله تينيجيرسو كُلِّف بإرساء العدل. وتُعدُّ قوانين أور نمو عن إرادة الإله نانا، وحتى ديباجة قانون ليبيت عشتار تُعبِّر عن إرادة الإله نين إنسينا. ويتجلّى ذلك بوضوح في وجود منحوتات تُصوِّر الملك حمورابي وهو يتسلم شريعة العدل من الإله شمش. ويُظهِر نقشٌ على مسلَّته الشهيرة الملك واقفًا باحترام أمام شمش، مُقدِّمًا له عصا قياس[2].

كما أدّت القيم الدينية في حضارات العراق القديمة دورًا بالغ الأهمية في ترسيخ مفهوم القانون الطبيعي. فقد عُدَّت القوانين تعبيرًا عن نظام إلهي قائم على عدالة إلهية. ووصف الملك حمورابي نفسه بأنه يستمد حكمه من الآلهة لتحقيق العدل ودفع الظلم، كما يتضح في ديباجة قانونه، الذي يُعدُّ من أقدم الأمثلة وأكثرها دقة على دور الدين في التشريع[3].

إذ أرسى قانون حمورابي مبدأ «العين بالعين» كوسيلة لتحقيق العدالة القائمة على توازن دقيق بين الحقوق والواجبات. ينص قانونه على: «العين بالعين، والسن بالسن، واليد باليد، والرجل بالرجل» (سفر الخروج 21: 24). كما نصّت قوانين حمورابي على: « إذا فقأ رجل عين رجل آخر، فقأ عينه» (المادة 196)، و«إذا كسر عظمًا لرجل حر، فقأ عظمًا له» (المادة 197)، و«إذا كسر رجل سن رجل من نفس فئته، فقلع سنه» (المادة 200)[4].

وقد انبثق هذا المبدأ من العقيدة الدينية السائدة آنذاك، إذ عدَّت العدالة قيمة مطلقة وتعبيرًا عن القبول الإلهي للنظام الاجتماعي.

---

(1) أوروكاجينا: كان أحد ملوك سلالة لكش الأولى، الواقعة جنوبًا. يُعدّ هذا الملك من أشهر الملوك، إذ كان مسؤولًا عن أقدم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المنسوبة إليه، ليس فقط في تاريخ بلاد الرافدين، بل في جميع بلدان العالم القديم. يعود تاريخ هذه الإصلاحات إلى عام 2365 قبل الميلاد، ولكن اكتُشفت عام 1878 ميلاديًا. وينظر كذلك: د. أحمد خالد عبد المنعم، حمورابي دراسة تاريخيه، المصدر السابق، ص39.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 100.

(3) ينظر: د. إبراهيم العريس، «شرائع حمورابي» قوانين للعدل والاقتصاد والحكم التوحيدي قبل 4 ألفيات، مقالة منشورة علي موقع، اندبندنت عربية TV، تاريخ النشر، 10 أكتوبر 2021، تاريخ الدخول، 5، نوفمبر 2025،

https://www.independentarabia.com/

(4) ينظر: قوانين حمورابي، قاموس الكتاب المقدس / دائرة المعارف الكتابية المسيحية،

https://st-takla.org/Full-Free-Coptic-Books/FreeCopticBooks-002-Holy-Arabic-Bible-Dictionary/21_KAF/KAF_124_01.html

كما شكّلت العقيدة الدينية آنذاك أيضًا الإطارَ لتعريف الصواب والخطأ. وقد انعكس ذلك في قوانين حمورابي، التي لم تُنظّم العلاقات المدنية فحسب، بل تضمنت أيضًا أحكامًا تهدف إلى إرضاء الآلهة وحماية النظام الكوني، مُشكّلةً بذلك أساسًا أساسيًا للقانون الطبيعي[1].

علاوةً على ذلك، فقد أكدت النصوص القانونية أن الملاك الإلهي أو النظام الكوني يُشكّل السلطة التشريعية العليا. لذلك، عُدَّت القوانين مستمدة من الإرادة الإلهية، مما منحها نفوذًا كبيرًا في المجتمع، إذ كان جميع الأفراد والمؤسسات خاضعين لها، وكان سلوكهم محكومًا بمبادئ دينية وأخلاقية ثابتة[2].

كما أسهمت هذه المعتقدات في إرساء مبادئ مثل حماية الملكية الخاصة؛ فلم تكن الملكية مجرد حق إنساني، بل حق إلهي يجب احترامه والحفاظ عليه. ويتجلّى ذلك في نصوص قانون حمورابي، الذي تناول تفاصيل نقل الملكية، وحقوق الميراث، وحفظ حقوق الأسرة[3].

يكشف التأمل في قانون حمورابي عن التأثير العميق للمعتقد الديني على التعامل مع الحقوق والأحكام. حتى العقوبات، كالسجن والإعدام، لم تكن تعسفية، بل كانت ضمن إطار ديني يحفظ النظام الكوني ويردع المخالفين وفقًا للشريعة الإلهية.

الفرع الثاني: التشريع الديني وتشابكه مع القانون الوضعي

يُمثل الدين والمعبد المرحلة الأولى في تطور القانون. وبطبيعة الحال، كان لهما تأثيرٌ بالغ على الناس في ذلك العصر، الذين اعتقدوا أن هذه القوانين مصدرها الله وأنها أمرٌ خفي، كغيرها من الظواهر الطبيعية التي كانت تُبجّل أيضًا[4]. علاوةً على ذلك، شكّلت بعض هذه الظواهر أساسا لتسوية العديد من النزاعات، كما هو الحال في النهر، إذ كان الغرق فيه يمثل إدانة المتهم، والعكس صحيح.

ومع تطور المجتمع وأنماط حياته، انتقلت القوانين تدريجيًا من الأحكام الدينية إلى

(1) ينظر: د. عامر عبد رسن الموسوي، ود. خالد سلمان المهداوي، القانون الطبيعي وآثاره في الحضارات القديمة، العراق أنموذجًا، المصدر السابق، ص 65-82.

(2) العيهار محمد، المصدر السابق، ص 90-100.

(3) ينظر: د. معوشي سامية، التنظيم القانوني لملكية الأراضي الزراعية في شريعة حمورابي، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مجلد 8، عدد 2، 2020، ص 9-102.

(4) ينظر: د. هشام علي صادق تاريخ النظم القانونية، بيروت، 1981، ص631.

القانون العرفي. ويعود ذلك إلى تكرار إصدار المعبد لأحكامه، الذي احتفظ بدوره المهيمن في إنفاذ بعض القوانين، لاسيّما تلك المتعلقة بالدين وما يرتبط به[1].

وهكذا، كانت العلاقة بين القصر والمعبد وثيقة في العصر السومري المبكر، إذ كان الحاكم إيكاشو يتمتع بالسلطة الدينية والدنيوية. إلّا أن علامات الانفصال بدأت بالظهور خلال العصر الأكدي، وتعززت في العصر البابلي القديم مع تزايد سلطة الحكام، ولاسيّما في عهد حمورابي، الذي نقل السلطة من المعبد إلى القصر. وقد تجلّى ذلك في ظهور طبقتين من القضاة: قضاة القصر وقضاة المعبد[2].

وفي العصور القديمة، كان الكهنة يُديرون المعبد. وقد دفع الاعتقاد بصلتهم المباشرة بالآلهة عبر وسطاء الناس إلى انتخابهم لمناصب السلطة للإشراف على الشؤون الدينية والدنيوية. وكانوا يُطلقون على الكاهن الذي يختارونه لقب «إن»، أي «السيد»، ويُنشؤون له مسكنًا يُعرف باسم «إيجيبار»، مُلحقًا بالمعبد[3].

ومع تنوع المسؤوليات الدنيوية وطغيانها على الشؤون السياسية، بُني قصر منفصل عن المعبد. كان للحاكم حاشية من الطهاة، وحاملي الأكواب، والحرفيين، والمغنين، والموسيقيين، وغيرهم. في هذه المرحلة، أُسندت المسؤوليات الدينية إلى كهنة أفراد حتى انفصلت هذه المؤسسة تمامًا عن السلطة الدينية في فجر السلالات السومرية[4].

تألفت الطبقة الكهنوتية بشكل رئيس من شيوخ يمثلون مجتمع المعبد أمام الآلهة في أوائل عصر الأسرات. تُصوّرهم الألواح السومرية، ولاسيّما ملحمة جلجامش، بوضوح كهيئة استشارية يحترمها الإله (إن)، الكاهن الحاكم. تطوروا تدريجيًا إلى طبقة متميزة ومنظمة داخل مجلس المعبد. يُذكر أن هذه الطبقة لم تكن مستقلة، إذ لم يكن الدين السائد خارج سلطة الدولة[5].

---

(1) ينظر: د. علي محمد مهدي، دور المعبد في المجتمع العراقي من دور العبيد حتى نهاية دور الوركاء، رسالة ماجستير في الآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975م، ص 222.

(2) ينظر: د. طه باقر، تاريخ الفرات القديم، دار الشؤون الثقافيه العامه وزارة الإعلام والثقافه، بغداد،1955، ص 93.

(3) ينظر: د. سليمان عامر، العراق في التاريخ، القديم الموجز التاريخ الحضاري، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1993، ص 24.

(4) ينظر: د. سامي سعيد الأحمد، الاداره ونظام الحكم حضاره العراق، ج2، دار الحرية، بغداد، 1985، ص11.

(5) يُنظر: عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص 92.

وهكذا، لم تكن العلاقة بين القصر والمعبد واضحة المعالم، وإن بدت معقدة في المدن السومرية. أما في مدينة لكش، فتتجلّى هذه العلاقة جليًا في النصوص المكتشفة، التي تُظهر عدم تميزها. توسعت مسؤوليات الكاهن الحاكم، فأوكل شؤون المعبد إلى آخرين. وتأسس منصب سياسي واضح للأمير الكاهن، المعروف باسم «إنسي»، أي ممثل الآلهة. كان يدير الشؤون الدينية والدنيوية، بما في ذلك قيادة الحرب، والإشراف على القضاء، والمسؤولية عن الأشغال العامة[1].

تتجلى بدايات التراجع التدريجي للسلطة الدينية في مواجهة السلطة الدنيوية في الثورة الاجتماعية التي قادها الملك أوروكاجينا حوالي عام 2365 قبل الميلاد.

وأخيرًا، فإن القانون الطبيعي في العراق القديم يثبت أن التشريع الديني لم يكن مجرد نصوص دينية، بل كان نظامًا متكاملًا يجمع بين القانون والرؤية الدينية، مما أسهم في إرساء النماذج الأولى لقانون الأحوال المدنية، والقانون الجنائي، والقانون التجاري، استنادًا إلى السلطة الدينية السياسية.

المطلب الثاني: التشريع الديني وقيم الأخلاق

يبرز التشريع الديني وقيم الأخلاق في شريعة حمورابي من خلال ربط القوانين بإرادة الآلهة وترسيخ مبادئ العدل والصدق والوفاء. بما يجعل الالتزام الاخلاقي جزءاً من الالتزام القانوني في حياة الفرد والمجتمع. لهذا مثّلت قوانين مثل شريعة حمورابي مزيجًا متكاملًا من التعاليم الدينية والقواعد القانونية الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على قيم أخلاقية راسخة.

وقد وضعت القوانين كأوامر إلهية ترشد السلوك وتحافظ على النظام، مع التأكيد على أن مخالفتها لا يعدّ اعتداء على المجتمع فحسب، بل يُعدُّ اعتداءً على الآلهة نفسها. وقد انعكس ذلك في التشريعات من خلال عقوبات مشبّعة بطابع رادع مقدس. وتضمنت النصوص القانونية القديمة توجيهات واضحة تدمج الأخلاق مع الأحكام الشرعية، مثل عقوبة السرقة والزنا وشهادة الزور، مما يضمن العدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية المتأصلة في النظام القانوني.

ويتجلّى هذا الارتباط أيضًا في الآليات القانونية التي نظمت العلاقات الأسرية والاجتماعية.

(1) ينظر: د. سامي سعيد الأحمد، الإدارة ونظام الحكم، حضارة العراق، ج2، دار الحرية، بغداد، 1985، ص9.

فقد كفلت التشريعات حقوق المظلومين وخففت من الظلم الاجتماعي، بينما حكمت المبادئ الأخلاقية النظامين القضائي والتشريعي.

الفرع الأول: علاقة الأخلاق والتشريع في النصوص العراقية القديمة.

الفرع الثاني: الحد من الجريمة عبر القيم الدينية.

الفرع الأول: علاقة الأخلاق والتشريع في النصوص العراقية القديمة

تمثل المدونات القانونية لبلاد الرافدين القديمة، وأبرزها شريعة حمورابي (دوّنت بين عامي 1755-1750 قبل الميلاد)، مزيجًا من الأخلاق والتشريع، إذ صدرت القوانين كأوامر إلهية.

إذ نصت مقدمة حمورابي صراحةً على أن قوانينه قد أُعطيت له من قبل الإله مردوخ لإرساء العدل والصلاح في الأرض، اذ نجد في مقدمة شرائع حمورابي بهذا الصدد ما نصه: (لقد دعتني الآلهة أنا حمورابي، الأمير النبيل الذي يحترم الآلهة ويشيد العدالة ويقضي على الظلم والأشرار ولا يجيز للأقوياء ان يعتدوا على الضعفاء. إني أتيت كي انشر العدالة بين الناس كما تنشر الشمس ضياءها على الأرض، أرسلني الإله مردوخ لأحكم بين الناس وأحمي الأرض، ولذلك وضعت القوانين ونشرت العدالة بينهم وهيأت لهم الخير والسعادة. لا يجوز للقوي ان يعتدي على الضعيف كما أنه يجب حماية الأرامل والأيتام. ليتقدم مني المظلوم لأنصفه، وليقل ما هو مكتوب على مثلي ويتفهمه ويعرف حقوقه ويشعر بالسعادة. ليقل كل مظلوم أن حمورابي سيد وأب لعموم رعيته)[1].

كما نجد في قانون اورنمو ذكر لهذا الأمر في المقدمة من القانون: «..... وبأمر من الإله أوتو استطاع (اورنمو) ان يؤكد العدالة في البلاد وأن يزيل البغضاء والظلم والعداوة» [2].

شكّل هذا الأساس الديني الإطار الأخلاقي الشامل للقوانين، الذي شمل الأسرة والملكية والنظام العام.

في سياقات بلاد ما بين النهرين، تجاوز مفهوم العدالة التدابير العقابية ليجسد مثالًا أخلاقيًا يوازن بين الانسجام الاجتماعي وحقوق الأفراد. تربط نصوص العصرين البابلي الثالث والقديم صراحةً المعايير القانونية بالالتزامات الأخلاقية كالصدق والإنصاف، مما يعكس أن الأخلاق

(1) ينظر: د. احمد خالد عبد المنعم، المصدر السابق، ص 60-62.

(2) فوزي رشيد، المصدر السابق، ص 17.

جوهرية في التشريع، لا خارجية عنه. على سبيل المثال، كانت قوانين الزواج والميراث زاخرة بمعايير تهدف إلى الحفاظ على العدالة الاجتماعية وحرمة الأسرة[1].

يقدّم قانون حمورابي وصفًا مفصلًا للسلوك، بدءً من تحريم السرقة وصولًا إلى توجيهات التجارة، مُدمجًا التوقعات الأخلاقية في القواعد القانونية. وقد شكّلت هذه الأحكام القانونية تدوينًا للأخلاقيات الدينية والاجتماعية السائدة، مما ضمن أن الانتهاكات لم تكن جرائم ضد الأفراد فحسب، بل كانت أيضًا خرقًا للنظام الكوني (ماعت)، الذي رفعته الآلهة. وهكذا، كان القانون وسيلةً لفرض السلوك الأخلاقي[2].

توضح النصوص القانونية في بلاد ما بين النهرين الاعتقاد بأن الإخفاقات الأخلاقية تستوجب عقابًا إلهيًا، مما يؤكد أن التشريع يهدف إلى تصحيح ليس فقط التجاوزات الاجتماعية، بل أيضًا التجاوزات الروحية. كان الخوف من العقاب الإلهي على العصيان بمثابة رقابة أخلاقية غير رسمية، تشكل أساسا للعقوبات القانونية الرسمية[3].

وهكذا، كانت العلاقة بين الأخلاق والتشريع في النصوص العراقية القديمة تكافلية، إذ كانت القوانين بمثابة أدوات للتوجيه الأخلاقي تمكّن الحكام من إضفاء الشرعية على سلطتهم بوصفها أمرًا إلهيًا وعادلًا اجتماعيًا، مما يضمن بقاء القانون تجسيدًا للنظام الكوني والاجتماعي.

الفرع الثاني: الحد من الجريمة عبر القيم الدينية

استخدمت النظم القانونية القديمة في بلاد ما بين النهرين القيم الدينية على نطاق واسع كآلية لردع الجريمة[4]. وكان الاعتقاد السائد بأن القوانين صادرة من الله يعني أن مخالفتها تُعدُّ جريمة ليس فقط ضد المجتمع البشري، بل أيضًا ضد الآلهة نفسها، مما يعزز أثرها الرادع[5].

(1) ينظر: د. مني عز علي البكر، تشريعات حمورابي وحورمحب دراسة مقارنة، Minia Journal of Tourism and Hospitality Research، مجلد 8، عدد2، ديسمبر 2019، ص 23-36.

(2) ينظر: د. إبراهيم العريس، «شرائع حمورابي» قوانين للعدل والاقتصاد والحكم التوحيدي قبل 4 ألفيات، مقالة منشورة علي موقع، اندبندنت عربية TV، تاريخ النشر، 10 أكتوبر 2021، تاريخ الدخول، 5، نوفمبر 2025، https://www.independentarabia.com/

(3) ينظر: د. عامر عبد رسن الموسوي، ود. خالد سلمان المهداوي، المصدر السابق، ص 77-86.

(4) Doizé, Alexe, and Konstantinos Kopanias. «Crime and Punishment: A Comparative analysis of the Mesopotamian Legal system of the 3rd and 2nd Mill BCE».

(5) Bar, Shmuel. «God, Nations, and Deterrence: The Impact of Religion on Deterrence.» Understanding Deterrence. Routledge, 2014, pp. 39-63.

تضمنت شريعة حمورابي عقوبات عديدة على الجرائم الأخلاقية والجنائية، مثل السرقة والزنا وشهادة الزور، وجميعها صيغت في إطار ثيوقراطي عزز احترام النظام القانوني من خلال السلطة الإلهية. على سبيل المثال، نصّ قانونه على أنه « لا يمكن للأب أن يتخلّى عن أبنائه بالتبني» (185-187). «إذا أعطى الوالدان ابنهما إلى سيد ليتبناه ويعلّمه مهنة، فلا يمكنهم استعادته لاحقًا» (188 و189). كانت عقوبة العصيان من قبل الأبناء المتبنين من الطبقة الاجتماعية الدُنيا هي قطع لسانهم (192) أو قلع إحدى أعينهم (193). كانت المرضعة المستأجرة عرضة لعقوبة شديدة إذا ثبت أنها غير مخلصة (194). نصت المادة الأخيرة في هذا القسم على أن عقوبة الأبناء الذين يعتدون على آبائهم هي قطع أيديهم (195)[1].

فيما يتعلق بالجروح والإصابات الأخرى: تتناول جميع مواده (196-227) الجروح من جميع الأنواع، ولاسيّما تطبيق عقوبة مماثلة للإصابة، أي العين بالعين والسن بالسن والعظم بالعظم. وعادةً ما كان أفراد الطبقات الاجتماعية الدُنيا يقبلون تعويضًا ماليًا (196-198). إذا صفع رجل حر رجلاً حرًا آخر على إذنه، كان يدفع له ستين شيكلًا كتعويض (203). إذا كان الرجل المضروب نصف حر، فلن يتلقى سوى عشرة شيكلات (204). إذا ضرب عبد رجلًا حرًا على إذنه، كانت تُقطع إذن العبد انتقامًا (205). وكان الجرح غير المتعمد الذي أدى إلى الموت يُعاقب عليه بغرامة (207-208). ومن ضرب امرأة حرة حاملًا، مما تسبب في إجهاضها ووفاتها، كان يُعاقب بقتل ابنته (210). وإذا كانت المرأة نصف حرة أو أمه يكفيها التعويض المالي (212-214)[2].

وكان الطبيب الجراح مسؤولاً عن عمليات جراحية معينة، فإذا نجحت كان له الحق قانونًا في مكافأة ضخمة، أما إذا فشلت تحت ظروف معينة فقد تُقطع يده (215-217). ولا شك في أن هذا القانون كان رادعًا للدجالين وأدعياء الطب. وتأتي بعد ذلك الأحكام المنظمة لأجور الجراحين (221-223). كما كان الجراحون البيطريون مسؤولين إلى حد ما عن موت الحيوان الذي في رعايتهم (224-225)[3].

---

(1) ينظر: قوانين حمورابي، قاموس الكتاب المقدس / دائرة المعارف الكتابية المسيحية، https://st-takla.org/Full-Free-Coptic-Books/FreeCopticBooks-002-Holy-Arabic-Bible-Dictionary/21_KAF/KAF_124_01.html

(2) ينظر: قوانين حمورابي، المصدر السابق، https://st-takla.org/Full-Free-Coptic-Books/FreeCopticBooks-002-Holy-Arabic-Bible-Dictionary/21_KAF/KAF_124_01.html

(3) ينظر: قوانين حمورابي، المصدر السابق، https://st-takla.org/Full-Free-Coptic-Books/FreeCopticBooks-002-Holy-Arabic-Bible-Dictionary/21_KAF/KAF_124_01.html

لقد عظّم مفهوم الجزاء الإلهي من تأثير العقاب القانوني، مغذّيًا الخوف الذي تجاوز العقوبات الدنيوية[1]. وقد جسّد هذا النظام العقائدي الالتزام بالقانون كالتزام أخلاقي أساسي للوئام الاجتماعي والخلاص الشخصي، مما قلّل من وقوع جرائم كالسرقة والاحتيال والجرائم العنيفة[2].

لم تقتصر النصوص القانونية على النص على التدابير العقابية، بل نصّت أيضًا على تدابير إصلاحية متجذرة في الأخلاق الدينية، مثل مراسم التعويض والمصالحة بين الجناة والضحايا، مما أعاد السلم الاجتماعي وردع تكرار الجرائم، إذ قامت مؤسسات المعابد، المزوّدة بسلطة دينية وقضائية، بتطبيق القوانين والتوسط في النزاعات، مستغلة السلطة الدينية للحفاظ على النظام الاجتماعي. وقد عزز هذا التداخل بين السلطة الروحية والقانونية الامتثال وخفّض الجريمة بفعالية في المجتمعات القديمة[3].

عزّزت الأعراف الدينية التي تبجّل هذه المؤسسات التركيز القانوني على حماية سلامة الأسرة وممتلكاتها وأدوارها الاجتماعية[4]. وقوبلت الجرائم التي تقوّض هذه القيم بعقوبات صارمة، مما يعكس تداخل منع الجريمة مع الحفاظ على الأخلاق الدينية[5].

كما عزز مفهوم العدالة الإلهية التسلسل الهرمي الاجتماعي، بحيث عوملت الجرائم التي ارتكبتها النخب بشكل مختلف عن الجرائم التي ارتكبتها عامة الناس[6]، مما يعكس مبررًا دينيًا للنظام الاجتماعي الذي ساهم في الوقت نفسه في مكافحة الجريمة من خلال تعزيز الأدوار المجتمعية.

(1) Bar, Shmuel. «God, Nations, and Deterrence: The Impact of Religion on Deterrence.» Understanding Deterrence. Routledge, 2014, pp. 39-63.

(2) Nathaniel, Charles Chukwuedo, Oyana Isioma, and Wilfred Igwe. «CULTURE, CRIME, PUNISHMENT AND MORALITY: A PHILOSOPHICAL APRRAISAL OF ANCIENT OKPANAM VALUES.» JOS JOURNAL OF RELIGION AND PHILOSOPHY 5.2.(2024)

(3) ينظر: د. سمية طلال الزهراني، استكشاف الصلة بين الجريمة والأخلاق دراسة تحليلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد 44، يناير 2024، ص 1195.

(4) ينظر: د. محمد محمود خليل ابو عمرو. «الثقافة البيئية والدور التوعوي للبلديات تجاه المجتمعات المحلية 2023.» مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4.3 (2023)، ص 1023-1039.

(5) Bottoms, Anthony. «Morality, crime, compliance and public policy.» Ideology, crime and criminal justice. Willan, 2013, pp. 20-51.

(6) Manjoo, Rashida. «Freedom from fear and freedom from want: key components of human security for women.» Research Handbook on International Law and Human Security. Edward Elgar Publishing, 2022. 207-224.

المبحث الثاني

الصراعات في الحضارة العراقية القديمة

تميز النظام السياسي في العراق القديم بتعدد طبقاته الاجتماعية وتداخل سلطاته. تولت الطبقة الحاكمة والنبلاء والكهنة مناصب السلطة، إلى جانب فئات اجتماعية أخرى كالعمال والفلاحين الذين شكّلوا الأغلبية. حافظ النظام السياسي على توازن معقد بين السلطتين الدينية والسياسية. في غضون ذلك، أدت الصراعات المستمرة بين دويلات المدن إلى تشديد السيطرة المركزية وتشكيل أنظمة أكثر استبدادية، مع تزايد دور الجيش في ضمان الأمن الداخلي وحماية الحدود.

اقتصاديًا، اعتمدت الحضارة العراقية على الزراعة كركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. امتلكت المعابد ونبلاء الدولة معظم الأراضي ووسائل الإنتاج. ومع توسع حكم الدولة وتزايد نفوذ الطبقات الحاكمة، ظهرت تفاوتات طبقية كبيرة، انعكست في توزيع الثروة وفرص العمل، مما أدى إلى تفاوتات اجتماعية واضحة. إلّا أن اللوائح القانونية، ومنها قانون حمورابي، سعت إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية وحماية الملكية، ونصت على عقوبات للمخالفات، مع مراعاة الظروف الطبيعية كالفيضانات التي قد تؤثر على الإنتاج.

وعلى الصعيد الاجتماعي، اتسم المجتمع العراقي القديم ببنية طبقية متعددة الطبقات، مقسمة بين النبلاء والكهنة والفلاحين والعبيد، مع تفاوت واضح في الحقوق والواجبات والمسؤوليات. وقد جعل هذا التفاوت المجتمع عرضة للصراعات الداخلية. وقد سعت الإجراءات الإصلاحية التي نفذها بعض الملوك، مثل أوروكاجينا، إلى معالجة هذه التفاوتات وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية. وقد نشأت هذه الإصلاحات استجابة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف ترسيخ التماسك الاجتماعي، وتحسين أوضاع الفئات الأكثر ضعفًا، وإرساء الأمن الاجتماعي من خلال توفير حماية أفضل للحقوق.

المطلب الأول: الحالة السياسية والاقتصادية في الحضارة العراقية القديمة

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية وعملية الاصلاح في الحضارة العراقية القديمة

المطلب الأول: الحالة السياسية والاقتصادية في الحضارة العراقية القديمة

يُعدُّ الوضع السياسي في الحضارة العراقية القديمة من أبرز جوانب تنظيمها الاجتماعي والسياسي، إذ يشكّل التنوع الطبقي والبنيوي أساس هذا النظام. فلقد تكوّن المجتمع العراقي

من طبقات متعددة، شملت النبلاء والكهنة والعمال والفلاحين. وتمركزت السلطة في أيدي الطبقة الحاكمة، التي أدارت شؤون الدولة عبر شبكة من المسؤولين ذوي الخبرة. وأدّى الكهنة دورًا بارزًا في الحفاظ على التوازن بين الدين والدولة، وامتلكوا موارد اقتصادية هائلة من خلال معابدهم التي امتلكت مساحات شاسعة من الأراضي والأصول.

كما شهد العراق القديم صراعات سياسية متكررة بين دويلات المدن المتنافسة، مما استلزم تطوير نظام سياسي أكثر مركزية وقوة. أنشأ الملوك جيوشًا نظامية لتأمين حدود دولهم، وعززوا الأمن الداخلي من خلال الحرس الملكي، الذي حافظ على النظام وعزز سلطة الدولة المركزية. حدثت هذه التحولات في سياق متعدد المراحل، من العصر السومري مرورا بالعصر الأكدي والبابلي، وصولًا إلى العصر الآشوري، إذ ترسخت فكرة الدولة ذات السيادة والقوية المرتبطة بالملك الإلهي.

الفرع الأول: الحالة السياسية في الحضارة العراقية القديمة

الفرع الثاني: الحالة الاقتصادية في الحضارة العراقية القديمة

الفرع الأول: الحالة السياسية في الحضارة العراقية القديمة

تميزت الحضارة العراقية القديمة بنظام سياسي متطور يعكس تنوعًا طبقيًا اجتماعيًا. تألف المجتمع من النبلاء والكهنة والعمال والفلاحين. وتضمنت الطبقة الحاكمة نخبةً سيطرت على مفاصل السلطة والإدارة، مستخدمةً شبكةً فعّالة من المسؤولين والكتبة لتنظيم الأنشطة المدنية والاقتصادية. أدّى الكهنة دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين السلطتين الدينية والسياسية، والإشراف على الشؤون الدينية، وإدارة موارد المعابد ذات الموارد الاقتصادية الوفيرة[1].

مع تصاعد الصراعات بين المدن والدول-المدن في العراق القديم، تطور النظام السياسي إلى شكل أكثر مركزية واستبدادًا. عزز الحكام سلطتهم بإنشاء جيوش نظامية لحفظ النظام وحماية حدود الدول- المدن الناشئة. اعتمد الملوك على القوة العسكرية للحفاظ على سلطتهم، مستخدمين الحرس الملكي لفرض النظام الداخلي والسيطرة على المنافسين

(1) ينظر: مقارنة بين الأنظمة السياسية في الحضارات القديمة، مقالة منشورة علي موقع، إدارة نبض العرب، تاريخ النشر، 19 سبتمبر 2025، تاريخ الدخول، 3 نوفمبر 2025،

https://www.nabdalarab.com/

السياسيين. وظلت الحرب والغزو جزءًا لا يتجزأ من ممارسة السلطة السياسية والتوسع الإقليمي[1].

مع مرور الزمن، وعبر عصور مختلفة (السومرية، الأكدية، البابلية، والآشورية)، تطور مفهوم الدولة إلى كيان سياسي متماسك يتمتع بالسيادة على إقليم محدد[2].

ويشير صموئيل كريمر بوضوح إلى أن أواخر السلالة السومرية (2550-2330 قبل الميلاد) شهدت تحولات جوهرية شكّلت منعطفًا تاريخيًا في تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وكان لها أثر بارز على الحياة القانونية في بلاد ما بين النهرين[3].

حوالي عام (2500) قبل الميلاد، انتقلت الملكية من كيش إلى مدينة لكش في عهد أحد أوائل ملوكها المذكورين في قائمة الملوك السومرية، إريشكيجال، قائد حركة الاستقلال في كيش. إلّا أن أحد منافسيه، أور نانشي، اغتصب السلطة وأعلن نفسه ملكًا حوالي عام (2480) قبل الميلاد[4]. تشير الوثائق الأرشيفية من هذه المدة إلى وجود حياة متحضرة في مدينة لكش، التي شهدت بناء واسع النطاق وأجرت إصلاحات اقتصادية مهمة، مثل بناء المعابد، وشق الطرق، وجمع الأخشاب من الجبال. وقد عُثر على نص مكتوب ينسب إلى الملك أور نانشي[5].

تم انتقال السلطة بعد ذلك من أور نانشي إلي أوروكاجينا من خلال انقلاب على السلطة. ويبدو أن انتقال السلطة في لكش إلى الملك أوروكاجينا[6]، كان نتيجة تحولات اجتماعية ناجمة عن صراع على السلطة بين مؤسسات المعبد والقصر. فخلال عهد أنيميتينا، كان الحضور الكهنوتي قويًا داخل الحكومة، وازدادت هيمنته في عهد باتيزي إنينتارزي. حدث هذا في ظل تراجع النظام الاقتصادي للمعبد. أصبحت الأراضي الزراعية، التي كانت مملوكة سابقًا لمدينة المعبد، ملكا للملك، الذي أشرف بنفسه على الشؤون الاقتصادية. سمح هذا لفئة من ملاك الأراضي بتكديس الثروة. مما خلق حالة من التفاوت الطبقي بين فئة من الكهنة والأمراء والتجار الأثرياء الذين احتكروا وسائل الإنتاج، وفئة أخرى انتهكت حقوقها. وقد أبرزت

(1) ينظر: د. راشي نجوى، نظام الدولة المدينة في العراق القديمة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 2، العدد 4، 2014، ص 27 -37.

(2) ينظر: د. طاب منعم حبيب الشمري. «القضاء في العراق القديم.» Journal of Education College Wasit University, 2012، ص 195-200.

(3) ينظر: ص. ن كريمر، من ألواح سومر، تحقيق: طه باقر، مكتبة المثنى، بغداد (د.ت)، ص 107.

(4) ينظر: د. توفيق سليمان، المصدر السابق، ص 102.

(5) lévêque. (P), Op.Cit., P.243.

(6) ينظر: د. عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص 95.

وثيقة الإصلاح التي قدمها الملك أوروكاجينا هذه الأزمة، مما تطلب منه جهدًا كبيرًا لتنفيذ الإصلاحات، على الرغم من قلة معرفته بحجم السكان[1]. وعندما وصل الملك أوروكاجينا 2365 ق.م إلى سدة الحكم لقب نفسه بالملك وأعاد للمعبد دوره المنوط به، ومنع كهنته من التدخل في شؤون الحكم واستحوذ هو على السلطة ومنع رجال الحكم من التدخل في شؤون المعبد، ورغم تراجع سلطة الكهنة سياسيًا، إلّا أنهم احتكروا لأنفسهم تفسير النذر، وأن يضعوا الملوك داخل سياج كثيف من التحريمات والامتناعات طيلة مراحل التاريخ السياسي العراقي القديم[2].

الفرع الثاني: الحالة الاقتصادية في الحضارة العراقية القديمة

ارتكزت اقتصادات الحضارات العراقية القديمة بشكل أساس على الزراعة. تُقدم أرشيفات شوروباك ولكش معلومات مُفصّلة عن طبيعة ملكية الأراضي الزراعية في الألفية الثالثة قبل الميلاد، فضلاً عن أساليب الري وكميات القمح والشعير المُنتجة. تُشير الأبحاث التاريخية إلى أن المجتمع العراقي قبل الإسلام كان قائمًا على نظام قبلي حر، إذ لم يكن لأحد فضل على الآخر. كانوا متساوين بطبيعتهم في الحقوق والواجبات، مُكافحين قسوة الطبيعة. مع صعود دولة المدينة، تفككت القبلية الطوطمية في ظل ظروف تاريخية غامضة نوعًا ما، واتخذت الأساطير طابعًا فكريًا أكثر وضوحًا، مما أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية مُتميزة[3].

كما اكتسب اقتصاد المعبد أهمية كبيرة خلال هذه المدة، إذ امتلك المعبد نصف الأراضي المزروعة في مدينة لكش. تنوعت الأنشطة الاقتصادية، وازداد فائض الإنتاج، مما فتح الباب أمام التجارة. يشير هذا إلى أن سلطة الدولة كانت بيد الكاهن الأعظم، الذي كان يخلفه، عند تنازله عن العرش أو وفاته، أحد أبنائه، وكان من واجبه ضمان العدالة[4].

ولقد كان الاعتقاد السائد والراسخ لدى قدماء العراقيين أن الأرض ملك للآلهة، ما جعلهم يبايعونها. في المقابل، ازدادت قوة السلطة الأبوية، بينما تراجعت سلطة النظام الأمومي، الذي كان يمثل حقبة من الزمن الغابر[5].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص 124-162.

(2) ينظر: د. توفيق سليمان المصدر السابق، ص 109، وينظر: عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص 165.

(3) ينظر: د. توفيق سليمان , المصدر السابق، ص 63.

(4) ينظر: دياكوف. ب. كوفاليف س الحضارات القديمة، ج 1، تحقيق: نسيم واكيم اليازجزي، ط1، دمشق، منشورات دار علاء الدين، 2000، ص 87-88.

(5) ينظر: د. عبد الرضا الطعان، المصدر السابق، ص 118.

بدأت الدولة بترسيخ الطبقة العسكرية، ممهدة الطريق لقيام دولة حقيقية. امتدت الملكية الجماعية للمعابد إلى ما هو أبعد من الأراضي الزراعية لتشمل قطعان الماشية والحمير، فضلاً عن المحاريث والبذور. وهكذا، ومع تحقيق فائض في الإنتاج الاجتماعي، تعززت سلطة الكهنة. وعندما استولى الأمير على المزارع، انضم إليه أكثر من 30% من السكان كمزارعين تحت إمرته. سهّل هذا الوضع تركيز السلطة بشكل كامل. وفرض الجيش سلطته بنجاح، وتبلورت السلطة الشرعية. في ظل هذا النظام، عانت شريحة كبيرة من السكان، غير المنتمين إلى المعبد أو المزارع الأميرية، من وطأة الفقر والعوز[1]، ويبدو أن الثروة أصبحت في يد أقلية من الناس فانتشرت الرشوة وتدخلت النسوة في الحكم وحاول كل حاكم أن يسعى للكسب بأية وسيلة باطلة، مما أدى إلى فقدان السكان لمكتسباتهم المشتركة فاتسعت الهوة بينهم وبين حكامهم وتراجعت معتقداتهم الدينية، وقيمهم الاجتماعية[2].

في الواقع، تناولت القوانين العراقية القديمة الشؤون الزراعية على نطاق واسع[3]. على سبيل المثال، احتوى قانون حمورابي على خمسة وعشرين مادة تنظم العلاقات الزراعية[4]. ومن الجوانب اللافتة للأحكام القانونية في القانون المذكور المتعلقة بالزراعة أن بند الجزاء والعقوبات يطبق دائمًا على المزارع أو المستأجر إذا أهمل زراعة الأرض، أو تركها بورًا، أو لم ينتج المحصول المتفق عليه. وينطبق هذا حتى على الحالات التي ينزل فيها غضب الآلهة على الحقل، ولاسيّما على الإله أور، المسؤول عن العواصف، كما نقرأ: « إذا أعطى رجل حقله لمزارع مقابل حصة من الحصاد، وحصل المزارع على حصته، ثم مرّ إله العواصف أور فوق الحقل أو ضربه فيضان، فإن الخسارة تقع على عاتق المزارع وحده»[5].

في بعض المقالات، نقرأ عن تنظيم العلاقة بين ملّاك الأراضي الزراعية والحفاظ على

(1) ينظر: تيومنيف وآخرون، العراق القديم، تحقيق: سليم التكريتي، سلسلة كتب مترجمة 27، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1985، ص 136-137.

(2) ينظر: د. توفيق سليمان، المصدر السابق، ص 108.

(3) Qasim, Safaqis. «Agriculture in Iraq.» The geography of Iraq. Cham: Springer Nature Switzerland, 2024. 117-143.

(4) «Morphological, Anatomical and Statistical Analyses on The Four Ancient Mesopotamian Law Codes Including The Hammurabi Law Code: Part Ⅶ Overall summarization of the study: Solved and Unsolved Problems» 社会科学雑誌 19 (2018): 37-95.

(5) ينظر: شريعة حمورابي، ترجمة: محمود الأمين، دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، الطبعة الأولى، 2007، ص22-32.

حدودهم الزراعية: (إذا أهمل أحد في فتح قناة الري الخاصة به، فغمرت المياه حقل جاره، فعليه أن يدفع لمالك الأرض المتضرر ما يعادل إنتاج الحقل من الحبوب) [1].

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية وعملية الاصلاح في الحضارة العراقية القديمة

اتسمت البنية الاجتماعية في العراق القديم بالتعقيد والطبقية، فبدءً من النبلاء والكهنة وصولًا إلى المسؤولين والتجار والمزارعين والعبيد، الذين شكّلوا القاعدة الشعبية. وقد أنتج هذا التنوع الطبقي نظامًا اجتماعيًا دقيقًا، اتسم بتفاوت في الحقوق والواجبات بين الطبقات، مما منح النظام توازنًا هشًا وحساسًا. كان النظام العائلي والقبلي ركيزتين أساسيتين لتنظيم العلاقات الاجتماعية، ومع مرور الوقت، نشأت مؤسسات وأنظمة عرفية وقانونية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

وفي سياق التغيرات الاجتماعية، واجهت الحضارة العراقية تحديات عديدة فيما يتعلق بتكوين الطبقات الاجتماعية وتنقلها، لاسيّما خلال مُدد الحروب المتصاعدة والصراعات الإقليمية. وقد فاقمت هذه الحروب التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لتوزيع الثروة والممتلكات بين طبقات محددة، مما زاد من الحاجة إلى إصلاحات توازن مصالح الطبقات المختلفة وتحمي الفئات الأكثر ضعفًا من الظلم.

الفرع الأول: الحالة الاجتماعية في الحضارة العراقية القديمة

الفرع الثاني: عملية الاصلاح في الحضارة العراقية القديمة

الفرع الأول: الحالة الاجتماعية في الحضارة العراقية القديمة

اتسم المجتمع العراقي القديم ببنية اجتماعية معقدة ومتعددة الطبقات، تمتد من الطبقة الحاكمة من الملوك والنبلاء والكهنة، إلى طبقات من الموظفين والكتبة والتجار والحرفيين، إلى جانب الفلاحين والعبيد. تفاوتت درجات الحقوق والمسؤوليات بين هذه الطبقات، مما أدى إلى نظام اجتماعي دقيق يعكس اختلال التوازن بين السلطة والطبقة العاملة. فبينما كان النبلاء والكهنة يسيطرون سياسيًا واقتصاديًا، كان الفلاحون والعبيد يؤدون مهامًا زراعية وصناعية أساسية. وكانت هذه العلاقات تحكمها قواعد قانونية وعرفية صارمة[2].

(1) ينظر: شريعة حمورابي، المصدر السابق، ص 22-32.

(2) Salehi-Esfahani, Haideh. «Rule of law: A comparison between Ancient Persia and Ancient Greece.» Iranian Studies 41.5 (2008), PP.629-644.

كان النظام القبلي والأسرة الممتدة أساس التنظيم الاجتماعي العراقي القديم، إذ أدّت دورًا اجتماعيًا وقانونيًا بارزًا. فالتفاوت الاجتماعي بين الأفراد قد نشأ تحت إشراف هيئة مستقلة مثّلت أول شكل من أشكال القيادة العامة. ونشير هنا إلى المعبد، ووجود هذا الجهاز المركزي هو ما أضفى على البنية الاجتماعية طابعًا طبقيًا[1].

ومع ذلك، لا ينبغي فهم كلمة «طبقة» بمعناها الاجتماعي الكامل. تاريخيًا، يذكر البروفيسور جان بوتيرو ما يلي بشأن وضع ومعنى الطبقة في بداية التاريخ في بلاد ما بين النهرين: «... وفي دولة المعبد السومرية... من الصعب جدًا قول أي شيء ذي معنى كامل فيما يتعلق بالطبقات الاجتماعية»[2]. كان هذا الوضع الاجتماعي الجديد، وما صاحبه من تضارب في المصالح، من بين الأسباب التي أدت إلى وضع قوانين وإرشادات عامة للعادات والتقاليد التي تنظم السلوك الاجتماعي وتمنع التجاوزات على الآخرين. افتقرت المجتمعات في فجر التاريخ والعصور السابقة إلى مثل هذا النظام[3]، إذ كان كل فرد يعرف واجباته وحقوقه غريزيا. وبمرور الوقت، تم تعزيز ذلك من خلال الضمانات الإلهية من خلال الدين، مما جعل العادات ذات تأثير قوي على السلوك الاجتماعي[4].

لم تكن المرأة في العراق القديم مجرد فرد من أفراد الأسرة، بل أدّت دورًا اجتماعيًا واقتصاديًا مهمًا. تمتعت بحقوق مميزة، مثل حق التملك وإدارة الممتلكات، وفي بعض الحالات، حق الميراث، على الرغم من بعض القيود الاجتماعية والدينية[5]. تتضمن الوثائق القانونية، مثل قانون حمورابي، أحكامًا تحمي حقوق الزوجات والأرامل، وتمكنهنَّ من إعالة أسرهنَّ، والميراث، وتوقيع العقود. وهذا يظهر الدور الاجتماعي الفعال للمرأة.

كانت الطبقة الاقتصادية في العراق القديم تتكون في معظمها من الفلاحين، الذين شكلوا الأغلبية العظمى[6]. كان النظام الاقتصادي في العراق القديم يعتمد في المقام الأول على

(1) ينظر: د. صالح حسين الرويح: العبيـــــد في العراق القديم،جامعة بغداد – 1976، ص 55،56.

(2) ينظر: د. عبد الرضا الطعان: الفكر السياسي في العراق القديم. دار الرشيد (بغداد –1981) ص 153.

(3) ينظر: د. محمد عودة: مبادئ علم الاجتماع. مركز الكتب الثقافية، (بيروت – 1985) ص 160.

(4) ينظر: ارنولد توينبي: تاريخ البشرية، ترجمة: نقولا زيادة (بيروت - 1981) ج1، ص53.

(5) Ayer, Alfred J. «What is a Law of Nature?.» Revue international de philosophie (1956), PP. 144-165.

(6) Stork, Joe. «State power and economic structure: class determination and state formation in contemporary Iraq.» Iraq. Routledge, 2021, PP. 27-46.

الزراعة، وكان العمل الزراعي ينظم من خلال آليات قانونية دقيقة تضمن الحقوق والواجبات، لاسيّما فيما يتعلق بالأداء الزراعي والضرائب الطبيعية[1].

على صعيد آخر، كانت هناك أيضًا مجموعة من العوامل الأخرى التي أدت إلى إنتاج شكل آخر من أشكال التقسيم الطبقي الاجتماعي، وتطور وتبلور الطبقات الاجتماعية خلال تلك المدة. وقد تجلّى ذلك في ظهور وتطور الحروب بين المجتمعات الإقليمية المتجاورة في سومر[2]. وكان من الطبيعي أن تثري هذه الحروب بعض الناس وتفقر آخرين من خلال زيادة عملية التفكك الاجتماعي في المدينة. في أوقات الحرب، كانت الطبقة الحاكمة وحلفاؤها تستحوذ على قدر كبير من الممتلكات والعبيد[3].

أدّى التجار دورًا حاسمًا في المجتمع السومري القديم، وهو دور مرتبط بازدهار التجارة التي كانت ضرورية لنمو القوى الإنتاجية في العراق القديم. ولعل المكانة الاجتماعية التي تمتع بها التجار في المجتمع العراقي القديم دفعت سرجون الأكدي إلى شن حملة عسكرية على بورش كندا لحماية المراكز التجارية الأكدية هناك. ويبدو أن طبقة التجار ارتفعت مكانتها الاجتماعية بشكل ملحوظ داخل الأوساط البيروقراطية، وخاصة خلال العصر البابلي القديم، نتيجة للتحولات الاقتصادية الجذرية في تلك الحقبة[4].

وهكذا، ومع ظهور الطبقة الحاكمة وتوسعها في جميع جوانبها، بدأت هذه الطبقة تنأى بنفسها عن عامة الناس[5]. وبدأت فصائلها المختلفة في تكوين أتباعها، ونشأ صراع شرس بين مختلف الفئات المؤثرة: بين الحاكم وموظفيه الإداريين من جهة، والكهنة والطبقات الأرستقراطية من جهة أخرى[6].

وتماشيًا مع مناقشة الطبقات الاجتماعية في المدة التي سبقت التشريع القانوني وظهور الطبقة القانونية، سنحاول هنا تقديم لمحة عامة عن الطبقات التي برزت في المجتمع العراقي

(1) Keren, Zvi. «Development of Agricultural Land Taxation in Modern Iraq.» Bulletin of the School of Oriental and African Studies 25.2 (1962), PP. 262-274.

(2) ينظر: ديفيد وجون اوتيس: نشوء الحضارة، ترجمة: لطفي الخوري، بغداد، 1988، ص272.

(3) ينظر: د. عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، المصدر السابق، ص 153.

(4) ينظر: د. علي محمد مهدي: دور المعبد في المجتمع العراقي القديم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1975، ص117.

(5) ينظر: د. عامر سليمان: العراق في التاريخ القديم (الموجز الحضاري)، الموصل، 1993، ج 2، ص225.

(6) Aron, Raymond. «Social structure and the ruling class: Part 2.» The British Journal of Sociology 1.2 (1950), PP. 126-143.

القديم. ففي الواقع، تختلف أسس التصنيف من مجتمع لآخر ومن مدة لأخرى[1]. ويعتمد ذلك على طبيعة المجتمع نفسه وتنظيم بنيته الاجتماعية العامة. فعلى سبيل المثال، اختلف بعض الباحثين في البنية الاجتماعية للعراق القديم في فهمهم لأسس البنية الطبقية الاجتماعية، فاعتمد بعضهم على وجود طبقتين اجتماعيتين رئيسيتين: الطبقة الحاكمة والطبقة المحكوم عليها[2].

لا يمكن تطبيق هذا التقسيم الميكافيلي على المجتمع العراقي القديم؛ لأن جميع الأفراد الذين هم دون الملك كانوا يُعدّون رعايا، بغض النظر عن مناصبهم الرسمية. أي أن الملك (نائب الإله) كان يشكل طبقة، بينما كان باقي سكان المملكة أو المدينة يشكّلون طبقة أخرى. معظم المجتمعات تميز بين أعضائها بناء على الأدوار، وهذه المجتمعات تميز هذه الأدوار بشكل أكبر[3]. وهكذا، في هذه المجتمعات، تبدو بعض الأدوار أكثر أهمية وقيمة من غيرها، وتحظى بتقدير اجتماعي أكبر. هذا التقدير هو ما يؤدي إلى بروز المكانة الاجتماعية للفرد[4].

قد نجد عبدًا يمتلك ثروة مالية ولكنه يفتقر إلى مكانة اجتماعية في الهيكل المجتمعي أو هيكل الدولة الأوسع[5]. وهكذا، يكمنُ التمييز بين الطبقات في المكانة المهنية للفرد داخل القصر أو المعبد أو الدولة عمومًا. وبطبيعة الحال، هناك علاقة تبادلية، إذ يسهّل الدخل ترقيّ شاغلي المناصب، والعكس صحيح.

ومن الجوانب المهمة الأخرى للنظام الاجتماعي وضع العبيد، الذين شكّلوا طبقة مضطهدة محرومة من حقوقها[6]. ومع ذلك، وفّر لهم القانون العراقي بعض الحماية وإطارًا يمكن أن يؤدي إلى حريتهم في نهاية المطاف، كما هو موثق في بعض النصوص القانونية. وهذا يدلُّ على وجود نظام قانوني سعى إلى تنظيم حقوق حتى أضعف الطبقات، مع الاعتراف بدور العبيد في إدارة الأعمال المنزلية والزراعية.

---

(1) ينظر: كوردن تشايلد، التطور الاجتماعي، ترجمة: لطفي فطيم، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، (د.ت)، ص80.

(2) ينظر: د. علي محمد مهدي، دور المعبد في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1975، ص117.

(3) يُنظر: المصدر نفسه، ص 176.

(4) ينظر: بيار لاروك: الطبقات الاجتماعية. ترجمة: جوزيف عبود كبة، لبنان، 1972، ص11-20.

(5) ينظر: جان بوترو: بلاد الرافدين (الكتابة- العقل- الآلهة)، ترجمة: الأب البيرابونا، مراجعة: وليد الجادر، دار الشؤون الثقافية، بغداد – 1990، ص 246.

(6) Moore, Wilbert E. «Slave law and the social structure.» The Journal of Negro History 26.2 (1941), PP. 171-202.

وعلى الرغم من صرامة النظام الطبقي، شهد المجتمع العراقي القديم حراكًا اجتماعيًا محدودًا، لاسيّما من خلال التقدم الاقتصادي أو تولي مناصب إدارية رفيعة[1]. وهذا ما يجعل المجتمع العراقي ديناميكيًا نسبيًا. ويسجل التاريخ أسماء أفراد ارتقوا من الطبقة الوسطى إلى مناصب عليا بفضل الرعاية الملكية أو الإنجازات الاقتصادية.

عكس القانون في حضارة بلاد الرافدين القديمة هذا النظام الاجتماعي بوضوح من خلال تنظيم حقوق وواجبات كل طبقة، وتنظيم العلاقات بين النبلاء والفلاحين والعبيد والمواطنين[2]. وقد استخدم أدوات تشريعية للحفاظ على التوازن الاجتماعي والحد من الصراع الطبقي، مثل العقود التي حددت حقوق العمال مقابل أجور أو حصة من الإنتاج[3].

باختصار، لا يمكن فهم الوضع الاجتماعي لبلاد الرافدين القديمة إلّا من خلال إطار قانوني متين نظّم العلاقات بين الأفراد والفئات الطبقية والسياسية والدينية. وقد سهّل هذا الإطار مزيدًا من الاستقرار والتنظيم، مما أسهم في استمرارية مستقرة نسبيًا لهذه الحضارة على مدى قرون عديدة.

الفرع الثاني: عملية الاصلاح في الحضارة العراقية القديمة

لم تقتصر عملية الإصلاح على تعديل القوانين البسيطة، بل شملت إعادة تنظيم شاملة للنظام الاجتماعي والقانوني. وقد نشأت هذه إعادة التنظيم عندما برزت الحاجة إلى إصلاحات لمواكبة التطور المجتمعي ومعالجة أزماته. فظهرت مدونات قانونية، مثل شريعة حمورابي، نموذجا للإصلاحات الشاملة، امتدت لتشمل تنظيم الملكية وحقوق الأفراد والثقافة السياسية[4][5].

(1) Al-Rasheed, Madawi. «Political migration and downward socio-economic mobility: The Iraqi community in London.» New community 18.4 (1992), PP. 537-549.

(2) Bartash, Vitali, and Andrew Pottorf. «Beyond Slavery and Freedom in Ancient Mesopotamia.» Journal of Ancient Near Eastern History 12.1 (2025), PP. 1-17.

(3))Dau-Schmidt, Kenneth G. «A Bargaining Analysis of American Labor Law and the Search for Bargaining Equity and Industrial Peace.» Michigan Law Review 91.3 (1992), PP. 419-514.

(4) Salehi-Esfahani, Haideh. «Rule of law: A comparison between Ancient Persia and Ancient Greece.» Iranian Studies 41.5 (2008), PP. 629-644.

(5) Eisenberg, Theodore. «The origins, nature, and promise of empirical legal studies and a response to concerns.» U. Ill. L. Rev. (2011), PP. 1713.

وشملت الإصلاحات إعادة هيكلة العلاقة بين النظام الملكي والطبقات الاجتماعية الأخرى، ولاسيّما توجيه السلطة نحو التحسين الاجتماعي والاقتصادي. وقد تحقق ذلك من خلال تشريعات تضمن حقوق المزارعين وتحسن ظروفهم المعيشية، مثل تنظيم الضرائب وزيادة الحماية القانونية للفقراء، بما يضمن الاستقرار ويحافظ على وحدة الدولة[1].

وتم تنفيذ إصلاحات في النظام القضائي من خلال استحداث آليات جديدة لتسريع الفصل في القضايا والحد من الظلم. وشملت هذه الإصلاحات توفير قضاة متنقلين للفصل في القضايا في المناطق النائية، وسنّ قوانين لتحديد حدود العقوبة، ومنع القسوة المفرطة، وإعلاء مبادئ عدالة القانون الطبيعي.

أسهمت الحركات الإصلاحية أيضًا في تطوير قوانين الأسرة والميراث، وتنظيم الحقوق الفردية، والحفاظ على الأمن الاجتماعي من خلال حماية حقوق المرأة والطفل، والتأكيد على أهمية الأسرة كأساس اجتماعي متين. فعلى سبيل المثال، يوفر تطبيق قانون حمورابي حماية قانونية للزوجات من الطلاق التعسفي[2].

ويبرز دور الكهنة في دعم الإصلاحات، إذ أطّروها ضمن مسوّغات دينية. وروّجوا لفكرة الإصلاح كتجسيد لإرادة الآلهة ومصالح الشعب، مع ترسيخ مبادئ العدل والحقوق كركائز أساسية للنظام الاجتماعي. وهذا سهّل قبول مختلف الطبقات الاجتماعية للإصلاحات[3].

غالبًا ما كانت التغييرات السياسية، كخلع الملوك أو تغيير الحكومات، مصحوبة بموجات من الإصلاحات تهدف إلى ترسيخ السلطة وتجديد الشرعية. ورأى الحكام الجدد في الإصلاح وسيلة لاستعادة الهيبة والتماسك الاجتماعي، فسنوا قوانين لحماية النظام الاجتماعي وكبح جماح الفوضى والتمرد.

تم تسهيل الإصلاحات الإدارية من خلال تحديث الأجهزة الحكومية، وتدوين القوانين بدقة، وربط الإدارة بالضوابط القانونية للحد من الفساد وتحسين الكفاءة. وتجلى ذلك في

(1) May L. Ancient Procedural Law. In: Ancient Legal Thought: Equity, Justice, and Humaneness From Hammurabi and the Pharaohs to Justinian and the Talmud. Cambridge University Press; 2019, PP. 3-58.

(2) Roth, Martha. «Reading Mesopotamian law cases PBS 5 100: A question of filiation.» Journal of the Economic and Social History of the Orient 44.3 (2001), PP. 243-292.

(3) Arshadnejad, Shahram. Natural Law Theory Under the Sun How Iranian Political Thought Viewed Tyranny as Opposed to The West. Diss. The Claremont Graduate University, 2023.

مؤسسات تسجيل الممتلكات وإدارة الأراضي، بالإضافة إلى التنظيم الرسمي للضرائب[1].

وشملت بعض الإصلاحات تخفيف وتبسيط العقوبات القاسية وفقا لمبادئ العدالة الاجتماعية. وقد زاد هذا من ثقة الجمهور بالنظام القضائي، وأدى إلى انخفاض الجريمة والتوتر الاجتماعي، كما يتضح من تقنين العقوبات المالية بدلا من العقوبات الجسدية على السرقة والبغاء[2].

ويمكن الاستنتاج أن الإصلاحات في الحضارة العراقية القديمة لم تكن مجرد تحسينات شكلية، بل كانت عمليات شاملة شملت تعديل القوانين، واستراتيجيات الحوكمة، وتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التوازن والاستدامة في النظام السياسي والاجتماعي.

(1) Ben-Menahem, Hanina, and Yemima Ben-Menahem. «The rule of law: Natural, human, and divine.» Studies in History and Philosophy of Science Part A 81 (2020), PP. 46-54.

(2) Johandi, Andreas. «Mesopotamian Influences on the Old Persian Royal Ideology and the Religion: The Example of Achaemenid Royal Inscriptions.» KVÜÕA toimetised 16 (2012): 159-179.

الفصل الرابع

القانون الطبيعي وأثره في مسار الحضارات اللاحقة

يشكّل انتقال المبادئ القانونية من بلاد الرافدين إلى الحضارات المجاورة خطوة محورية في تطور الفكر القانوني عبر التاريخ. برزت القوانين العراقية القديمة، مثل شريعة حمورابي، كنماذج قانونية متقدمة، استندت إلى مبادئ العدالة والمساواة المستمدة من القانون الطبيعي، مما جعلها مصدرًا مهمًا للتشريع في مصر الفرعونية والحضارتين الفارسية واليونانية.

لم يكن تأثير هذه القوانين تقليدًا أعمى، بل كان انعكاسًا حيويًا لوعي تلك الحضارات بضرورة نقل المبادئ القانونية التي تحقق التوازن والاستقرار في المجتمعات.

أدّى القانون العراقي القديم دورًا مهمًّا في تشكيل النظام القانوني المصري القديم، إذ ظهرت أوجه تشابه عديدة في تنظيم العلاقات بين الأفراد وحماية الحقوق. وعلى الرغم من اعتماد مصر على أساليب وعادات مختلفة، مثل سلطة الفرعون وتراثها الديني الخاص، إلّا أنها اعتمدت على مبادئ مشابهة لشريعة حمورابي في تنظيم العلاقات المدنية والعقوبات، مما يدلُّ على تبادل ثقافي وقانوني عميق. يُعدُّ تبادل الأختام الأسطوانية لتوثيق المعاملات بين العراق ومصر مثالًا واضحًا على هذا النقل القانوني والثقافي، الذي أسهم في توحيد وتطوير أسس التشريع في الشرق الأدنى.

كما انتقلت هذه المبادئ إلى الحضارة الفارسية، إذ أضفي عليها طابع ديني مماثل من خلال تبني الفرس لفكرة أن القانون الطبيعي يتجسد في إرادة الإله أهورا مزدا، الحاكم الأعلى، ويعكس القيم الأخلاقية والعدالة الإلهية.

وفي العصر الحديث، تطور مفهوم القانون الطبيعي ليصبح إطارًا فكريًا وقانونيًا يشكل المرجع الأخلاقي الأعلى لتقييم التشريع والوضع القانوني، مستمدًا أساسه من حقوق الإنسان والعقلانية.

إلّا أن القانون الطبيعي يواجه اليوم تحديات كبيرة في تطبيق ناجمة عن التغيرات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية المتسارعة، فضلًا عن تنوع القيم عبر الثقافات المختلفة.

من هذا المنطلق نكون قد حددنا الإطار الذي سوف تدور من خلاله دراستنا القانون الطبيعي وأثره في مسار الحضارات اللاحقة، إذ ستحدد تلك الدراسة في مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: انتقال المبادئ القانونية إلى الحضارات المجاورة.

المبحث الثاني: استمرار القانون الطبيعي في الفكر القانوني الحديث.

المبحث الأول

انتقال المبادئ القانونية إلى الحضارات المجاورة

تُعدُّ شريعة حمورابي، شريعة رائدة في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، 282 مادة مقننة بدقة.

ويمكن أن يعزى التأثير الكبير للقانون العراقي على مصر إلى عوامل عدة، منها التبادل المتكرر للأفكار والثقافات، ولاسيّما عبر بلاد الشام. فقد انتشرت تقنيات تسجيل العقود باستخدام الأختام الأسطوانية، إلى جانب مبادئ قانونية عراقية أخرى، مما يدلُّ على تبادل ثقافي وقانوني واضح.

وقد اختلفت الطبيعة القانونية للتقاليد العراقية والمصرية في جوانب عدة. فبينما اعتمد العراق على القوانين المدونة كنظام عقوبات دقيق، اعتمدت مصر في كثير من الأحيان على العرف والتقاليد الدينية، مع اعتبار فرعون مصر مصدر التشريع. تعكس هذه الاختلافات اختلافات جوهرية في تطور القوانين.

كما أنه هناك تأثير للقانون الطبيعي العراقي على الحضارتين الفارسية واليونانية من خلال إرثه الفكري والقانوني الواسع، إذ تجلّى القانون الطبيعي في النصوص القانونية الفارسية تعبيرًا عن الإرادة الإلهية المتجسدة في الإله أهورا مزدا، الذي ترأس النظام الأخلاقي والقانوني، إذ تجسدت سيادة القانون في الإلوهية وتطبيق العدالة الإلهية بين البشر.

انتقلت هذه المبادئ إلى الفلسفة اليونانية، التي استندت إلى المفهوم العراقي، ولاسيّما لدى فلاسفة مثل أفلاطون وأرسطو والرواقيين، الذين عدُّوا القانون الطبيعي أساسًا للعدالة والحكم الرشيد. أضافت الحضارة اليونانية أبعادًا إنسانية وقانونية جديدة إلى هذا المفهوم، مما خلق تواصلًا فكريًا بين الحضارات، ونقلة نوعية نحو المفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان.

المطلب الأول: تأثر القانون المصري القديم بالقانون الطبيعي العراقي القديم

المطلب الثاني: تأثير القانون العراقي في الحضارة الفارسية والإغريقية

المطلب الأول: تأثر القانون المصري القديم بالقانون الطبيعي العراقي القديم

يُعدُّ القانون العراقي القديم، ولاسيّما شريعة حمورابي، من أقدم النماذج القانونية المكتوبة والمطبقة في الحضارة الإنسانية، إذ شكّل حجر الزاوية في نشر مبادئ العدالة والحقوق في مجتمعات الشرق الأدنى. وقد تأثر القانون المصري القديم بهذا الإرث العراقي بشكل كبير، لاسيّما في ظل ندرة الوثائق القانونية في مصر القديمة واعتمادها على العُرف والدين كأساس للتشريع. وقد امتلك القانون البابلي نظامًا شاملًا للتدوين والتنظيم، على عكس النظام المصري الذي اعتمد على المراسيم الملكية كتشريع.

وقد شهدت مصر القديمة نقلة نوعية في نظامها القانوني، مستلهمة من المبادئ القانونية العراقية. وتكمنُ خصوصية النظام المصري في تكامله بين البعدين الديني والإداري في ظل السلطة المطلقة للفرعون.

الفرع الأول: التشريع المقارن القديم بين العراق ومصر

الفرع الثاني: نقاط التشابه والاختلاف في المفاهيم القانونية القديمة

الفرع الأول: التشريع المقارن القديم بين العراق ومصر

في الواقع، كان القانون البابلي الأكثر تأثيرًا في المناطق المجاورة في وقت كانت فيه الوثائق القانونية نادرة في المراكز الثقافية الأخرى، بما في ذلك مصر القديمة. ومن غير المستبعد أن تكون قوانين المناطق المجاورة نتاجًا للتأثيرات الفكرية وقوانين بلاد الرافدين، نظرًا لوجودها الأقدم قبل ظهور العديد من الحضارات القديمة التي برزت في العصور اللاحقة، كما هو الحال مع الحضارات الفينيقية واليونانية والرومانية، فضلاً عن نضج بنيتها الفكرية. ولا يزال العديد من المبادئ الفقهية التي جاءت بها تؤثر على القوانين الحديثة والمعاصرة، كمبدأي منع إساءة استعمال القوة والقوة القاهرة[1].

(1) ينظر: د. ابتهال الطائي، ملامح من أثر التراث القانوني الرافديني في حضارات الشعوب الأخرى، مجلة آفاق الثقافة والتراث، عدد 54، 2006، ص 49.

كما أثبتت الأبحاث أن العراق القديم، ولاسيّما بلاد ما بين النهرين، مارس تأثيرًا ثقافيًا كبيرًا في جميع أنحاء بلاد الشام، إذ انتشرت ممارسة توثيق العقود باستخدام الأختام الأسطوانية - وهي ضمانة قانونية للتحقق من صحة الوثائق. انتقلت هذه التقنية إلى مصر، إذ اعتمدت بعض المناطق استخدام الأختام، على غرار تلك الموجودة في العراق، مما يدل على تبادل ثقافي وقانوني واضح بين المنطقتين[1].

اتسم نظام الحكم في مصر القديمة ببعد ديني قوي. كان الفرعون يمثل السلطة الإلهية، ويملك السلطة المطلقة في التشريع والتنفيذ، ولم تكن هناك قوانين مكتوبة بالمعنى الحديث[2]. إلاّ أن تبني عناصر من التشريع العراقي، مثل نظام العقوبات الصارم وتدوين الأحكام القانونية، مثّل محاولة مصرية لمواءمة تقاليدها القانونية مع النماذج المتقدمة القادمة من بلاد ما بين النهرين[3].

وبينما اعتمد القانون العراقي القديم على السجلات المكتوبة التي أرست المبادئ القانونية والعقود والعقوبات، مالَ القانون المصري نحو العادات الدينية والاجتماعية الأقل توثيقًا رسميًا. ومع ذلك، فقد تأثر بالفكر القانوني البابلي، لاسيّما في الجوانب المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي والحقوق المدنية، كما يتضح من وثائق أواخر مصر القديمة[4].

ولقد كان أحد جوانب تأثير التراث القانوني العراقي هو تطوير نظام العدالة المصري. فقد استخدمت القوانين العراقية كنموذج لتحديد الحقوق وتنظيم العقوبات ضمن إطار اجتماعي أوسع[5]. كما أسهم ذلك في رفع مستوى التنظيم القانوني وانتقال مصر إلى نظام توثيق قانوني أكثر تعقيدًا.

---

(1) ينظر: العيهار محمد، إرهاصات التشريع في العراق القديم، الأسباب، النتائج، الانعكاسات، المصدر السابق، ص171.

(2) Okon, Etim E. «Religion and politics in ancient Egypt.» American Journal of Social and Management Sciences 3.3 (2012): 93-98.

(3) Ellickson, Robert C., and Charles DiA Thorland. «Ancient Land Law: Mesopotamia, Egypt, Israel.» Chicago-Kent Law Review 71.1 (1995): 321.

(4) ينظر: العيهار محمد، ارهاصات التشريع في العراق القديم الاسباب النتائج الانعكاسات، المصدر السابق، ص174.

(5) Mohammed AL-Dulaimi, Ahmed Oudah, and Mohammed Abd Abas Al-Esawy. «Reconciling constitutional rules and international laws: a doctrinal study on the innovative role of constitutional reconciliation in Iraq and Egypt.» UUM Journal of Legal Studies (UUMJLS) 15.2 (2024), PP. 483-504.

كما أن وجود الأختام الأسطوانية في السجلات القانونية المصرية اعترافًا بالتقنيات القانونية العراقية. فقد استخدمت الأختام كأدوات قانونية لضمان صحة المعاملات وتوثيقها، مما أسهم في نشر نظام قانوني موحد ومتماسك في جميع أنحاء الشرق الأدنى القديم. وقد عثر المنقبون على معاهدة دولية ثمينة عُقدت بين ملك الحيثيين وفرعون رمسيس الثاني، منقوشة على الفضة، مكتوبة باللغة البابلية، ومضمونها معاهدة سلام حثية مصرية، مما يدلُّ على أن اللغة البابلية كانت لغة دبلوماسية دولية في الشرق الأدنى[1].

وبربط القانون البابلي القديم بالقوانين التي ظهرت في مصر الفرعونية، يمكن ملاحظة مدى تأثير حمورابي في إرساء مبادئ العدالة، ولاسيّما مبدأ القصاص، أو « العين بالعين». وعلى الرغم من شدته، إلّا أن هذا المبدأ سعى إلى تحقيق عدالة متوازنة في مجتمعات متنوعة، وقد تم تبنّيه بمرونة في القانون المصري، نظرًا لطبيعته الدينية والاجتماعية[2].

في ضوء ما تقدم، يثبت التراث القانوني البابلي أنه لم يقتصر على العراق فحسب، بل أدّى دورًا مهمًّا في بناء النظم القانونية لحضارات متعددة. وقد ترك بصمات واضحة على التشريع المصري القديم، إذ جمع القانون المصري القديم بين الدين والسياسة. علاوةً على ذلك، أغنى هذا التأثير القانوني النظام التشريعي وأضفى عليه سمة التدوين الدقيق والمتانة القانونية.

الفرع الثاني: نقاط التشابه والاختلاف في المفاهيم القانونية القديمة

تكشف الدراسة المقارنة للقانونين العراقي والمصري القديمين عن اختلافات جوهرية في أسس التشريع ومنهجيات التدوين القانوني. قدم العراق القديم نموذجًا شاملًا لتدوين القوانين (شريعة حمورابي)[3]، بينما اعتمد المصريون بشكل أكبر على العرف والتقاليد الدينية، معتبرين مراسيم الفراعنة المصدر الأعلى للتشريع. وقد دفع هذا الفراعنة إلى الامتناع في كثير من الأحيان عن إصدار قوانين مكتوبة ومعلنة[4].

(1) ينظر: د. توفيق سليمان، دراسات في حضارات غرب آسيا القديمة، ج اعطا دمشق، دار دمشق، 1965، ص 292-302.

(2) Doizé, Alexe, and Konstantinos Kopanias. «Crime and Punishment: A Comparative analysis of the Mesopotamian Legal system of the 3rd and 2nd Mill BCE«.PP. 10-60.

(3) Pearn, John. «Hammurabi's Code: A primary datum in the conjoined professions of medicine and law.» Medico-Legal Journal 84.3 (2016), PP. 125-131.

(4) Lorton, David. «The Treatment of Criminals in Ancient Egypt.» Journal of the Economic and Social History of the Orient 20.Part I ,.(1977) PP. 2-3.

إذ كانت القوانين في مصر القديمة نادرة، على عكس ملوك بلاد ما بين النهرين الذين أولوا الأولوية لتدوين القوانين. وفي فترات لاحقة من حكمهم، بسط هؤلاء الملوك سيطرتهم على كهنة المعابد، فعيّنوا أبناءهم وبناتهم وأفراد عائلاتهم كهنة عظماء، ومنحوهم امتيازات مادية كما هو منصوص عليه في قانون حمورابي. هذا لا يعني أن مصر القديمة كانت تفتقر إلى المعرفة القانونية؛ بل إن المكانة الإلهية للفرعون دفعت المصريين إلى اعتبار مراسيم الملك قانونًا بحد ذاته[1].

تنبع ندرة الوثائق القانونية من الاستقرار السياسي الذي تمتعت به مصر طوال تاريخها. كانت مراسيم الفرعون واضحة وذات دلالة دينية. وبصفته السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية العليا، كان الفرعون ملزمًا بإرساء العدل. لذلك، لم يكن لديهم لا قانون قديم مدوّن ولا قانون جديد، بل أحكام ناقصة، أقرب إلى السجلات الرسمية منها إلى وثيقة قانونية حقيقية[2].

يعرّف التشريع العراقي القديم العقوبات المدنية والجنائية بدقة، مثل مبادئ القصاص (العين بالعين والسن بالسن). هذه المبادئ، وإن كانت موجودة جزئيًا لدى المصريين في السياقات الدينية والجنائية، فقد دوّنت وحدّدت بدقة أكبر في القانون العراقي. لا يمنع ذلك، من القول أن القانون في مصر القديمة كان حاضرًا في الحياة اليومية، إلّا أن القواعد القانونية الناضجة المكتوبة على شكل تشريعات متطورة تنظّم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لم تظهر إلّا في عصر لاحق. ويعود ذلك إلى سيطرة اللغة الكهنوتية، التي أعاقت انتشار القانون الذي احتكره رجال الدين بالتواطؤ مع السلطة السياسية. وظهرت القوانين الناضجة مع انتشار اللغة الديموطيقية وكتابتها، مما حرر القوانين وجعلها شائعة لحماية الضعفاء من المحتلين، إذ أصبحت هذه اللغة تدرّس في المدارس، وجعلت القانون تشريعًا مكتوبًا[3].

كما أصدر حورمحب، فرعون الأسرة الثامنة عشرة، مجموعة من المراسيم الملكية عُرفت باسم «قوانين حورمحب». كانت هذه القوانين اقتصادية في المقام الأول، إذ ركزت على

(1) ينظر: العيهار محمد، إرهاصات التشريع في العراق القديم، الأسباب، النتائج، الانعكاسات، المصدر السابق، ص183.

(2) يُنظر: المصدر نفسه ص 183.

(3) Revillout. (E). Cours de droit égyptien, volume, ler fascicule. L'État des personnes, Paris, ernest leroux, 1884.P80.

تنظيم الضرائب، ومن ثمَّ افتقرت إلى التأثيرات البابلية[1]. إلاّ أن قوانينه نصت على معاقبة السرقة بتعويض مساوٍ لقيمة المسروقات أو يعادلها[2]، على غرار التعويض الوارد في المواد 255 و259 و260 و265 من قانون حمورابي.

نفذ حورمحب، المعروف أيضًا باسم «إلهب»، مراسيمه فور صدورها، معفيًا أصحاب الماشية من الضرائب. وكان حازما مع جنوده، وسعى لضمان مساواتهم بالآخرين. تشبه صياغة مراسيمه مراسيم أوروكاجينا حوالي عام 2365 قبل الميلاد. ويبدو أن إصلاحاته انبثقت من أزمة داخلية في مصر. ومن أهم بنود تشريعاته:

كل مواطن اغتصبت حمولة سفينته يعفى من الضرائب».

كل من يسرق سفنا تحمل ضرائب للحريم أو المعابد يجدع أنفه.....

كل جندي يدخل بيوت الفلاحين لسلب الجلود، دون وجه حق يحكم عليه بمائة جلدة».

منع استخدام القوة أو زيادة العمل ضد الأرقاء».

منع الابتزاز والرشوة في تحصيل ضريبة الدخل العام.....

معاقبة كل من يأخذ من الفلاحين حبوبا أو خضراوات بدون إذن من فرعون»[3].

يتجلّى التشابه أيضًا في تركيز النظامين على حماية الملكية الخاصة وتنظيم العقود. فقد اعتمد العراقيون ممارسة كتابة العقود وتوثيقها بالأختام الأسطوانية[4]. وقد تبنت مصر هذه الطريقة، وعدّلتها لتناسب طقوسها الملكية، مع إضافة رمزية دينية أعمق، مثل ختم الفرعون أو إله يمثّل الموافقة وعقدًا ملزمًا قانونًا.

تناول كلا النظامين الضرائب والإدارة المالية. في العراق القديم، ظهرت أولى النصوص الضريبية المدوّنة[5]، بينما في مصر، ارتبطت الضرائب بالمراسيم الملكية واشترطت

(1) ينظر: العقون أم الخير، من مصادر التشريعات المحررة للفرد عند الفرعون « بوخوريس» للأصل الليبي، مجلة عصور، وهران، العدد 12، 13، 14، 15، السنة 2009-2010، ص304.

(2) ينظر: دليلة فركوس، تاريخ النظم، ج 1، الجزائر، أطلس للنشر، 1993، ص 98.

(3) ينظر: د. بيومي مهران، الحضارة المصرية القديمة، ج 2، 4، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 291.

(4) Dasi, Ari Dakheel. «Common Mistakes in Legal Translation: Iraqi Documents As A Case Study.» Available at SSRN 5231205.

(5) Rosenthal, Franz. «Islamic Taxation in the Classic Period, with Special Reference to Circumstances in Iraq.» (1951), PP. 180-182.

شرعية الكهنة[1]. وقد أثّر هذا التمييز على كيفية تطبيق جباية الضرائب وضمان العدالة الاجتماعية.

خضعت التشريعات في كلتا الحضارتين للإصلاح والتعديل وفقًا للضرورات الاجتماعية والسياسية. شهدت بلاد ما بين النهرين تدوينات متتالية أضافت أحكاما جديدة مع مرور الوقت[2]، بينما كان تحديث القوانين في مصر مشروطًا بتغييرات في شكل الحكومة أو السلالة الحاكمة، مع ظهور نصوص جديدة كرد فعل علـى الأزمات، مثل إصلاحات الفرعون بوكوس[3].

نستنتج أن أوجه التشابه تكمن في الأسس المشتركة لحماية المجتمع وحقوق الأفراد، بينما تكمنُ الاختلافات في أساليب التدوين والارتباط الديني بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. وهذا يجعل القانون العراقي أقرب إلى النماذج المدنية الحديثة، على عكس النموذج المصري الذي يجمع بين التشريع والدين والأسطورة والسلطة العليا.

المطلب الثاني: تأثير القانون العراقي في الحضارة الفارسية والإغريقية

تُعدُّ الحضارتان الفارسية واليونانية من أبرز الحضارات التي تأثرت مباشرة بالقانون الطبيعي العراقي القديم. وقد استلهمت هذه الحضارات من مفاهيم قانونية ربطت التشريع بالإرادة الإلهية والعدالة الكونية. في الحضارة الفارسية، يظهر القانون الطبيعي كجزء من نظام إلهي يحكمه أهورا مزدا، الذي يجسد العدالة والفضيلة، ويُعدُّ المصدر الأعلى للسلطة القانونية والأخلاقية. وقد أدى ذلك إلى توسع القانون كإطار للتنظيم السياسي والاجتماعي قائم على قواعد ثابتة لا تتغير.

ويظهر التراث القانوني العراقي، من خلال انفتاحه على الحضارات الأخرى، استمرارية فكرية ملحوظة. انتقلت المبادئ القانونية عبر قنوات ثقافية متعددة إلى الفرس، ثم إلى الإغريق، الذين أعادوا صياغتها ودمجوها في إطار فلسفي أكثر تطورًا. وإلى جانب إسهاماتها في تطوير النظرية القانونية، أسهمت هذه المبادئ في بناء أنظمة حكم مستدامة قائمة على العدالة والحقوق، مما يعكس مرونة الفكر القانوني وتلاقح الثقافات في تطور الحضارة الإنسانية.

---

(1) Spencer, Neal. «Priests and temples: Pharaonic.» A companion to ancient Egypt 1 (2010), PP. 255-273.

(2) Westbrook, Raymond. «Cuneiform law codes and the origins of legislation.» Zeitschrift für Assyriologie und vorderasiatische Archäologie 79.2 (1989), PP. 201-222.

(3) Scurlock, JoAnn. «167 BCE: Hellenism or reform?.» Journal for the Study of Judaism in the Persian, Hellenistic, and Roman Period 31.2 (2000), PP. 125-161.

الفرع الأول: القانون الطبيعي في النصوص الفارسية القديمة

الفرع الثاني: انعكاس أفكار القانون الطبيعي العراقي القديم في الفكر اليوناني.

الفرع الأول: القانون الطبيعي في النصوص الفارسية القديمة

في النصوص القانونية الفارسية القديمة، يُعدُّ القانون الطبيعي تعبيرًا عن الإرادة الإلهية، مجسَّدًا في إله النور، أهورا مزدا، الذي يمثّل السلطة العليا في الأخلاق والقانون والعدالة. ويُعدُّ القانون رابطًا ثابتًا بين البشرية والكون؛ فهو ليس وليد إرادة بشرية، بل هو نظام كوني مقدس يحقق الانسجام بين البشرية والطبيعة. لذا، فإن سيادة الملك ليست سياسية فحسب، بل دينية أيضًا، كونه ممثل القانون الإلهي على الأرض. وهذا يبرّر شرعيته في تطبيق القانون وإنفاذه من دون معارضة[1]. على سبيل المثال، تحتوي أسطوانة كورش على نصوص قانونية تعبّر عن حق الشعوب في العيش بسلام واحترام حرية المعتقد، مبيّنة كيف يتشابك القانون الطبيعي مع النظم القضائية والبشري[2].

تنص النصوص القانونية الفارسية على أن القانون الطبيعي يعمل ضمن نظام ثابت لا يتغير بتغير الزمان أو المكان، وأن انتهاكه يعدّ انتهاكا للنظام الكوني، ما يستوجب العقاب. يعكس هذا فهما شاملًا وعميقًا بأن القانون ليس مجرد مفهوم بشري، بل هو مبدأ مقدس وعالمي يوجّه جميع العلاقات الاجتماعية. فهو ينظّم الممتلكات والعلاقات الأسرية والتجارة وفقًا لمبادئ ثابتة. على سبيل المثال، تُعدُّ عقوبات سرقة الممتلكات الرسمية أو التلاعب بالأرض خيانة لله، ولذلك تفرض عليها عقوبات صارمة تعكس قدسية القانون[3].

يدمج القانون الفارسي الأبعاد الأخلاقية والسياسية والدينية. فهو لا يخدم الحكومة

(1) ينظر: د. عصام السيد محمد أبو العزم، دراسة في القانون الطبيعي في الفكر الإغريقي والإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2014، ص 1-4.

(2) Johandi, Andreas. «Mesopotamian Influences on the Old Persian Royal Ideology and the Religion: The Example of Achaemenid Royal Inscriptions.» KVÜÕA toimetised 16 (2012), PP.159-179.

(3) ينظر: د. عبد الرحمن أسامة، القانون الطبيعي - Natural Law، الموسوعة السياسية، نشر في: 2019-09-30، https://political-encyclopedia.org/dictionary، ود. أيمن أبو العيال، القانون الطبيعي، الموسوعة العربية، المجلد الخامس عشر، طبعة 2006، دمشق، ص 178.

فحسب، بل يسعى أيضًا إلى تنظيم السلوك الفردي والجماعي بما يجسد الفضيلة والعدل[1]. على سبيل المثال، في إدارة الأراضي الملكية، كان يطلب من المسؤولين احترام القوانين الإلهية في توزيع الأراضي والضرائب. وكان ينظر إلى عدم الالتزام بذلك على أنه يؤدي إلى عواقب إلهية وخيمة، كفقدان الشرعية أو العقاب الإلهي، إذ كانت العدالة الإلهية تعتبر أساسية لتحقيق النظام الاجتماعي[2].

تأسس القانون الفارسي على أسس التدوين القانوني، مستمدًا من تقاليد بلاد ما بين النهرين القديمة، ولاسيّما شريعة حمورابي، التي شكّلت قانونًا مفصلًا[3]. وقد اعتمد الفرس هذه التجربة القديمة، وطوروا نظامًا قانونيًا مكتوبًا يضمن تطبيقًا موحدًا، ويمنع السلطة التنفيذية من التصرف على نحو يخالف قوانين الطبيعة. فعلى سبيل المثال، كانت القوانين المنظمة للديون والميراث مكتوبة وموثقة بوضوح لتجنب النزاعات الشخصية[4].

تظهر قوانين العقوبات في النصوص الفارسية تركيزًا على الأبعاد الروحية للأفعال[5]. من منظور القانون الطبيعي، لا تُعدُّ الجرائم مجرد تجاوزات اجتماعية، بل هي أيضًا انتهاكات لله وللنظام الكوني[6]. العقوبات هرمية، تشمل التوبيخ الإلهي والالتزام الاجتماعي، مما يبرز دور الشرعية الإلهية في الحفاظ على النظام الاجتماعي والنفسي. على سبيل المثال، فرضت عقوبات صارمة على الجرائم الجنائية التي تخل بالنظام الإلهي، مثل القتل أو الخيانة العظمى[7].

(1) Tamadonfar, Mehran. «Islam, law, and political control in contemporary Iran.» Journal for the Scientific Study of Religion 40.2 (2001): 205-220.

(2) Adams, Robert Merrihew. «Divine commands and the social nature of obligation.» Faith and Philosophy 4.3 (1987), PP. 262-275.

(3) Westbrook, Raymond. «Cuneiform law codes and the origins of legislation.» Zeitschrift für Assyriologie und vorderasiatische Archäologie 79.2 (1989), PP. 201-222.

(4) Johandi, Andreas. «Mesopotamian Influences on the Old Persian Royal Ideology and the Religion: The Example of Achaemenid Royal Inscriptions.» KVÜÕA toimetised 16 (2012), PP. 159-179.

(5) Aghayi, Seyed Rasool. «The philosophy of punishment in the views of Islam, Plato and Iranian criminal law.» Kom: Časopis za religijske nauke 13.3 (2024), PP. 1-24.

(6) Johandi, Andreas. «Mesopotamian Influences on the Old Persian Royal Ideology and the Religion: The Example of Achaemenid Royal Inscriptions.» KVÜÕA toimetised 16 (2012), PP. 159-179.

(7) Aghayi, Seyed Rasool. «The philosophy of punishment in the views of Islam, Plato and Iranian criminal law.» Kom: Časopis za religijske nauke 13.3 (2024), PP. 1-24.

بشكل عام، يشكل القانون الطبيعي الفارسي نظامًا متكاملًا يشمل جميع جوانب الحياة. توحدت السلطتان السياسية والدينية، ناقلة العدالة الإلهية، ساعيتين إلى تجسيدها عمليا لتحقيق النظام الاجتماعي والكونيّ. ويتجلى ذلك في النصوص التي ترسّخ مسؤولية الملك ومؤسساته في حماية النظام والعدل وفقًا لمشيئة الله.

الفرع الثاني: انعكاس أفكار القانون الطبيعي العراقي القديم في الفكر اليوناني

يُعدُّ تأثير القانون الطبيعي العراقي القديم أحد أهم المصادر الفكرية التي شكّلت أسس القانون الطبيعي والفلسفة القانونية في اليونان القديمة. وقد انتقلت هذه الأفكار عبر الفتوحات الفارسية والتبادلات التجارية والتقارب الثقافي. استلهم الفلاسفة اليونانيون مبادئ القانون الأبدي القائم على النظام الكوني والعدالة الإلهية، معتبرين أن القانون الطبيعي يحكم البشرية، وليس مجرد قواعد يضعها الناس. نلحظ على سبيل المثال، ولاسيّما بين الرواقيين، تركيزًا على القانون الطبيعي كأساس لحكم العقل والفضيلة، كما ورد في الفلسفة الشرقية[1].

يستخدم أرسطو، في فلسفته السياسية والأخلاقية، مفهوم القانون الطبيعي كقانون يتجاوز التشريع الوضعي[2]. يشبه هذا المفهوم إلى حد كبير المبادئ العراقية القديمة التي ربطت القانون بالحكم الإلهي والنظام الكوني الثابت. على سبيل المثال، في نظريته عن « السياسة»، يجادل بأن القوانين الطبيعية تسود في جميع المجتمعات لأنها نابعة من الطبيعة البشرية، وبالتالي فهي قانون عادل أبدي[3].

كشفت الدراسات أن كتابات هوميروس وهسيود تتضمن إشارات إلى فكرة القانون الطبيعي، التي تدور حول العدالة والنظام الإلهي. وقد استلهمت هذه الأسس من حضارات

(1) Dalley, Stephanie, and A T Reyes, 'Mesopotamian Contact And Influence In The Greek World', The Legacy Of Mesopotamia (Oxford, 1998; online edn, Oxford Academic, 31 Oct. 2023), https://doi.org/10.1093/oso/9780198149460.003.0006, accessed 10 Nov. 2025.

(2) Vega, Jesús. «Aristotle's concept of law: Beyond positivism and natural law.» Journal of Ancient Philosophy 4.2 (2010), PP. 1-31.

(3) Arshadnejad, Shahram. Natural Law Theory Under the Sun How Iranian Political Thought Viewed Tyranny as Opposed to The West. Diss. The Claremont Graduate University, 2023. PP. 75-83.

الشرق الأوسط القديمة التي تضمنت معايير معترف بها للعدالة والحقوق، مما يعكس التفاعل الثقافي الذي أثر على تشكيل القانون والفكر اليوناني.

انتشر في الفكر اليوناني القديم، مفهوم العدالة الشاملة، شاملًا نظامًا شاملًا يشبه الفكرة السائدة في بلاد ما بين النهرين، والتي تفترض أن العدالة لا تقتصر على قوانين المدن، بل هي قانون أوسع يمتد إلى الكون بأسره. ويتجلّى هذا المفهوم في فلسفة أفلاطون، حيث أسس العدالة كنظام عرفي عالمي يحقق الانسجام بين الدولة والروح[1].

عَدَّ الفلاسفة اليونانيون القانون الطبيعي ليس مجرد مجموعة من القواعد، بل نظامًا عقلانيًا وأخلاقيًا يتجلّى في تنظيم الحياة البشرية. وهذا يتماشى مع المنظور العراقي، الذي يجمع بين العقلانية الإلهية والنظام العقلاني للكون[2]. ومن الأمثلة على ذلك الفكرة الرواقية القائلة بأن القانون الطبيعي مستمد من الطبيعة البشرية، وهي عقلانية بطبيعتها[3].

يشترك الفكران العراقي واليوناني في أساسيات القانون الطبيعي، إلّا أن اليونانيين رسّخوا فيه البُعد الإنساني وحقوق الفرد. وقد أدى ذلك لاحقًا إلى ظهور نظريات قانونية حديثة تجمع بين المبادئ العالمية وحقوق الإنسان[4]. فعلى سبيل المثال، أصبح حق الفرد في الحرية والكرامة والملكية محورًا أساسيًا في الفلسفة القانونية الغربية.

باختصار، لا يزال تأثير القانون الطبيعي العراقي ملموسًا في جوهر القانون اليوناني، على الرغم من الاختلافات الشكلية والعملية. وقد نقلت الحضارة الفارسية هذه المفاهيم إلى اليونان، التي أعادت صياغتها فلسفيًا وقانونيًا، مما خلق استمرارية فكرية قوية عبر الحضارات القديمة.

(1) Zaiets, Anatolii, and Zoya Pohoryelova. «Formation of the idea of natural law in Ancient Greece and Ancient Rome».(2022) PP. 92110-. AND,

(2) Ben-Menahem, Hanina, and Yemima Ben-Menahem. «The rule of law: Natural, human, and divine.» Studies in History and Philosophy of Science Part A 81 (2020), PP. 46-54.

(3) ينظر: جوهر بلحنافي، كونية القانون الطبيعي بين الرواقية والمسيحية، مجلة مدارات، عدد 21، 22، 2014، ص 115-120.

(4) Ben-Menahem, Hanina, and Yemima Ben-Menahem. «The rule of law: Natural, human, and divine.»OP. CIT., PP. 46-54.

المبحث الثاني

استمرار القانون الطبيعي في الفكر القانوني الحديث

يقدم القسم الثاني من هذا البحث لمحة شاملة عن الدور الراسخ للقانون الطبيعي في الفكر القانوني الحديث، وتأثيره المستمر على التشريعات والممارسات القانونية المعاصرة. يجسد القانون الطبيعي، في جوهره، مجموعة من المبادئ القانونية الأخلاقية المستقرة والعالمية التي توجّه التشريعات وتنظّم السلوك الحكومي، مؤكّدا على حقوق الإنسان وكرامته كقيم عليا لا تمس. في العصر الحديث، تحوّل القانون الطبيعي من مفهوم فلسفي مجرّد إلى أداة عملية تستخدم لتقييم القوانين الوضعية. تُعدُّ القوانين التي لا تتوافق مع مبادئه الأخلاقية والعقلانية باطلة وغير شرعية، وهي حقيقة تنعكس بوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعاهدات الدولية.

شهد القانون الطبيعي تطورًا جذريًا بعد العصور الوسطى، إذ أصبحت العقلانية وحقوق الأفراد حجر الزاوية في هذا الإطار القانوني. وانفصلت قيم القانون الطبيعي عن السلطة الدينية المباشرة، مما مهَّد الطريق لظهور مفاهيم فلسفية وسياسية حديثة مثل السيادة الشعبية، وفصل السلطات، وسيادة القانون. أرست الفلسفات اليونانية والرومانية القديمة أسس الحكم الرشيد على هذه المبادئ، مما أثّر تأثيرًا عميقًا في النظم الدستورية الحديثة التي تدمج الحقوق الفردية مع العدالة والقانون المدني. وهكذا، بقي القانون الطبيعي مرجعًا أساسيًا للتشريعات التي تعزز الحرية والمساواة، بعيدًا عن التعصب الديني أو السلطة المطلقة.

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق القانون الطبيعي قد امتد ليشمل القانون الدولي، لاسيّما في مجالات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية. فقد أرسى معايير دولية تنظّم العلاقات بين الدول، ومهّد الطريق لمبادئ العدالة العالمية. كما أدّى دورًا محوريًا في ترسيخ المثل الديمقراطية الحديثة، معززًا حماية الحقوق والحريات الأساسية، ومقيّدًا السلطة السياسية للاستبداد. ويُعدُّ إنشاء قضاء مستقل ومبادئ الاستئناف في التشريعات الحديثة تجليات عملية واضحة لهذا التطور. فهذه الآليات تحمي الأفراد من الانتهاكات، وترسّخ مبدأ العدالة كقيمة عالمية غير قابلة للتصرف.

وعلى الرغم من دوره المحوري، يواجه تطبيق القانون الطبيعي اليوم تحديات عديدة. تشمل هذه التحديات التفاوتات الثقافية والاجتماعية بين المجتمعات، مما يُصعّب توحيد

مبادئه العملية، على الرغم من ثباته النظري. علاوةً على ذلك، يواجه القانون الطبيعي تداخلًا وتعارضًا مع القانون الوضعي، مما يعكس أحيانًا تقلبات المصالح السياسية والاقتصادية وديناميكيات القوة. تشكّل التطورات التكنولوجية والعولمة وصراع القيم تحديات إضافية تستلزم مراجعات فلسفية وقانونية مستمرة لتحديث القانون الطبيعي وتكييفه. في ظل هذه الظروف، يبقى تجديد النظر في القانون الطبيعي أمرا بالغ الأهمية لضمان استمرار أهميته كإطار أخلاقي وقانوني يعكس حقوق الإنسان والمساواة والعدالة في عالم متغير.

المطلب الأول: استلهام القانون الطبيعي في التشريعات المعاصرة

المطلب الثاني: تحديات تطبيق القانون الطبيعي اليوم

المطلب الأول: استلهام القانون الطبيعي في التشريعات المعاصرة

تاريخيًا، شكّل القانون الطبيعي الأساس الأخلاقي والقانوني الذي تقوم عليه العديد من النظم القانونية الحديثة. وقد تطور ليشمل مجموعة من المبادئ التي ترشد الحكومات وتضمن حقوق الإنسان وفقا للقيم الأخلاقية العالمية. وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والاتفاقيات الدولية اللاحقة هذه المبادئ كأساس شامل للعدالة والحقوق التي يجب توفيرها لجميع المواطنين. وأصبح القانون الطبيعي أداة مهمة لتقييم عدالة القوانين الوضعية؛ فكل ما يتعارض معه يعد باطلًا وغير شرعي، مما يعكس دور القانون الطبيعي كأساس دائم للتشريعات الحديثة والعادلة والمتوازنة.

مع ظهور فكر التنوير، شهد القانون الطبيعي نقلة نوعية، إذ تحول الاهتمام إلى العقل البشري وحقوق الفرد كأساس للحكم والقانون. وقد أرسى مفكرون مثل جون لوك وروسو مفهومي السيادة الشعبية وسيادة القانون، معتبرين القانون الطبيعي معيارا للشرعية التشريعية، وأي قانون لا يتوافق معه يُعدُّ تعسفيًا. أسهم فصل القانون عن الدين أيضًا في ترسيخه كإطار عقلاني مستقل، مما سمح للدساتير الحديثة بتنظيم الحريات والحقوق المدنية بمعزل عن التأثير الديني المباشر، مع الالتزام بمبادئ أخلاقية إنسانية راسخة.

يظهر التشريع الحديث التطبيق الواسع للقانون الطبيعي، لاسيّما في حماية الحقوق المدنية والسياسية، وتعزيز مبادئ المساواة وعدم التمييز، ومعالجة القضايا الدولية مثل حقوق الإنسان وجرائم الحرب. وتجسّد محاكمات نورمبرغ بعد الحرب العالمية الثانية بوضوح التطبيق العملي لمفاهيم القانون الطبيعي، بالاعتماد على هذه المبادئ لمقاضاة الجرائم

الكبرى. علاوةً على ذلك، يهدف التشريع الحديث إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية وفصل السلطات، وضمان قضاء مستقل قادر على حماية الحقوق والحريات الأساسية المستندة إلى القانون الطبيعي.

الفرع الأول: تطور مفهوم القانون الطبيعي في العصر الحديث.

الفرع الثاني: أثر الفلسفة القديمة على التشريعات الحديثة.

الفرع الأول: تطور مفهوم القانون الطبيعي في العصر الحديث

تطور المفهوم الحديث للقانون الطبيعي ليصبح إطارًا شاملًا يجمع بين العقلانية وحقوق الإنسان. ويُنظر إلى القانون الطبيعي الآن على أنه مجموعة من المبادئ القانونية الأخلاقية التي تحكم الحكومات وترشد التشريعات. في هذا العصر، لم يَعُدَّ القانون الطبيعي مجرد مفهوم فلسفي، بل أصبح أساسًا لتقييم القوانين الوضعية وعدالتها. وتُعدُّ القوانين التي لا تتوافق مع المبادئ الطبيعية باطلة أو غير شرعية. على سبيل المثال، يعكس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 هذه القيم الأخلاقية، التي تعتبر جزءًا من القانون الطبيعي[1].

شهد القانون الطبيعي تحولًا جذريًا في فهمه بعد العصور الوسطى مع ظهور عصر التنوير، إذ تحول التركيز إلى العقل البشري وحقوق الفرد كأساس لإرساء القانون الطبيعي. تبنى المفكرون مفاهيم الحرية والمساواة وحقوق الإنسان، معتبرين القانون الطبيعي مصدر شرعية القوانين الوضعية، وأي قانون يتعارض معه يعدّ تعسفيًا. على سبيل المثال، تجلّت هذه الأفكار جليًا في أعمال فلاسفة مثل جون لوك وروسو، الذين وضعوا أسس مفهومي السيادة الشعبية وسيادة القانون[2].

ومن التطورات المهمة في العصر الحديث فصل القانون الطبيعي عن السلطة الدينية المباشرة. فقد تحوّل القانون الطبيعي إلى إطار عقلاني مستقل قائم على حقوق الإنسان الأساسية والأخلاقيات العقلانية، مما أتاح اعتماد قوانين مدنية تنظّم الحياة الاجتماعية

(1) ينظر: د. أميمة جمال عبد الجواد، العدالة كغاية للقانون في تاريخ فلسفة القانون المصري، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2023، ص 2-20، عبدالرحمن أسامه، القانون الطبيعي - Natural Law، مقالة منشورة علي موقع الموسوعة السياسية، نشر في: 2019-09-30، تاريخ الدخول، 2025/11/5، متاح علي الرابط الآتي: https://political-encyclopedia.org/

(2) ينظر: د. عبير سهام مهدي، مبادى القانون الطبيعي وتطوره في الفكر السياسي الغربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018، ص 83-100.

والسياسية بموضوعية، بعيدًا عن التعصب الديني. ومن الأمثلة العملية على ذلك الدساتير الحديثة التي تضمن الحقوق المدنية للمواطنين، كالحرية الدينية وحرية التعبير، من دون أن تستند مباشرة إلى أيديولوجيات دينية[1].

وتأثر تطور القانون الطبيعي بمبادئ فلسفة حقوق الإنسان الحديثة، التي أكّدت على كرامة الإنسان كأساس لا يُمَس. كما تطورت النظريات القانونية لتشمل حقوق المرأة والطفل والمساواة بين الأفراد، على عكس العصور السابقة الأكثر تقييدًا. فعلى سبيل المثال، أدت هذه المبادئ إلى سنّ قوانين، كتلك التي تحظر التمييز في التوظيف على أساس الجنس أو العرق، وهو انعكاس مباشر للمفهوم الحديث للقانون الطبيعي[2].

اتسع نطاق تطبيق القانون الطبيعي في التشريعات الحديثة ليشمل القانون الدولي، لاسيّما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية[3]. وأصبح القانون الطبيعي إطارًا أساسيًا للعديد من الاتفاقيات الدولية، كميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الإنساني، مما يبرز دوره المحوري في تنظيم العلاقات بين الدول وتحقيق العدالة العالمية. وتُعدُّ محاكمات نورمبرغ التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي اعتمدت على مبادئ القانون الطبيعي في مقاضاة الجرائم، مثالًا بارزًا على ذلك[4].

في العصر الحديث، أثّرت مبادئ القانون الطبيعي في تطوّر المثل الديمقراطية ومفاهيم سيادة القانون والعدالة[5]. فبينما ينظِّم القانون الوضعي الإجراءات اليومية، يجب أن يعكس في جوهره مبادئ القانون الطبيعي؛ وإلا عُدَّ تهديدًا للحقوق والحريات. ويتجلّى ذلك جليًا في أنظمة فصل السلطات ومبادئ مناهضة الاستبداد، إذ تُعدُّ الحقوق الأساسية ضمانات مستمدة من القانون الطبيعي، بينما تحكم السياسات التشريعية بمبدأ عدم انتهاكها لهذه المبادئ[6].

---

(1) ينظر: د. رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، المصدر السابق، ص 93-104.

(2) ينظر: د. دياب محمد صبري فتحي، حقوق الطفل في قوانين الشرق القديم، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والأربعون، مايو 2025، ص 1323.

(3) Scharf, Michael. «The letter of the law: the scope of the international legal obligation to prosecute human rights crimes.» Law and Contemporary Problems 59.4 (1996), PP. 41-61.

(4) ينظر: د. رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، المصدر السابق، ص 93-109.

(5) Habermas, Jürgen. «On the internal relation between the rule of law and democracy.» european Journal of Philosophy 3.1 (1995), PP. 12-20.

(6) ينظر: د. أحمد فاضل خلف، الفصل بين السلطات: ضمان دستوري أساسي لحماية الحقوق والحريات الأساسية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق بجامعة المنصورة، المجلد 14، العدد 89، سبتمبر 2024، ص 1-10.

ويُعدُّ إنشاء سلطة قضائية مستقلة وحق الاستئناف في التشريعات الحديثة من أبرز تطبيقات القانون الطبيعي، إذ توفر هذه الأنظمة للأفراد الحماية من انتهاكات الدولة، مع الاعتراف بالحق المقدس في الطعن في القرارات الجائرة. وهذا يعكس فكرة أن العدالة مبدأٌ عالمي لا يجوز للحكومات تجاوزه. على سبيل المثال، تضمن المحاكم الدستورية والمحاكم العليا في مختلف البلدان تعديل القوانين التي تنتهك مبادئ العدالة والحقوق الطبيعية.

شهد تطور حقوق الإنسان في العصر الحديث مسارًا تصاعديًا بفضل تأثير مفهوم القانون الطبيعي، الذي يشدد على الحقوق الفردية والجماعية[1]. يعزز هذا النموذج القانوني الحرية والكرامة، ويضمن الحماية من الظلم والتمييز، مما أدى إلى تشريعات واسعة النطاق تنظِّم العمل والصحة والرعاية الاجتماعية. وكمثال عملي، تنص التشريعات الحديثة على الحق في العمل في ظروف آمنة وكريمة، وتحظر استغلال العمال، وهو مبدأ مستمد من مفهوم العدالة الطبيعية[2].

لذا نرى، أن القانون الطبيعي في العصر الحديث يمثل أداة حاسمة للتشريعات القائمة. وذلك من خلال استخدامه لتقييم مدى توافق القوانين المحلية والدولية مع المبادئ الأخلاقية والعقلانية العليا، مما يعزز فكرة أن القانون لا ينبغي أن يكون أداة للقمع، بل أداة لتحقيق العدالة. تشجع بعض الدول مراجعة تشريعاتها وفقًا لمعايير القانون الطبيعي لإصلاح القوانين الجائرة، كما هو الحال في مراجعة قوانين الأحوال الشخصية في بعض الدول.

وعلى المستوى التشريعي، يُعدُّ مفهوم القانون الطبيعي أساسًا لتطوير تشريعات بيئية حديثة تراعي حقوق الأجيال القادمة وتحترم توازن النظام البيئي، وهي مسألة لم تعالج بوضوح في العصور القديمة. تُعدُّ قوانين حماية البيئة من بين الأنظمة القانونية المعاصرة التي تتمتع بمبادئ العدالة الطبيعية، مثل قوانين الحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية.

(1) ينظر: د. ديان عبد اللطيف، حقوق الإنسان في العصر الحديث: كيف تحميها المنظمات الدولية وتواجه التحديات المعاصرة، مقالة منشورة علي موقع المجال، تاريخ النشر، يناير 25, 2023، تاريخ الدخول، 2025/9/22،

https://www.elmajale.com/202301//blog-post_45.html

(2) يُنظر: أميمة جمال عبد الجواد، المصدر السابق، ص 183؛ عبد الرحمن أسامة، المصدر السابق.

الفرع الثاني: أثر الفلسفة القديمة على التشريعات الحديثة

أدّت الفلسفة القديمة، ولاسيّما اليونانية والرومانية، دورًا محوريًا في صياغة الأسس النظرية للقوانين والتشريعات الحديثة. وشكّلت أفكار أفلاطون وأرسطو والرواقيين حول العدالة والقانون الطبيعي نبراسًا للفكر القانوني الحديث. وعندما يتحدث التشريع عن العدالة كمبدأ مركزي، فإنه يستمد جذوره من الفلسفة القانونية القديمة. ومن الأمثلة العملية على ذلك تبني مفهوم العدالة التوزيعية في الدساتير الحديثة[1].

أرست مفاهيم القانون الطبيعي التي تبناها فلاسفة يونانيون مثل أفلاطون وأرسطو أسس الحكم العادل والمؤسسات السياسية المنظمة[2]. وينعكس ذلك في الفكر السياسي الحديث، الذي ينظِّم العلاقة بين الفرد والدولة وفقا لمبادئ قانونية قائمة على العقل والعدالة[3]. وقد اعتمدت النظم الدستورية الحديثة للحكم مبادئ مثل المشاركة الشعبية، وسيادة القانون، وحماية الحقوق الفردية، وهي امتدادات للفكر السياسي لأرسطو[4].

أسهمت الفلسفة القديمة في تطوير مفهومي السيادة القانونية وفصل السلطات. درس المنهج الفلسفي العلاقات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهو مبدأ قائم في الأنظمة الحديثة لضمان توازن القوى وحماية الحقوق[5]. على سبيل المثال، تعتمد الدساتير الديمقراطية على هذا المبدأ لضمان عدم تركيز السلطة في يد واحدة.

يمتد انعكاس الفلسفة القديمة في التشريع الحديث ليشمل مبادئ الشرعية والعدالة، إذ يضع القانون الحديث قيودا على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية لضمان احترام الحقوق والحريات الفردية، مستوحيا من الأفكار الفلسفية التي تدعو إلى العدالة والمساواة

(1) ينظر: د. حاتم حميد محسن، تأثير الفلسفة اليونانية القديمة على الفكر الحديث، مقالة منشورة علي موقع صحيفة المثقف، نشر بتاريخ: 22 تشرين2/نوفمبر 2024، تاريخ الدخول، 2025/11/5، https://www.almothaqaf.com/aqlam

(2) Заєць, Анатолій Павлович, and Зоя Олександрівна Погорєлова. «Formation of the idea of natural law in Ancient Greece and Ancient Rome».(2021)

(3) Shklar, Judith N. «Political theory and the rule of law.(1987)».

(4) ينظر: د. عبير سهام مهدي، المصدر السابق، ص 83-100.

(5) ينظر: د. منال وجدي علي، مفهوم السيادة والسلطة المطلقة في فلسفة جان بودان The concept of sovereignty and absolute authority in Jean Bodan's philosophy، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، المجلد 4، العدد 39 الجزء4 ديسمبر 2021، ص 111-136.

أمام القانون[1]. ومن الأمثلة العملية على ذلك القوانين التي تحظر التعذيب وتضمن الحق في محاكمة عادلة.

كان القانون الروماني بمثابة جسر بين الفلسفة القديمة والتشريع الحديث، إذ جمع بين مفهومي القانونين الطبيعي الوضعي، مشكلًا بذلك أساس القوانين المدنية الحديثة التي تتناول العلاقات المدنية والتجارية. ومن ثمَّ، أثّر بشكل مباشر على التشريعات المعاصرة، مثل قانون العقود والقانون التجاري[2].

يستند التشريع الحديث إلى فلسفتي أفلاطون وأرسطو في تنظيم مفهومي الدولة المدينة والدولة العادلة، مؤكدًا على أن استقلال القضاء واحترام الحقوق الفردية شرطان أساسيان للحكم الرشيد[3]. ويتجلّى ذلك جليًا في دساتير الدول الديمقراطية، التي تؤكد على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

أسهمت الفلسفة القديمة في صياغة مفهوم الحقوق الطبيعية، الذي يمثل جوهر التشريع الحديث. فقد اعتبر الفلاسفة إن الحقوق ليست هبة من الدولة، بل هي طبيعية ومكتسبة. ويشكل هذا المفهوم أساس التشريعات الحديثة التي تضمن الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية[4].

يؤكد التشريع الحديث على أهمية الحرية والمسؤولية الفردية. وهذه أفكار فلسفية قديمة تبلورت في مناهج فلسفة القانون، إذ أصبح احترام الكرامة أمرًا بالغ الأهمية. الإنسان هو حجر الزاوية في القانون الوطني والدولي، مما يفسر توسع ضمانات حرية التعبير والدين والملكية الشخصية.

وأخيرًا، استمر تأثير الفلسفة القديمة في كشف حدود القانون الوضعي، وتطوير مفهوم

(1) Friedmann, Wolfgang. «Legal Philosophy and Judicial Lawmaking.» Columbia Law Review 61.5 (1961), PP. 821-845.

(2) ينظر: د. حاتم حميد محسن، تأثير الفلسفة اليونانية القديمة على الفكر الحديث، مقالة منشورة علي موقع صحيفة المثقف، نشر بتاريخ: 22 تشرين2/نوفمبر 2024، تاريخ الدخول، 2025/11/5، https://www.almothaqaf.com/aqlam

(3) ينظر: د. نذير بوصبع، كيف أثّرت الفلسفة في معنى الحياة الحديثة؟؛ معضلة الانفعال بالجزئِّي، مجلة الاستغراب، عدد 23، 2021م، ص 119-136.

(4) Angier T, Benson IT, Retter MD, eds. Natural Law and the Origins of Human Rights. In: The Cambridge Handbook of Natural Law and Human Rights. Cambridge Law Handbooks. Cambridge University Press; 2022, PP. 29-116.

القانون الطبيعي، الذي يشكّل الأساس الأخلاقي لجميع التشريعات[1]. وهذا ما جعل التشريعات الحديثة أكثر انسجاما مع القيم الإنسانية والأخلاقية، إذ يعتمد تطبيق العدالة والحقوق في المحاكم الحديثة بشكل كبير على هذه المبادئ الفلسفية القديمة.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق القانون الطبيعي اليوم

يواجه تطبيق القانون الطبيعي في العصر الحديث تحديات عديدة نابعة من التنوع الثقافي والاجتماعي الواسع بين الشعوب، إذ يصعّب تباين القيم والمعتقدات فرض إطار قانوني موحد. ويواجه القانون الطبيعي منافسة شديدة من القانون الوضعي، الذي يتأثر بالمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد يتعارض أحيانًا مع مبادئ العدالة الأخلاقية الراسخة. وهذا يستلزم مراجعات دورية وتعديلات مستمرة لضمان الاتساق بين التشريعات والمبادئ الأخلاقية.

تتفاقم هذه التحديات بفعل التقدم التكنولوجي السريع والتحولات الاجتماعية الناتجة عن العولمة. وتظهر قضايا جديدة، مثل حماية الخصوصية الرقمية وتنظيم الذكاء الاصطناعي، مما يتطلب تطويرًا مستمرًا لمبادئ القانون الطبيعي لتلبية المتطلبات المعاصرة. وتشمل المشكلات الأخرى تعدد النظم القانونية واختلاف تفسيرات القانون الطبيعي، مما يعيق الفهم والتطبيق الموحدين دوليًا. علاوة على ذلك، فإن تأثير السياسة على صياغة القوانين وتسييسها يمكن أن يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الطبيعي، ألّا وهي الحياد والعدالة.

في ظل هذه الظروف، أصبح من الضروري تحديث نظرية القانون الطبيعي من خلال منهجيات متعددة الثقافات تراعي التنوع القانوني والأخلاقي للبشرية. يتطلب هذا أيضًا تعزيز الوعي القانوني والثقافي لفهم المبادئ الأخلاقية الأساسية، والتعامل مع التطورات المعاصرة بمرونة ووعي. يُعدُّ تجديد القانون الطبيعي ضرورة حيوية لاستمرار دوره كأداة أساسية للعدالة والحقوق في المجتمع الدولي المعاصر، مع الحفاظ على جوهره الإنساني والأخلاقي الأساسي.

الفرع الأول: ملاءمة القانون الطبيعي للواقع الاجتماعي الجديد

الفرع الثاني: الحاجة لتجديد النظر في القانون الطبيعي

(1) ينظر: أحمد فولان الفلاسفة والقانون الطبيعي عرض تاريخي،المصدر السابق، ص 289-300.

الفرع الأول: ملاءمة القانون الطبيعي للواقع الاجتماعي الجديد

هناك عدد من التحديات التي تواجه تطبيق القانون الطبيعي اليوم منها الأول: التفاوت الكبير في القيم والمعتقدات بين المجتمعات المعاصرة. ففي حين يرسّخ القانون الطبيعي مجموعة من المبادئ الأخلاقية العالمية، يتميز الواقع الاجتماعي بتنوع ثقافي وديني كبير، مما يصعّب التطبيق العملي لهذه المبادئ. فعلى سبيل المثال، تختلف المعايير المتعلقة بالحقوق الفردية، كحرية التعبير وحماية الخصوصية، من بلد إلى آخر وفقا للثقافات المحلية[1].

ويكمن التحدي الثاني في التداخل والتعارض بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي الحديث، الذي يستجيب لمصالح سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف أحيانا عن مبادئ القانون الطبيعي. وقد تسمح القوانين الوطنية بممارسات تتعارض مع حقوق الإنسان العامة، كعدم المساواة في الأجور أو القيود المفروضة على حرية الصحافة[2]. وهذا يستلزم مراجعة مستمرة للتشريعات لضمان اتساقها مع مبادئ العدالة الأخلاقية المنصوص عليها في القانون الطبيعي.

يمثل التقدم التكنولوجي السريع بُعدًا جديدًا للتحديات التي تواجه تطبيق القانون الطبيعي، كالخصوصية في العالم الرقمي، والتعامل مع البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، لا تزال قوانين حماية البيانات في العديد من البلدان غير كافية أو غير متوافقة مع المبادئ الأخلاقية للقانون الطبيعي فيما يتعلق باحترام كرامة الإنسان وخصوصيته[3].

يمثل التحول السريع في القيم الأخلاقية والاجتماعية الناتج عن العولمة وتأثير وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي تحديًا اجتماعيًا كبيرًا[4]، إذ تعاد صياغة المعايير باستمرار، مما يخلق فجوة بين القانون الطبيعي، الذي يُعدُّ ثابتًا وأبديا، والقانون الوضعي، الذي يخضع للتغيير.

---

(1) Redvers, N.; Poelina, A.; Schultz, C.; Kobei, D.M.; Githaiga, C.; Perdrisat, M.; Prince, D.; Blondin, B. Indigenous Natural and First Law in Planetary Health. Challenges 2020, 11, 29. https://doi.org/10.3390/challe11020029

(2) ينظر: بوجمعة فاطمة الزهراء، بسعيد مراد، تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات المعلومات على تحقيق الأمن القانوني، مجلة الفكر المتوسطي، مجلد 11، عدد 1، 2022، 466-477.

(3) ينظر: د. علاء الدين محمد حمدان، التحديات القانونية للإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 13،عدد 51، 2024، ص 447-450.

(4) Sidenko, V. R. «New global challenges and their impact on the formation of social values.» Ukrainskyi sotsium 1.48 (2014), PP. 7-21.

يشكل غياب تعريف دقيق وموحد للقانون الطبيعي في التشريعات الحديثة مشكلة تؤثر على تطبيقه[1]. وتختلف التفسيرات العلمية والفلسفية لحدود القانون الطبيعي، مما يفتح الباب أمام تفسيرات مختلفة قد تضعف دوره كمعيار للعدالة. على سبيل المثال، قد يختلف تفسير الحق في الخصوصية بين الأنظمة القانونية بناء على فهمها المتباين لمبادئ القانون الطبيعي.

إن لامركزية التشريعات الدولية والمحلية تصعّب تحقيق إجماع عالمي حول قواعد القانون الطبيعي، لاسيّما في مجالات مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة والتجارة الدولية[2]. يعكس هذا واقع تعدد الأنظمة القانونية والقوانين التي تتبع مناهج ومصالح متباينة، وقد لا تتوافق مع مبادئ القانون الطبيعي.

ومن المشكلات الأخرى التأثير السياسي على صياغة وسنّ القوانين الوضعية، مما قد يتعارض أحيانًا مع مبدأ حياد القانون الطبيعي والعدالة الأخلاقية الشاملة[3]. فعلى سبيل المثال، تفرض بعض الدول قوانين تقيّد الحريات المدنية لأغراض أمنية أو سياسية، على عكس المبادئ الطبيعية التي ترسّخ حماية هذه الحقوق كأساس للقانون[4].

ومن سمات الواقع الاجتماعي الجديد التحديات المرتبطة بتعدد القوانين والتشريعات داخل الدولة الواحدة، كوجود قوانين دينية إلى جانب القوانين المدنية. وقد يتعارض هذا مع القانون الطبيعي في جوانب عدة، كالتمييز بين الجنسين أو الحقوق الفردية[5]. لذلك، تواجه بعض الدول صعوبة في توحيد القوانين بما يتوافق مع المبادئ القانونية الأخلاقية.

ويشكّل الأثر الاجتماعي للتحولات الاقتصادية تحديًا آخر، إذ يسهم التفاوت الاقتصادي وتزايد الفقر في انتشار الانتهاكات القانونية والأخلاقية. يدعو القانون الطبيعي إلى العدالة

(1) Soper, Philip. «Some natural confusions about Natural Law.» Mich. L. Rev. 90 (1991), P. 2393.

(2) Redvers, N.; Poelina, A.; Schultz, C.; Kobei, D.M.; Githaiga, C.; Perdrisat, M.; Prince, D.; Blondin, B. Indigenous Natural and First Law in Planetary Health. Challenges 2020, 11, 29. https://doi.org/10.3390/challe11020029

(3) Alexy, Robert. «The dual nature of law.» Ratio juris 23.2 (2010), PP. 167-182.

(4) Joyner, Christopher C. «The United Nations and terrorism: rethinking legal tensions between national security, human rights, and civil liberties.» International Studies Perspectives 5.3 (2004), PP. 240-257.

(5) ينظر: د. غانم عيسى ادريس، فلسفة القانون الطبيعي كمصدر من مصادر القانون، مجلة الأصالة، العدد الحادي عشر، المجلد الثاني، 2025، ص 498-505.

الاجتماعية، إلّا أن التفاوت الاقتصادي يضع عقبات كبيرة أمام تطبيقه، كما يتضح من التحديات التي تواجهها الفئات المهمّشة في الحصول على حقوقها القانونية والاجتماعية[1].

وأخيرًا، تؤدي التفسيرات القانونية المختلفة في مختلف الأنظمة القضائية بشأن استخدام القانون الطبيعي كمصدر للشرعية إلى تحديات في توحيد فهم مبادئ القانون الطبيعي والدفاع عنها، لاسيّما في المحاكم الدولية. وهذا يحدّ من فعالية تطبيقه وشموليته وعدله. فعلى سبيل المثال، تعطي بعض المحاكم بعدًا سياسيًا لتفسير القانون الطبيعي، بدلًا من بعد أخلاقيّ بحت[2].

الفرع الثاني: الحاجة لتجديد النظر في القانون الطبيعي

مع تطور المجتمعات والمفاهيم القانونية، أصبح من الضروري إعادة النظر في المبادئ الأساسية للقانون الطبيعي لتلبية متطلبات العصر الحديث. ويشمل ذلك مراعاة التغيرات الاجتماعية والثقافية والإفادة من التجارب التشريعية الجديدة التي تعكس التنوع البشري[3]. لذلك، يشدد الفقه المعاصر على ضرورة تحديث المفاهيم الأساسية للقانون الطبيعي من خلال مراجعة فلسفية ونظرية مستمرة.

ومن أولويات هذا التجديد اعتماد نهج متعدد الثقافات في تطبيق مبادئ القانون الطبيعي. وينبغي أن تراعي التشريعات الاختلافات الثقافية والدينية وتنوع القيم الإنسانية، سعيًا لضمان شمولية ومرونة النظام القانوني. على سبيل المثال، تسعى الاتفاقيات الدولية إلى دمج المبادئ العامة مع الظروف الثقافية المتباينة لمختلف البلدان[4].

ويتطلب تحديث القانون الطبيعي أيضًا دمج تطورات حقوق الإنسان الحديثة، مثل حقوق المرأة والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة، التي لم تعالج صراحة في المفاهيم

(1) ينظر: د. محمود بسطامي، أزمة العدالة في الفكر القانوني، المجلة الجنائية القومية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الأول، مارس 2012، ص1-12.

(2) ينظر: د. غانم عيسى إدريس، فلسفة القانون الطبيعي كمصدر من مصادر القانون، مجلة الاصالة، العدد الحادي عشر، المجلد الثاني، 2025، ص 498-505.

(3) ينظر: د. عبد الله عمر الخولي، قصر فلسفة ما بعد الحداثة في المدارس القانونية الواقعية في الفقه الغربي دراسة بينية استقرائية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، إصدار دوري إضافي، السنة التاسعة، عدد 3، عدد تسلسلي 35، يونيو 2021، ص 377-389.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص 377-389.

التقليدية للقانون الطبيعي[1]. يُعدُّ هذا التكامل أمرًا بالغ الأهمية لبناء إطار قانوني أكثر عدلًا وشمولًا. وكمثال عملي، لننظر إلى تشريعات مكافحة التمييز الحالية في الدول الغربية. يتطلب التجديد أيضًا دمج التحديات التكنولوجية المعاصرة في القانون الطبيعي، كالذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الرقمية[2]، وتوفير إطار قانوني وأخلاقي واضح يوازن بين التقدم التكنولوجي والحفاظ على كرامة الإنسان. وهذا يتطلب تشريعات جديدة توازن بين الابتكار والحقوق الطبيعية.

ينبغي للتجديد أيضًا دعم دور القانون الطبيعي في مواجهة التحديات البيئية العالمية، كتغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال إرساء مبادئ جديدة تضمن العدالة البيئية وتحمي حقوق الأجيال القادمة[3]. ويمثل هذا تطورًا مهمًا وضروريًا في القانون الطبيعي المعاصر. ومن الأمثلة العملية على ذلك قوانين حماية البيئة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بكوكب الأرض.

يتطلب تجديد القانون الطبيعي تعزيز دوره كمعيار أساس للقانون الوضعي، وضمان استمراره كإطار أخلاقي وتوجيهي لتطوير التشريعات وتنظيمها. وهذا يستلزم دمج مبادئ شفافة وعادلة لتوجيه صانعي القرار وضمان شرعية التشريعات الحديثة.

ومن المتطلبات الأساسية للتجديد تعزيز الوعي التعليمي والثقافي بفلسفة ومبادئ القانون الطبيعي. سيمكّن هذا المواطنين والقادة القانونيين من فهم أعمق لمتطلبات هذا القانون وتطبيقه ومراجعته علميًا وواعيًا[4].

يسلّط التجديد الضوء على ضرورة تحديث التوازن بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر[5]. وهذا من شأنه تحقيق الاتساق القانوني، والحد من

(1) رضا محمد هلال العجوز، «فعالية أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: دراسة لمصر وكوريا.» مجلة السياسة والاقتصاد 14.13 (2022): 1-33.

(2) ينظر: أحمد محمد» البديوي الرحاحلة». «دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامتثال لإدارة مخاطر الأمن السيبراني.» مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 6.10 (2025): 350-376.

(3) ينظر: د. هشام بشير»العدالة المناخية من منظور القانون الدولي.» مجلة السياسة والاقتصاد 16.15 (2022)، ص 345-368، بخيت شامان العيسى. «المواطنة البيئية: دراسة مفاهيمية نظرية.» مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4.10 (2023)، ص 351-367.

(4) Husnutdinovna, Abdurakhmanova Nodirahan. «DEVELOPMENT OF LEGAL CONSCIOUSNESS AND CULTURE OF YOUNG PEOPLE.» Modern American Journal of Medical and Health Sciences 1.2 (2025), PP. 156-167.

(5) ينظر: د. حسام الدين خليل فرج محمد، عطيات فارس عبد الحميد عبد العال، «أصول القانون الغربي

التنازع القانوني، وتمكين القانون الطبيعي من أداء دوره من دون إغفال متطلبات الواقع التشريعي الحديث. تتطلب إعادة النظر في القانون الطبيعي تطوير آليات جديدة لتفسيره وتطبيقه، تجعله أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع الاحتياجات المعاصرة، مع الحفاظ على جوهره الأخلاقي والإنساني.

ختامًا، يُعدُّ تجديد القانون أمرًا أساسيًا لاستمرار فعاليته ودوره في ضمان العدالة والنظام القانوني في المجتمع الحديث. وقد يؤدي تجاهل هذه الحاجة إلى تقادمه وانقطاع تشريعاته عن الواقع العملي. لذلك، تتجه الدراسات الحديثة نحو مناهج مبتكرة ومراجعات مستمرة تواكب التطورات الحضارية والقانونية العالمية.

مقارنة بأصول الفقه الإسلامي: معالم عامة.» مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 3.8 (2022)، ص 504-526.

الخاتمة

تناول الكتاب مفهوم القانون الطبيعي كأحد أهم القواعد التي تحكم المجتمعات القديمة، مؤكداً أن هذا القانون كان، في جوهره، تجربة تمهيدية في صياغة نظام اجتماعي عادل ومستقر. وأوضح أن القانون الطبيعي لم يكن مجرد نظرية فلسفية، بل تجسد في ممارسات قانونية راسخة في الحضارات العراقية القديمة.

وعلاوةً على ذلك، تم التأكيد على أن النصوص القانونية، مثل شريعة حمورابي (1755-1750) قبل الميلاد، وإن كانت موضوعية بطبيعتها، إلا أنها عكست مبادئ القانون الطبيعي، بما في ذلك حفظ الحقوق والمساواة والعدالة الاجتماعية، والتي كانت أدوات فعّالة لاستقرار المجتمع وأمنه.

كما سلّط الكتاب الضوء على التحديات والقيود التي رافقت تطبيق القانون الطبيعي، ولاسيّما تلك المتعلقة بالتمييز الطبقي والاجتماعي. وقد أثار هذا تساؤلات حول مدى كفاية هذا النظام القانوني لتحقيق عدالة شاملة ومتساوية لجميع أفراد المجتمع. ومع ذلك، يكشف التحليل أن القانون الطبيعي مثّل خطوة تطورية هامة نحو نظام قانوني أكثر إنصافا.

وأخيرًا، أظهرت الدراسة أهمية إعادة النظر في القانون الطبيعي ودوره في مساعدة وتوجيه الأنظمة القانونية الحديثة التي تواجه التحديات الفكرية والتشريعية المعاصرة، بما يضمن استمرار فعالية القانون في تحقيق العدالة والحفاظ على الحقوق الأساسية في العصر الحديث.

نتائج الدراسة:

ترسخ مفهوم القانون الطبيعي في الحضارات القديمة كمبدأ أساس يحكم العدالة ويوجه السلوك الاجتماعي، متجاوزًا النصوص المكتوبة.

تُظهر قوانين العراق القديم، وخاصة شريعة حمورابي، وجود مبادئ القانون الطبيعي التي تطبّق العدالة والمساواة في المجتمع على الرغم من وجود تفاوتات طبقية.

ارتبط القانون الطبيعي بالثوابت العقلانية والفلسفية، مما جعله مرجعًا لتقييم القوانين الوضعية عبر التاريخ.

أدّى الدين واللاهوت دورًا محوريًا في صياغة القانون الطبيعي، وأضفيا عليه بعدًا إلهيًا وقانونيًا.

وكشفت الدراسة عن وجود محاكم متقدمة وإجراءات قانونية في العراق القديم لضمان تطبيق القانون الطبيعي، مثل استقلال القضاء وحق الدفاع.

أقرّ القانونان الإسلامي والمسيحي بعض مبادئ القانون الطبيعي، مع اختلاف في فهمهما لمصدر التشريع وطرق تنفيذ الأحكام.

على الرغم من مبادئه النبيلة، برز تمييز طبقي واضح في تطبيق القانون الطبيعي في المجتمع العراقي القديم.

أسهم القانون الطبيعي في حماية الفئات المستضعفة، وحقوق الملكية، وهياكل الأسرة، ودعم الاستقرار الاجتماعي.

تشير الدراسة إلى أن القانون الطبيعي شكّل أساسًا فلسفيًا أساسيًا للقوانين الحديثة وحقوق الإنسان.

هناك حاجة مستمرة لتجديد وتطوير فهم القانون الطبيعي لمواجهة التحديات القانونية والأخلاقية في العصر الحديث.

المقترحات:

ضرورة التوسع في الدراسات البحثية المعمقة حول تأثير القانون الطبيعي في الحضارات الأخرى للمقارنة واستخلاص الدروس.

إدماج مبادئ القانون الطبيعي في المناهج الأكاديمية القانونية والثقافية لتعزيز الوعي بفلسفة العدالة والحقوق.

إعادة النظر في القوانين الوضعية لمواءمتها مع المبادئ الأخلاقية والمعنوية المستمدة من القانون الطبيعي.

دعم استقلال القضاء وتحقيق العدالة الاجتماعية كشرط أساس للتطبيق الفعال لمبادئ القانون الطبيعي.

تخصيص دراسات مقارنة بين القانون الطبيعي الديني والفلسفات القانونية الحديثة لتعميق الفهم وتشجيع الحوار.

التأكيد على حماية الحقوق الفردية والجماعية وفقا لمبادئ القانون الطبيعي، ولاسيّما في مجال حقوق المرأة والطفل.

تعزيز دور القانون الطبيعي في تدوين الحقوق في الاتفاقيات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان.

العمل على القضاء على التمييز الطبقي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطبيق القوانين المستمدة من القانون الطبيعي.

تطوير آليات قانونية لدمج القانون الطبيعي في التشريعات المعاصرة المتعلقة بالحقوق والواجبات.

الحثّ على تحديث الفكر القانوني والمعرفي لمواجهة التحديات القانونية المعاصرة مع الحفاظ على القيم الأخلاقية للقانون الطبيعي.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

1 - المراجع العربية المتخصصة

- د. أحمد إبراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية،نظم القسم الخاص، ديوان المطبوعات الجامعية،الإسكندرية، 2001.
- د. أحمد أمين سليم، حضارة العراق القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- د. أحمد خالد عبد المنعم، حمورابي دراسة تاريخية، كلية الألسن، جامعة عين شمس، الطبعة الاولى، 2015.
- د. أحمد فولان الفلاسفة والقانون الطبيعي عرض تاريخي مجلة المعيار مجلد 27 عدد 5، 2023.
- د. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1429، 2008، ج 1.
- إدوارد كبيرا، كتبوا على الطين ترجمة: محمود حسين الأمين مراجعة علي خليل، ط2، مكتبة دار المتنبي، بغداد، 1964.
- ارنولد توينبي: تاريخ البشرية، ترجمة نقولا زيادة (بيروت - 1981) ج1.
- أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة فؤاد زكريا، مؤسسة هنداوي، 2023.
- ألبريشت جونز وآخرون، شريعة حمورابي وأصل التشريع في العراق القديم، تر: أسامة سراس، ط 3، دار علاء الدين، دمشق، 2003.
- --------، شريعة حمورابي وأصل التشريع في العراق القديم، تر: أسامة سراس، ط 3، دار علاء الدين، دمشق، 2003.

- د. أيمن أبو العيال، القانون الطبيعي، الموسوعة العربية، المجلد الخامس عشر، طبعة 2006، دمشق.
- بيار لاروك: الطبقات الاجتماعية. ترجمة: جوزيف عبود كبة. لبنان، 1972.
- د. بيومي مهران الحضارة المصرية القديمة، ج 2، 4، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.
- تشايلد جوردون ماذا حدث في التاريخ، ترجمة جورج حداد، القاهرة، (1956)، ص 159.
- د. توفيق سليمان، دراسات في حضارات غرب آسية القديمة، ج 1 عطا دمشق، دار دمشق، 1965.
- توملين، أ.ف، فلاسفة الشرق، ترجمة عبد الحليم سليم، مراجعة: علي أدهم، دار المعارف، القاهرة، (ب.ت).
- تيومنيف وآخرون، العراق القديم، تحقيق، سليم التكريتي، سلسلة كتب مترجمة 27 منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1985.
- ثلماستيان عقراوي، المرأة دورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين، دار الحرية للطباعة والنشر بغداد، 1978.
- جان بوترو: بلاد الرافدين (الكتابة- العقل- الآلهة). ترجمة: الأب البيرابونا، مراجعة وليد الجادر، دار الشؤون الثقافية، بغداد – 1990.
- د. جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، الطبعة الثالثة، تصحيح: محمد أمين عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1419هـ 1999م، ج11.
- جورج بوييه شمار، المسؤولية الجزائية في الآداب الآشورية والبابلية، تر: سليم الصويص، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981.
- جورج طرابيشي معجم الفلاسفة (الفلاسفة - المناطقة. المتكلمون. اللاهوتيون. المتصوفون، الطبعة الثالثة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2006م.
- د. حسن بشيت خوين، «ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية»، الجزء الثاني، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 1998.

- د. حسن فاضل جواد، الأخلاق في الفكر العراقي القديم، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 1999.
- دليلة فركوس، تاريخ النظم، ج 1، الجزائر، أطلس للنشر، 1993.
- دياكوف. ب كوفاليف س الحضارات القديمة، ج 1، تحقيق: نسيم واكيم اليازجزي، ط1، دمشق، منشورات دار علاء الدين، 2000.
- ديفيد وجون اوتيس: نشوء الحضارة، ترجمة لطفي الخوري، بغداد 1988.
- ديكارت، التأملات الفلسفية الأولى، ترجمة: عثمان أمين، ط3، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، 1965.
- رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 13/ العدد 50/ 2024.
- زودن ف. فون، مدخل إلى حضارات الشرق القديم، ترجمة فاروق إسماعيل، ط1، دار المدى للطباعة والنشر، دمشق، 2003.
- د. سامي سعيد الاحمد، الاداره ونظام الحكم حضاره العراق، ج2، دار الحرية، بغداد، 1985.
- سبتينو مسكاتي، الحضارات السامية القديمة، تحقيق، السيد يعقوب بكر، دار الرقي، بيروت، دس ن.
- د. سليمان عامر العراق في التاريخ القديم الموجز التاريخ الحضاري، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1993.
- شريعة حمورابي ترجمة: محمود الامين دار الوراق للنشر المحدودة، لندن الطبعة الأولى، 2007.
- ص ن كريمر، من ألواح سومر، تحقيق، طه باقر، مكتبة المثنى، بغداد (د.ت).
- د. صالح حسين الرويح: العبيـــــد في العراق القديم،جامعة بغداد – 1976.
- صبيح مسكوني، تاريخ القانون العراقي القديم، ط1، مطبعة شفيق، بغداد، 1971.
- صوفي حسن ابو طالب، «تاريخ النظم القانونية والاجتماعية»، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.

- طاب منعم حبيب الشمري. «القضاء في العراق القديم.» Journal of Education ,College Wasit University, 2012.
- الطعان عبد الرضا، الفكر السياسي في العراق القديم، سلسلة دراسات 282 منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، 1981.
- طه باقر، تاريخ الفرات القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد،1955.
- د. طيبة حسين محمد حسين حسين، «مفهوم العدالة والقانون الطبيعي عند الرواقية»، كلية الآداب- جامعة سوهاج، مجلد 68، عدد 68، 2023.
- د. عامر سليمان: العراق في التاريخ القديم (الموجز الحضاري)، الموصل، 1993، جـ 2.
- --------، « جوانب من حضارة العراق القديم – بحث من كتاب «العراق في التاريخ»، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983.
- --------، نماذج من الكتابات المسمارية، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد،2002.
- د. عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981.
- عبد السميع سالم الهراوي، القانون الطبيعي وقواعد العدالة، (دط)، دار المعارف، القاهرة - مصر، (د.ت).
- عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم، ج 1، مصر والعراق، ط 2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1973.
- د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985،.
- فتحي عبد الرضا الجواري، «تطور القضاء الجنائي العراقي»، منشورات مركز البحوث القانونية، وزارة العدل، بغداد، 1986.
- د. فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، (د.ط) مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، كفر الدوار، القاهرة ـ مصر، 2006.

- د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، ط2، دار الرشيد للنشر، بغداد،1979.
- كوردن تشايلد، التطور الاجتماعي، ترجمة لطفي فطيم، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، (د.ت).
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة مكتبة الشروق الدولية، 1425 هـ 2004م.
- مجموعة من المؤلفين، شريعة حمورابي وأصل التشريع في الشرق القديم، تحقيق اسامه سراس، الطبعة الثانية، دار علاء الدين، دمشق، 1993.
- د. محمد بيومي مهران، تاريخ العراق القديم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990.
- د. محمد رضا، معجم متن اللغة، منشورات دار مكتبه الحياة، بيروت - لبنان، 1958، الجزء الثالث.
- د. محمد شريف أحمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين. دراسة مقارنة، الطبعة الثانية منشورات منتدى الفكر الإسلامي، كردستان العراق، بغداد، 2011.
- محمد علي التهانوي، موسوعه كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، ترجمه عبد الله الخالدي، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان، بيروت - لبنان،1996، ج2.
- د. محمد عودة: مبادئ علم الاجتماع. مركز الكتب الثقافية، (بيروت – 1985).
- د. محمود السقا، «فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية»، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.
- د. محمود سلام زناتي، «تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية»، مكتبة السيد عبدالله وهبة، القاهرة، 1972.
- د. هاشم الحافظ، «تاريخ القانون»، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980،.
- د. هشام علي صادق تاريخ النظم القانونية، بيروت، 1981.
- هورست كلينكل، حمورابي وعصره، تر: وحيد خياطة، ط 1، دار المنارة، دمشق، 1990.
- د. يحيى قاسم علي المدخل لدراسة العلوم القانونية (نظرية القانون. نظرية الحق)، الطبعة الأولى، كوميت للتوزيع، القاهرة. مصر، 1997.

2 – الأبحاث

- د. ابتهال الطائي، ملامح من أثر التراث القانوني الرافديني في حضارات الشعوب الأخرى، مجلة آفاق الثقافة والتراث، عدد 54، 2006.
- د. أحمد فاضل خلف، الفصل بين السلطات: ضمان دستوري أساسي لحماية الحقوق والحريات الأساسية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق بجامعة المنصورة، المجلد 14، العدد 89، سبتمبر 2024.
- د. أحمد محمد» البديوي الرحاحله». «دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامتثال لإدارة مخاطر الأمن السيبراني.» مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 6.10 (2025).
- د. بخيت شامان العيسى. «المواطنة البيئية: دراسة مفاهيمية نظرية.» مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4.10 (2023).
- بوجمعة فاطمة الزهراء، بسعيد مراد، تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات المعلومات على تحقيق الأمن القانوني، مجلة الفكر المتوسطي، مجلد 11، عدد 1، 2022.
- د. جوهر بلحنافي، كونية القانون الطبيعي بين الرواقية والمسيحية، مجلة مدارات، عدد21، 22، 23، 2014م.
- د. لمياء محمد علي كاظم. «دور المرأة وحقوقها في بلاد الرافدين: دور المرأة وحقوقها في بلاد الرافدين.» مداد الآداب 11.23 (2021).
- د. ابن الشيخ أسماء، حماية الطفل في النظم القانونية القديمة، مجلة البحث القانوني والسياسي، مجلد 9، عدد 1، 2024.
- د. التيجاني مياطه، التنظيمات القانونية ودورها في الحياه الاجتماعية لحضارة بلاد الرافدين، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلد 5، عدد 1، 2021.
- د. دياب محمد صبري فتحي، حقوق الطفل في قوانين الشرق القديم، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والاربعون، مايو 2025.
- د. زياد طارق حاتم، مفهوم العدالة في العراق القديم، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، مجلد 2 عدد 100، 2024.

- د. حسام الدين خليل فرج محمد، عطيات فارس عبد الحميد عبد العال، «أصول القانون الغربي مقارنة بأصول الفقه الإسلامي: معالم عامة.» مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 3.8 (2022).
- د. سمية طلال الزهراني، استكشاف الصلة بين الجريمة والأخلاق دراسة تحليلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور جامعه الازهر، العدد 44، يناير 2024.
- د. عبد الله عمر الخولي، قصر فلسفة ما بعد الحداثة في المدارس القانونية الواقعية في الفقه الغربي دراسة بينية استقرائية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، إصدار: دوري اضافي، السنة التاسعة، عدد 3، عدد تسلسلي 35، يونيو 2021.
- د. علاء الدين محمد حمدان، التحديات القانونية للإدارة العامة في ظل التطورات التكنولوجية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 13،عدد 51، 2024.
- د. غانم عيسى إدريس، فلسفه القانون الطبيعي كمصدر من مصادر القانون، مجلة الأصالة، العدد الحادي عشر، المجلد الثاني، 2025.
- د. مروه محمود محمد محمد، قوانين المواريث في حضارات الشرق الأدنى القديم دراسة مقارنة بلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية نموذجًا، مجلة التاريخ والمستقبل، العدد 72، المجلد الأول، يوليو 2022.
- د. مريم بنت بنيان الحربي، القانون الطبيعي - دراسة عقدية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنات، سوهاج، القاهرة، عدد 34، 2017.
- د. نذير بوصبع، كيف أثّرت الفلسفة في معنى الحياة الحديثة؟؛ معضلة الانفعال بالجزئيّ، مجلة الاستغراب، عدد 23، 2021.
- د. دعاء محسن علي اللامي، حقوق المرأة ومكانتها في مجتمع العراق القديم، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة زي قار، المجلد 8، العدد 4، 2018.
- د. دكار إلياس، «أوغسطين تاغست»: الفيلسوف اللاهوتي صاحب التأثير العالمي (دراسة إستقرائية تحليلية في الفكر الأوغسطيني)، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مجلد 5، عدد 1، 2020.

- د. راشي نجوى، نظام الدولة المدنية في العراق القديمة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 2، العدد 4، 2014.
- د. رضا محمد هلال العجوز، «فعالية أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: دراسة لمصر وكوريا.» مجلة السياسة والاقتصاد 14.13 (2022).
- د. عامر عبد رسن الموسوي، ود. خالد سلمان المهداوي، القانون الطبيعي وآثاره في الحضارات القديمة العراق أنموذجًا، مجلة النهرين للعلوم القانونية، مجلد 27، عدد 2، 2025.
- د. عبير سهام مهدي، مبادى القانون الطبيعي وتطوره في الفكر السياسي الغربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018.
- العقون أم الخير، من مصادر التشريعات المحررة للفرد عند الفرعون « بوخوريس» للأصل الليبي، مجلة عصور، وهران، العدد 12، 13، 14، 15، السنة 2009-2010.
- د. فاضل عبد الواحد علي « القانون البابلي أحكامه في قضايا التجنيد والأسر «، مجلة بين النهرين، العددان 63-64، 1988.
- د. فيحاء مولود علي، انتهاك حقوق المرأة في ضوء قوانين بلاد الرافدين، مجلة الآداب، جامعة بغداد، عدد 124 (2018).
- د. محمد محمود خليل ابو عمرو. «الثقافة البيئية والدور التوعوي للبلديات تجاه المجتمعات المحلية 2023.» مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 4.3(2023).
- د. محمود بسطامي، أزمة العدالة في الفكر القانوني، المجلة الجنائية القومية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الاول، مارس 2012.
- د. معوشي سامية، التنظيم القانوني لملكية الأراضي الزراعية في شريعة حمورابي، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مجلد 8، عدد 2، 2020.
- د. منال وجدي علي، مفهوم السيادة والسلطة المطلقة في فلسفة جان بودان The concept of sovereignty and absolute authority in Jean Bodan's philosophy، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، المجلد 4، العدد 39 الجزء4 ديسمبر 2021.

- د. مني عز علي البكر، تشريعات حمورابي وحورمحب دراسة مقارنة، Minia Journal of Tourism and Hospitality Research، مجلد 8، عدد2، ديسمبر 2019.
- د. هشام بشير» العدالة المناخية من منظور القانون الدولي.» مجلة السياسة والاقتصاد 16.15 (2022).
- هنري تيسيه، المفهوم المسيحي لحقوق الإنسان، مجلة الصراط، الجزائر، مجلد 2، عدد 1، 2000.

3 – الرسائل الجامعية

- أميمة جمال عبد الجواد، العدالة كغاية للقانون في تاريخ فلسفة القانون المصري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2023.
- عصام السيد محمد ابو العزم، دراسة في القانون الطبيعي في الفكر الاغريقي والاسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2014.
- علي محمد مهدي، دور المعبد في المجتمع العراقي من دور العبيد حتى نهاية دور الوركاء، رسالة ماجستير في الآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975م.
- العيهار محمد، ارهاصات التشريع في العراق القديم الاسباب النتائج الانعكاسات، مذكره لنيل شهاده الماجستير في التاريخ القديم، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2014.
- محمد طه محمد الأعظمي، حمورابي 1792-1750 ق.م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،1985.
- ولاء مهدي محمد حسين الجوانب الفلسفية في فكر وادي الرافدين وأثره في العهد القديم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (1999).

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Abd Al Awaisheh, Ahmed, and Hala Ghassan Al Hussein. «Online Publication Date: 1st January 2020.» Journal of Social Sciences (COES&RJ-JSS) Vol. 9 No. 1 9.1 (2020).
- Adams, Robert Merrihew. «Divine commands and the social nature of obligation.» Faith and Philosophy 4.3 (1987).
- Aghayi, Seyed Rasool. «The philosophy of punishment in the views of Islam, Plato and Iranian criminal law.» Kom: časopis za religijske nauke 13.3 (2024).
- Alexander, Gregory S. «The social-obligation norm in American property law.» Cornell Law Review 94.4 (2009).
- Alexy, Robert. «The dual nature of law.» Ratio juris 23.2 (2010).
- Ali, Cheya Fakhri Omar Muhammad. «Water and its laws in the ancient civilization of Iraq.» NTU journal for Administrative and Human Sciences (JAHS) 3.3 (2023).
- Al-Rasheed, Madawi. «Political migration and downward socio-economic mobility: The Iraqi community in London.» New community 18.4 (1992).
- al-Wahab, Ibrahim. The legal system of Iraq and the continuity of islamic law. na..
- Ancient Sumerian, Babylonian, and Hebraic Law Codes, Western Civilization and Human Development,
- https://courses.lumenlearning.com/suny-esc-westernciv-humandevelopment/chapter/m2-2-ancient-sumerian-babylonian-and-hebraic-law-codes/
- Angier T, Benson IT, Retter MD, eds. Natural Law and the Origins of Human Rights. In: The Cambridge Handbook of Natural Law and Human Rights. Cambridge Law Handbooks. Cambridge University Press; 2022.

- Aristoteles, et al. The nicomachean ethics. Vol. 2. Oxford: Oxford University Press, 1998.
- Aristotle, «Rhetoric,» in: Riehard McKeon (ed.), The Basic Works of Aristotle, Richard McKeon (trans.) (New York: Random House, 1941).
- Aron, Raymond. «Social structure and the ruling class: Part 2.» The British Journal of Sociology 1.2 (1950).
- Arshadnejad, Shahram. Natural Law Theory Under the Sun How Iranian Political Thought Viewed Tyranny as Opposed to The West. Diss. The Claremont Graduate University, 2023..
- Ayer, Alfred J. «What is a Law of Nature?.» Revue internationale de philosophie (1956).
- BALARAJ SARAF, Roots of Economic Equity and Social Justice in Sumerian and Akkadian Regimes, TIJER – INTERNATIONAL RESEARCH JOURNAL, Volume 12, Issue 6, June 2025,.
- Bar, Shmuel. «God, Nations, and Deterrence: The Impact of Religion on Deterrence.» Understanding Deterrence. Routledge, 2014,.
- Bartash, Vitali, and Andrew Pottorf. «Beyond Slavery and Freedom in Ancient Mesopotamia.» Journal of Ancient Near Eastern History 12.1 (2025).
- Ben-Menahem, Hanina, and Yemima Ben-Menahem. «The rule of law: Natural, human, and divine.» Studies in History and Philosophy of Science Part A 81 (2020).
- Bernard S. Jackson, PRINCIPLES AND CASES: THE THEFT LAWS OF HAMMURABI, Published By: Irish Jurist, Vol. 7, No. 1 (SUMMER 1972).
- Bottoms, Anthony. «Morality, crime, compliance and public policy.» Ideology, crime and criminal justice. Willan, 2013.
- Dalley, Stephanie, and A T Reyes, 'Mesopotamian Contact And Influence In The Greek World', The Legacy Of Mesopotamia (Oxford, 1998;

online edn, Oxford Academic, 31 Oct. 2023), https://doi.org/10.1093/oso/9780198149460.003.0006, accessed 10 Nov. 2025.

- Dasi, Ari Dakheel. «Common Mistakes in Legal Translation: Iraqi Documents As A Case Study.» Available at SSRN 5231205.
- Dau-Schmidt, Kenneth G. «A Bargaining Analysis of American Labor Law and the Search for Bargaining Equity and Industrial Peace.» Michigan Law Review 91.3 (1992).
- Doizé, Alexe, and Konstantinos Kopanias. «Crime and Punishment: A Comparative analysis of the Mesopotamian Legal system of the 3rd and 2nd Mill BCE.»
- Donald R. McConnell, «The Nature of Natural Law,» Liberty University Law Review, vol. 2, no. 8 (2008)
- Dunbar, Graham. «Codifying Discrimination: The Status of Women, Slaves and Freedmen in the Ancient Near East.» Armstrong Undergraduate Journal of History 8, no. 1 (April 2018)., April 19, 2018,
- https://armstronghistoryjournal.wordpress.com/2018/04/19/codifying-discrimination-the-status-of-women-slaves-and-freedmen-in-the-ancient-near-east/.
- Dupré, Louis. «The common good and the open society.» The Review of Politics 55.4 (1993).
- Eisenberg, Theodore. «The origins, nature, and promise of empirical legal studies and a response to concerns.» U. Ill. L. Rev. (2011).
- Ellickson, Robert C., and Charles DiA Thorland. «Ancient Land Law: Mesopotamia, Egypt, Israel.» Chicago-Kent Law Review 71.1 (1995).
- Emon, Anver M. «Natural Law and Natural Rights in Islamic Law.» Journal of Law and Religion 20 (2004).
- Example of Achaemenid Royal Inscriptions.» KVÜÕA toimetised 16 (2012).

- Faeza Abdulameer Nayyef ALHUDEEB, WOMEN IN MESOPOTAMIAN CIVILIZATION, International Journal of Education and Language Studies , Volume 2, Issue 4, December 2021.
- Frankfort, H.,kingship and the Gods, KG,(Chicago, 1978).
- Friedmann, Wolfgang. «Legal Philosophy and Judicial Lawmaking.» Columbia Law Review 61.5 (1961).
- George Makdisi, The Rise of Humanism in Clrusicallslum and the Christian West 4-12.
- George Sabine, A History of Political Theory (New York: Henry Holt and Company, Inc., 1947).
- Grisez, Germain. «Natural Law, God, Religion, and Human Fulfillment.» The American Journal of Jurisprudence 46.1 (2001).
- Habermas, Jürgen. «On the internal relation between the rule of law and democracy.» european Journal of Philosophy 3.1 (1995).
- Halton C, Svärd S, eds. Mesopotamian Women. In: Women's Writing of Ancient Mesopotamia: An Anthology of the Earliest Female Authors. Cambridge University Press; 2017.
- Halwani, T., and M. Takrouri. «Medical laws and ethics of Babylon as read in Hammurabi's code (History).» The Internet Journal of Law, Healthcare and Ethics 4.2 (2006): 1-8.
- Hamza, Hussien Ali. «Muskenum in the laws of old Babylonian period.» Al-Adab Journal 81 (2007): 51-64.
- Heinich A. Rommen, The Natural Law,, A Study In Legal And Social History And Philosophy (8) Translated by Thomas R. Hanley, Liberty Fund, Inc, the Unted States of America, 1998.
- Hugo Grotius, The Rights of War and Peace, Book. I (Indianapolis: Liberty Fund, 2005).

- Hunter, Ian. Rival enlightenments: Civil and metaphysical philosophy in early modern Germany. Vol. 60. Cambridge University Press, 2001.
- Husnutdinovna, Abdurakhmanova Nodirahan. «DEVELOPMENT OF LEGAL CONSCIOUSNESS AND CULTURE OF YOUNG PEOPLE.» Modern American Journal of Medical and Health Sciences 1.2 (2025).
- Iraq: Legal History And TraditionsThe Law Library of Congress, Global Legal Research Directorate, June 2004.
- Johandi, Andreas. «Mesopotamian Influences on the Old Persian Royal Ideology and the Religion: The Example of Achaemenid Royal Inscriptions.» KVÜÕA toimetised 16 (2012): 159-179.
- John Finnis, Natural Law and Natural Rights, Second Edition Oxford University Press, UK, 2011.
- Joshua J. Mark, Women in Ancient Mesopotamia,worldhistory, 07October2022,https://www.worldhistory.org/article/2081/women-in-ancient-mesopotamia/
- Joyner, Christopher C. «The United Nations and terrorism: rethinking legal tensions between national security, human rights, and civil liberties.» International Studies Perspectives 5.3 (2004).
- Keren, Zvi. «Development of Agricultural Land Taxation in Modern Iraq.» Bulletin of the School of Oriental and African Studies 25.2 (1962).
- Kraynak, Robert P. «The origins of «social justice» in the natural law philosophy of Antonio Rosmini.» The Review of Politics 80.1 (2018): 3-29.
- Lawrence Lew O.P., Natural Law and the Government's Laws, The Dominicans, 3 February 2010, https://www.english.op.org/godzdogz/natural-law-and-the-governments-laws/
- LEGAL, RIGHTS IN EARLY. «The foundations of justice and human rights in early legal texts and thought.» The Oxford handbook of international human rights law (2013).

- Lorton, David. «The Treatment of Criminals in Ancient Egypt.» Journal of the Economic and Social History of the Orient 20.Part I (1977).,.
- Makdisi, George. «IbnAqil. Religion and Culture in Classical Islam.» Arabica 47.2 (2000).
- Manjoo, Rashida. «Freedom from fear and freedom from want: key components of human security for women.» Research Handbook on International Law and Human Security. Edward Elgar Publishing, 2022. 207-224.
- Marcus Tullius Cicero, On the Republic and On the Laws, David Fott (trans.) (Ithaca & London: Cornell University Press, 2014).
- May L. Ancient Procedural Law. In: Ancient Legal Thought: Equity, Justice, and Humaneness From Hammurabi and the Pharaohs to Justinian and the Talmud. Cambridge University Press; 2019.
- Milton, John R. «The origin and development of the concept of the 'laws of nature'.» European Journal of Sociology/Archives Européennes de Sociologie 22.2 (1981).
- Mohammed AL-Dulaimi, Ahmed Oudah, and Mohammed Abd Abas Al-Esawy. «Reconciling constitutional rules and international laws: a doctrinal study on the innovative role of constitutional reconciliation in Iraq and Egypt.» UUM Journal of Legal Studies (UUMJLS) 15.2 (2024).
- Molla, Erjona, et al. «Study on the philosophical aspects of social justice and equality in modern society.» Discusiones Filosóficas 25.45 (2024).
- Moore, Wilbert E. «Slave law and the social structure.» The Journal of Negro History 26.2 (1941).
- Murphy, Tim. «St Thomas Aquinas and the natural law tradition.» Western Jurisprudence (Dublin, Thomson Round Hall, 2004) (2004).
- Nathaniel, Charles Chukwuedo, Oyana Isioma, and Wilfred Igwe.

«CULTURE, CRIME, PUNISHMENT AND MORALITY: A PHILOSOPHICAL APRRAISAL OF ANCIENT OKPANAM VALUES.» JOS JOURNAL OF RELIGION AND PHILOSOPHY 5.2 (2024).

- Ogundele, Gboyega. «Family Law in Relation to Structural Natural Law.» Available at SSRN 3435449 (2019)..
- Okon, Etim E. «Religion and politics in ancient Egypt.» American Journal of Social and Management Sciences 3.3 (2012): 93-98.
- Onwuatuegwu, Ignatius Nnaemeka, and Casimir N. Osigwe. «FROM INDIVIDUAL RIGHTS TO COLLECTIVE RESPONSIBILITIES: RECLAIMING BALANCE IN LIBERAL SOCIETIES.» Nnadiebube Journal of Religion, Culture and Society 4.1 (2024)..
- Pals, Daniel L. «Naturalism as Method and Metaphysic: A Comparative Historical Taxonomy.» The Question of Methodological Naturalism. Brill, 2018.
- Pearn, John. «Hammurabi's Code: A primary datum in the conjoined professions of medicine and law.» Medico-Legal Journal 84.3 (2016).
- Plato, The Laws, T. J Saunders (trans.) (Middlesex: Penguin Books, 1970).
- Qasim, Safaqis. «Agriculture in Iraq.» The geography of Iraq. Cham: Springer Nature Switzerland, 2024. 117-143.
- Redvers, N.; Poelina, A.; Schultz, C.; Kobei, D.M.; Githaiga, C.; Perdrisat, M.; Prince, D.; Blondin, B. Indigenous Natural and First Law in Planetary Health. Challenges 2020, 11, 29.
- https://doi.org/10.3390/challe11020029
- Revillout. (E). Cours de droit égyptien, volume, ler fascicule. L'État des personnes, Paris, ernest leroux, 1884.
- Robert J. Araujo S.J., Natural Law and the Rights of the Family, Loyola

University Chicago, School of Law LAW eCommons Faculty Publications & Other Works, VoI. 1, 2010.

- Robert P. George, Natural Law, the Constitution, and the Theory and Practice of Judicial Review,Fordham Law Review Fordham Law Review Volume 69 Issue 6, 2001.
- Rosenthal, Franz. «Islamic Taxation in the Classic Period, with Special Reference to Circumstances in Iraq.» (1951).
- Roth, Martha. «Reading Mesopotamian law cases PBS 5 100: A question of filiation.» Journal of the Economic and Social History of the Orient 44.3 (2001).
- Salehi-Esfahani, Haideh. «Rule of law: A comparison between Ancient Persia and Ancient Greece.» Iranian Studies 41.5 (2008), PP.629-644.
- Samuel Gregg, The Essential Natural Law, Fraser Institute, Canada, 2021.
- Scharf, Michael. «The letter of the law: the scope of the international legal obligation to prosecute human rights crimes.» Law and Contemporary Problems 59.4 (1996).
- Scurlock, JoAnn. «167 BCE: Hellenism or reform?.» Journal for the Study of Judaism in the Persian, Hellenistic, and Roman Period 31.2 (2000).
- Shklar, Judith N. «Political theory and the rule of law.» (1987).
- Sidenko, V. R. «New global challenges and their impact on the formation of social values.» Ukrainskyi sotsium 1.48 (2014).
- Soper, Philip. «Some natural confusions about Natural Law.» Mich. L. Rev. 90 (1991).
- Spencer, Neal. «Priests and temples: Pharaonic.» A companion to ancient Egypt 1 (2010).
- Stephen Wade Francis, Valuing and Defending: A New Natural Law

Approach to the Family, Brigham Young University Brigham Young University BYU ScholarsArchive B, 2011,. And, Jacques Maritain, Human rights and natural law, The UNESCO Courier, 9 October 2018, https://courier.unesco.org/en/articles/human-rights-and-natural-law.

- Stol, Marten. «Women in Mesopotamia.» Journal of the Economic and Social History of the Orient, Brill Academic Publishers, 1995.
- Stork, Joe. «State power and economic structure: class determination and state formation in contemporary Iraq.» Iraq. Routledge, 2021.
- Tamadonfar, Mehran. «Islam, law, and political control in contemporary Iran.» Journal for the Scientific Study of Religion 40.2 (2001): 205-220.
- Thomas Aquinas, Treatise on Law, Richard J. Regan S. J. (trans.) (Indianapolis/ Cambridge: The Hacket Publishing Company, 2000).
- Vega, Jesús. «Aristotle's concept of law: Beyond positivism and natural law.» Journal of Ancient Philosophy 4.2 (2010), PP. 1-31.
- Westberg, Daniel. «The relation between positive and natural law in Aquinas.» Journal of Law and Religion 11.1 (1994).
- Westbrook, Raymond. «Cuneiform law codes and the origins of legislation.» Zeitschrift für Assyriologie und vorderasiatische Archäologie 79.2 (1989),.
- Xenophon, Memorabilia, Amy Bonnette (trans.) (Ithaca & London: Cornell University Press, 1994).
- Zaiets, Anatolii, and Zoya Pohoryelova. «Formation of the idea of natural law in Ancient Greece and Ancient Rome.» (2022)..
- Заєць, Анатолій Павлович, and Зоя Олександрівна Погорєлова. «Formation of the idea of natural law in Ancient Greece and Ancient Rome.» (2021).

- 上出健二, and カミデケンジ. «Morphological, Anatomical and Statistical Analyses on The Four Ancient Mesopotamian Law Codes Including The Hammurabi Law Code: Part Ⅷ Overall summarization of the study: Solved and Unsolved Problems .» 社会科学雑誌 19 (2018): 37-95.

ثالثًا: المقالات الإلكترونية

- إبراهيم العريس، «شرائع حمورابي» قوانين للعدل والاقتصاد والحكم التوحيدي قبل 4 ألفيات، مقالة منشورة على موقع، اندبندنت عربية TV، تاريخ النشر، 10 أكتوبر 2021، تاريخ الدخول، 5، نوفمبر 2025،

https://www.independentarabia.com/

- حاتم حميد محسن، تأثير الفلسفة اليونانية القديمة على الفكر الحديث، مقالة منشورة على موقع صحيفة المثقف، نشر بتاريخ: 22 تشرين2/نوفمبر 2024، تاريخ الدخول، 2025/11/5،

https://www.almothaqaf.com/aqlam

- ديان عبد اللطيف، حقوق الإنسان في العصر الحديث: كيف تحميها المنظمات الدولية وتواجه التحديات المعاصرة، مقالة منشورة على موقع المجال، تاريخ النشر، يناير 25, 2023، تاريخ الدخول، 2025/9/22،

https://www.elmajale.com/202301//blog-post_45.html

- سرور طالبي، حقوق الإنسان في ضوء المسيحية، بحث منشور على موقع، مجلات مركز جيل البحث العلمي، تاريخ النشر، 25-05-2014، تاريخ الدخول، 22-10-2025، متاح على الرابط التالي،

https://jilrc.com/archives/1624

- عبد العالي المتقي، مفهوم الحق الطبيعي وفلسفة حقوق الإنسان في الفكر الغربي - مقاربة أولية، مقالة منشورة على موقع، مؤسسة مؤمنون بلا حدود هي مؤسسة للدراسات والأبحاث، ديسمبر 2017،

https://www.mominoun.com/contacts/overview

- عبد الرحمن أسامة، القانون الطبيعي - Natural Law، الموسوعة السياسية، نشر في: 30-09-2019،

https://political-encyclopedia.org/dictionary

- عبد الرحمن أسامة، القانون الطبيعي - Natural Law، مقالة منشورة على موقع الموسوعة السياسية، نشر في: 2019-09-30، تاريخ الدخول، 2025/11/5، متاح على الرابط الآتي:

https://political-encyclopedia.org/

- قانون حمورابي: دراسة تحليلية لأقدم منظومة تشريعية مدونة في التاريخ البشري، مقالة منشورة على موقع، حماة بلس، بدون تاريخ نشر، تاريخ الدخول، 2025/11/1، متاح على الرابط الآتي:

https://hamahplus.net/hamurabicode/

- قوانين حمورابي، قاموس الكتاب المقدس | دائرة المعارف الكتابية المسيحية،

https://st-takla.org/Full-Free-Coptic-Books/FreeCopticBooks-002-Holy-Arabic-Bible-Dictionary/21_KAF/KAF_124_01.html

- كيف أثر حمورابي في القوانين الحديثة؟، 22 نوفمبر 2022، تاريخ الدخول، 2025/11/4، متاح على الرابط الآتي:

https://www.ibelieveinsci.com/

- محمد العبيدي، الفلسفة الرواقية: مبادئها، تأثيرها، وتطبيقاتها في الحياة اليومية، مقالة منشورة على مجلة نموذج، تاريخ النشر، 29 ديسمبر 2024، تاريخ الدخول، 22، اكتوبر 2025، متاح على الرابط الآتي:

https://namudhaj.com/

- مقارنة بين الأنظمة السياسية في الحضارات القديمة، مقالة منشورة على موقع، أدارة نبض العرب، تاريخ النشر، 19 سبتمبر 2025، تاريخ الدخول، 3 نوفمبر 2025،

https://www.nabdalarab.com/

- وائل الشيمي، الفلسفة الحديثة: تاريخ تطور الفكر الفلسفي في العصر الحديث، مقالة منشورة على موقع، منثور، تاريخ النشر، 2025/07/13، تاريخ الدخول، 2025/10/25، متاح على الرابط الآتي:

https://manthoor.com/modern-philosophy/

مركز الرافدين للحوار:(R.C.D)

مركز فكريٌّ مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها، ويمثل المركز فضاءً حُرًّا للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظِّف مخرجاته لمساعدة صُنَّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار من مراكز التفكير النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. تم تأسيس المركز في 2 شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في العالم الالكتروني تضم عدداً من الأكاديميين والمثقفين والسياسيين، وقد تطورت الفكرة لاحقا ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

الرؤية:

إن المركز هو محطة ثقافية تلتقي عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفره من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

الرسالة:

تتمثل رسالة المركز بتشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية ويحقق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة في العراق من خلال تحقيق **الأهداف** الآتية:

1. تعزيز السلم المجتمعي عبر الحوار البنّاء بين النخب العراقية.
2. تعزيز المسؤولية الوطنية ودعم التجربة الديمقراطية للدولة وبناء مؤسساتها.
3. مساعدة مؤسسات الدولة في حل المشكلات عبر تقديم الاقتراحات والاستشارات في مجالات مختلفة وعبر إصدارته المتنوعة وخبراءه المتنورين.
4. توسيع المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية عبر حوار محايد يعزز العلاقة بين المواطن والدولة.

الوسائل:

1. تنظيم الندوات والجلسات النقاشية في المجالات التي يُعنى بها المركز ومتابعة مخرجاتها في ظل تغطية إعلامية تعرِّف بها داخل العراق وخارجه.
2. إصدار الكتب والتقارير الاستراتيجية وإجراء الأبحاث والدراسات ونشرها ورقياً وإلكترونياً.
3. عقد شراكات مع مؤسسات محلية ودولية بحثية وأكاديمية ذات أهداف مشتركة.
4. التعاون مع جامعات عالية المستوى لإقامة الفعاليات العلمية والملتقيات الفكرية.
5. إنشاء دوائر بحوث ولجان متخصصة لتعزيز البحث العلمي.
6. عقد حوارات بين المختلفين لتعزيز الاندماج الاجتماعي.

هيكلية المركز

يتكون مركز الرافدين للحوار RCD من هيكلية إدارية متشكّلة وفقاً لنظامه الداخلي تتضمن: مجلس الإدارة الذي يتكون من السيد المؤسِّس **زيد الطالقاني** بوصفه رئيساً للمجلس وثمانية أعضاء، ومدير تنفيذي ونائبه، وهيأة مستشارين، وعدد من الأقسام العلمية والإدارية هي: قسم البحث والتطوير، وقسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية، وقسم المراسم والعلاقات العامة، إلى جانب مستشار الشؤون الثقافية والتعاون الدولي.

مثل أي مؤسسة معطاة ومثمرة، تعرّض مركز الرافدين للحوار الى عدد غير قليل من التحديات والمضايقات والاستهدافات التي حاولت النيل منه، إلا أنه أبى إلا أن تستمر مسيرته المؤزرة باستدامة العطاء وقوة الإرادة.

يُعنى المركز بعدة قضايا محلياً وإقليمياً وعالمياً يُعالجها عبر إصداراته المتنوعة من خلال المجالات الآتية:

1. العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
2. الاقتصاد والتنمية.
3. الاجتماع.
4. الشؤون الفكرية ومعالجة الظواهر الاجتماعية.
5. الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.
6. التكنولوجيا والأمن السيبراني.
7. القضايا الدستورية والاجتماعية والقانونية.
8. الجغرافيا.
9. الدولة والمجتمع.
10. البيئة والتغيّر المناخي.
11. الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية.

صلات المركز البحثية والعلمية محلياً وإقليمياً ودولياً

بوصفه مركزاً بحثياً يعمل على تعزيز الحوار مع الآخر، يحرص مركز الرافدين للحوار على مد جسور التعاون المعرفي والبحثي عبر عقد صلات مع مراكز ومؤسسات بحثية عربية وأجنبية حول العالم وذلك من خلال اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات ومراكز على درجة من الأهمية على الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والعالمي، منها «**معهد الخدمة الخارجية**» التابع لوزارة الخارجية العراقية، و«**مركز الدراسات المصرفية**» التابع للبنك المركزي العراقي، و«**جامعة صلاح الدين في أربيل**»، و«**مجموعة الأزمات الدولية (ICG)**»(بلجيكا)، و«**المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة**»(GIWEH) (سويسرا)، و«**المعهد الفرنسي للأبحاث وتحليل السياسة الدولية**»(CFRP)، «**معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة**»(CICIR)، و«**مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية**»، و«**مركز الشؤون الدولية الروسي**»(RIAC)، «**معهد السياسة والحكم**» (GPTT) (إيران)، و«**المعهد العربي للديمقراطية**» (تونس)، و«**مركز أفغانستان والشرق الأوسط وإفريقيا** (CAMEA) **في معهد الدراسات الاستراتيجية**(ISSI)، إسلام أباد (باكستان)، وغيرها من المؤسسات المهمة.

استطاع مركز الرافدين للحوار RCD أن يكون رائداً في عقد المتلقيات وذلك عبر ملتقاه السنوي الأكبر (مُلتقى الرافدين) وهو ملتقى دولي يعقده المركز سنوياً في العاصمة بغداد، يناقش أبرز المواضيع والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، ويوفر فضاءً حُراً لمناقشة الآراء في المجالات التي يُعقد على أساسها بين النخب على الصعيد المحلي والدولي وعلى درجة عالية من الأهمية، ويُسخّر مخرجاته لصالح بناء الدولة ومؤسساتها وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش على المستويات كافة.

يتمتع المركز بدعم وتمويل من المؤسسات الراعية له عبر اتفاقات علنية ووفقاً للضوابط والقوانين العراقية النافذة، ويحرص على الإعلان عن مصادر هذا الدعم والتمويل بشفافية ووضوح. ويتمثّل هذا الدعم لنشاطات المركز بإسهامات الهيأة الإدارية (مجلس الإدارة) والتبرعات والمنح والهبات والهدايا غير المشروطة الداخلية والخارجية، فضلاً عن المنح المالية من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة العراقية والدولية، والهيئات الإنسانية والتنموية والشركات الخاصة مثل (البنك المركزي العراقي (CBI)، وزارة النفط العراقية، هيأة الاعلام والاتصالات، بعثة الاتحاد الأوروبي، شركة بريتش بتروليوم (BP)، المصرف العراقي للتجارة (TBI)، المجلس الاقتصادي العراقي (IEC)، شركة وادي الخير للاستثمارات الزراعية، مصرف الثقة الدولي،، شركة النافذة لخدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، مجلس الأعمال العراقي، شركة وجه القمر للاستثمارات والمقاولات، شركة مدينة المعالي للاستثمارات والمقاولات، منصة تعليم).

كما يتمتع المركز بدعم من مؤسسات عراقية رصينة مجازة قانوناً، أبرزها «الوطني من إيرثلنك» التي تعد الشركة الأولى والرائدة في العراق المتخصصة في مجال تقنية الألياف الضوئية (FTTH) وأكبر مجهز لخدمات الإنترنت في العراق، وشركة «آسياسيل» (AsiaCell) أول شركة اتصالات في العراق والمزود الرئيسي لخدمات الاتصالات النقالة والإنترنت عالية الجودة، وتملك قاعدة مشتركين وصلت إلى 19.7 مليون مشترك. و«مصرف العالم الإسلامي» أحد أهم المصارف العراقية في مجال التنمية الاقتصادية وهو شركة مساهمة خاصة أسسها نخبة من رجال الأعمال المعروفين محلياً وإقليمياً.

أولاً: الكتب المؤلفة

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
1	الاقتصاد العراقي بعد عام 2003	زين العابدين محمد عبدالحسين صادق علي حسن	2018
2	أهوار العراق ثلاث دراسات في البيئة والحيوان والسياحة	عبد علي الخفاف حسين عليوي الزيادي خالد كاطع الفرطوسي	2019
3	محاضرات في الشأن العراقي	مجموعة خبراء	2019
4	بناء العراق الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2020
5	الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق	أ.د. كامل علاوي الفتلاوي أ.د. حسن لطيف الزبيدي	2020
6	بين جيلين.. مجموعة حوارات متسلسلة بين شاب عراقي وأخيه الأكبر	لقمان عبد الرحيم الفيلي	2021
7	البنك المركزي العراقي: الأدوار.. المهام.. وخيارات المستقبل	مجموعة مؤلفين	2021
8	العراق 2020: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2021
9	الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية	د. أبوطالب هاشم أحمد الطالقاني	2021
10	فلسفة أطر العلاقة البينية للايتيقيا والقانون: دراسة قانونية نقدية في الواقع وعالم ما بعد العلمانية	أ.د. إياد مطشر صيهود	2021
11	العقد الاجتماعي عند الشيخ النائيني في العراق	أ. المتمرس د. عبد الأمير زاهد	2022
12	رؤى جديدة لإدارة صناعة إستخراج النفط في العراق	أ د. جواد كاظم لفته الكعبي	2022
13	مشكلات عراقية معاصرة	أ.د. وليد عبد جبر	2022

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
14	العراق 2021 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2022
15	الصين وشركات التكنولوجيا أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية	أ.د. حسن لطيف الزبيدي د. كرار أنور البديري د. أحمد أمين	2022
16	الفَسادُ الماليُّ والإداريُّ في العراق رؤيةٌ جغرافيَّةٌ-سياسيَّةٌ	أ. د. حسين عليوي ناصر الزيادي	2023
17	انتهاكات داعش للقانون الدَّوليِّ الإنسانيِّ	د. فاضل عبد الزَّهرة الغراويّ	2023
18	مصادر الطاقة ومستقبل البشرية	د. حسين الشهرستاني	2023
19	دراسات في الحركات الاسلامية المعاصرة في العراق	مجموعة مؤلفين	2023
20	الوجود الإسلامي في اوربا ومستقبله: دراسة في ضوء المصادر الاستشراقية المعاصرة	هبة حسين الرماحي	2023
21	النجف الاشرف 2050 رؤية مستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2023
22	تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عامٍ كامل 2022-2023	مجموعة مؤلفين	2023
23	العراق عقدان ملتهبان: تناسل الازمات وامتناع الحلول (5 مجلدات)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2024
24	كركوك العراقيَّة وصراع الهويَّات الفرعيَّة	د. دهام محمد العزاوي	2024
25	الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق	أ.د. حميدة شاكر الإيدامي أ. م. د. أمجد راضي الزاهدي	2024
26	العراق 2022: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض أ.د. أسعد كاظم شبيب	2024
27	المؤسسة العسكرية العراقية 2003-2020	د. عماد هادي علو الربيعي	2024

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
28	العراق 2023: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. أحمد سامي المعموري أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	2025
29	الانتفاضة الشعبية في العراق 1999 بعد استشهاد السيد الصدر (قدس): المقدمات، المسارات، النتائج	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض أ.د. أحمد سامي المعموري	2025
30	جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق: حقائق جديدة على أرضٍ قديمة	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
31	السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهدي ترامب وبايدن 2017 – 2024	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
32	النجف قبل الإسلام: حفريات في ذاكرة المنطقة	عبد الأمير المؤمن	2025
33	العراق 2024: التقرير الإستراتيجي لمركز الرافدين للجوار	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمّار كريم حميد	2025
34	السياسات الخضراء: إعادة تعريف التقدم في عصر الذكاء الاصطناعي	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د. عامر عبد زيد الوائلي	2025
35	دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (البرنامج النووي انموذجاً)	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب أ.د مقدام عبد الحسن الفياض	2025
36	الانتخابات البرلمانية في العراق 2025: ديناميات الوجود والتأثير واستشراف المسارات المستقبلية	مجموعة مؤلفين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب م. د. خالد عدنان الرماحي	2026
37	الدولة العربية المعاصرة والمشكلة الطائفية	د. محمد محفوظ	2026

ت	عنوان الكتاب	المؤلف	سنة النشر
38	الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر في العراق: مقاربات مع نماذج عالمية	مجموعة باحثين تحرير: أ.د. أسعد كاظم شبيب م.م. عمّار كريم حميد	2026

ثانياً: الترجمات

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
1	حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق	مايكل شوارتز	2019
2	مقدمة في الفلسفة السياسية	جيسون برينن	2019
3	ريع الموارد والنمو الاقتصادي	بيتر كازناتشيف	2019
4	العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال	عضيد داويشة	2019
5	المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد 2003	كارولين مرجي الصايغ	2020
6	القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية ما يحتاج الجميع الى معرفته	دانيال بايمن	2021
7	أوهام النصر صحوة الأنبار وصعود الدولة الإسلامية	كارتر مليكزيان	2021
8	شنّ حروب التمرد الدُّروسُ المُسْتَقَاةُ مِنْ حُروبِ التَّمرُّد بدْءًا مِنْ الفيت كونغ وُصُولًا إِلَى الدَّوْلَةِ الإسلاميَّةِ	سيث ج. جونز	2021
9	النظام الفيدرالي في العراق النشأة والأداء والأهمية	فرح شاكر	2021
10	الاتجاهات العالمية 2040	مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي	2021
11	الشيعة العرب.. المسلمون المنسيون	كراهام فولر رند الرحيم فرانك	2021
12	حكّام وعقائد وثروات لماذا أثرى الغرب دون الشرق؟	جارِد روبِن	2021
13	جنود ومواطنون التاريخ الشفوي لعملية «حرية العراق» من ساحة المعركة إلى البنتاغون	كارل ميرا	2021
14	الأمن في منطقة الخليج	فاطمة شايان	2021
15	بين الدولة واللادولة.. السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين	مجموعة مؤلفين تحرير: گلستان گُرِيَ زابينه هوفمان فرهاد إبراهيم سَيدر	2022

ت	عنوان الترجمة	المؤلف	سنة النشر
16	الإسلام الشيعي والسياسة إيران والعراق ولبنان	جون أرمجاني	2023
17	فهم العنف الديني: اكتشاف الراديكالية والارهاب في الدين من خلال دراسة حالات نموذجية	مجموعة مؤلفين تحرير: جيمس دينگلي مارسيلو موليكا	2023
18	الاقتصاد السياسي لعلاقة الاتحاد الاوربي مع العراق وإيران-تقويم لعلاقة السلام عبر التجارة	أمير كامل	2023
19	نظرة جديدة في العلاقات التركية العراقية - معضلة التعاون الجزئي	محمد عاكف قومرال	2023
20	الحرب الخفية: كيف تمكنت الصين من السيطرة على غفلة من النخب الأمريكية	روبرت سبولدينغ سِث كوفمان	2023
21	الحرب والسلام السيبرانيان: الصراع الرقمي في الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
22	الركائز السبع: الأسباب الحقيقية لإضطراب الشرق الأوسط	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
23	صعود روسيا: السياسة الخارجية لبوتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مجموعة مؤلفين تحرير: مايكل سيكستون وإليزا كامبيل	2023
24	السفراء: الدبلوماسيون الأمريكيون على الخطوط الأمامية	بول ريكتر	2023
25	كيف أصبح العالم غنيًا؟»	مارك كوياما جارید روبین	2024
26	بناء المؤسسات في البلدان الضعيفة: أولوية السياسات المحلية	أندرو رادين	2024
27	المعلومات والسلطة والديمقراطية: الحرية من بنات المعرفة	نيكو شْتير	2024
28	منظمة أوبك في القرن العشرين: من الصعود إلى الانحدار	تحرير: جوليانو غارافاني	2024
29	العراق في مواجهة العالم: صدّام، والولايات المتّحدة الأمريكية، ونظام ما بعد الحرب الباردة	سامْيَوَل هلفونت	2025
30	العراق: السلطة والأنظمة والهويات	أندرو جيه فليبرت	2025
31	الجهاد في الاسلام دراسة تاريخية فقهية في مسألة الجهاد الابتدائي	آية الله الشيخ نعمة الله صالحي النجف آبادي	2025
32	الحربُ الباردَة في العالم الإسلامي	ديليب هيرو	2026

ثالثاً: سلسلة الرسائل والأطروحات الجامعية

ت	عنوان الرسالة / الأطروحة	الباحث/ة	سنة النشر
1	موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت 1990 – 1991 دراسة تأريخية	رماح سعد مرهون المعموري	2021
2	الأثر المترتب على مخالفة ضوابط تسبيب الحكم الجزائي في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)	م. م. يوسف فاضل طه حرز الدين	2021
3	صناديق الثروة السيادية دراسة قانونية مقارنة	د. لنجة صالح حمه طاهر حمه أمين	2021
4	التنمية السياسية وأزماتها السياسية في العراق بعد عام 2003	د. فرزدق علي التميمي	2021
5	ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح	م.م. عمّار كريم حميد	2021
6	الارهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 رؤية مستقبلية.	د. خالد محمد طاهر شبر	2022
7	الاستثمار الدولي باعتماد أنموذج ICAPM واستثمارات الشركات الدولية	د. علي عبد الأمير فليفل أ.د. حاكم محسن محمد الربيعي	2022
8	تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية «العراق أنموذجا»	أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار الياسري	2022
9	المكان وأثره التنظيمي في القوى الاجتماعية والاقتصادية لمحافظة النجف الأشرف	د. عصام صباح إبراهيم	2022
10	عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980 - 2015	أ.م.د. حسين شناوة مجيد	2023
11	الحراك الاحتجاجي في العراق حلم الديمقراطية: من النكوص الى الانبعاث	د. سيف حيدر الحسيني	2023
12	المحيط الاقليمي ومحاربة الإرهاب في العراق	د. باسم محمد يونس	2025
13	نقد الحداثة في الفكر السياسي العربي المعاصر	أحمد عباس فاضل جاسم	2026
14	النظام الحزبي وصُنع السياسة العامة: دراسة مقارنة ألمانيا-العراق	سمية غالب زنجيل	2026

رابعاً: الإصدارات القادمة

ت	عنوان الإصدار	فئة الإصدار	سنة النشر
1	صلاحيات رئيس الجمهورية في الأنظمة السياسية البرلمانية المعاصرة: النظام السياسي العراقي وفق دستور 2005 أنموذجاً	كتب مؤلفة	2026
2	مجلس الاتحاد العراقي: اشتراطات قانونية وتحديات عملية	كتب مؤلفة	2026
3	برامج الحكومات العراقية (2003 - 2025)	كتب مؤلفة	2026
4	حدود العراق الدولية: من خرائط النزاع الى بوابة التعاون	كتب مؤلفة	2026
5	العراق 2025: التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار	كتب مؤلفة	2026
6	موسوعة السياسة العراقية 4 أجزاء	كتب مؤلفة	2026
7	آفاق السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد عام 2025	كتب مؤلفة	2026
8	العلاقات الدولية في عالم اليوم من الهيمنة التقليدية إلى الذكاء الاصطناعي	كتب مؤلفة	2026

مركز الرافدين للحوار RCD

مركز الرافدين للحوار RCD

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent
alrafidaincenter.com
alrafidaincent
alrafidaincent
info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
النجف الاشـرف - حي الحـوراء - امتداد شارع الاسكـان
العاصمة بغداد - الجادرية - قرب تقاطع ساحة الحرية

يُسهم الكتاب في إعادة قراءة التراث الحضاري العراقي والإنساني قراءةً علميةً نقدية، تستحضر الماضي لا بوصفه سرديةً منقطعة عن الحاضر، بل باعتباره عمقاً معرفيًا يؤسس لفهم أشمل لمسارات العدالة والدولة والقانون في سياقاتها التاريخية المتعاقبة. ومن هذا المنطلق يبحث في إشكالية القانون الطبيعي بوصفها إحدى الركائز الكبرى في تشكل الوعي القانوني والعدلي لدى الإنسان في الحضارات القديمة، لا سيما في حضارات وادي الرافدين التي أسست مبكرًا لنماذج تشريعية ذات بُعد أخلاقي وإنساني عميق. ويتناول الكتاب مصادر القانون الطبيعي هناك وتطبيقاته ويدرس حماية الحقوق الفردية والجماعية فيه ويكشف عن أن العدالة في العراق القديم لم تكن مفهومًا تجريديًا، بل ممارسةً مؤسسيةً ذات أبعاد أخلاقية واجتماعية واضحة.

ISBN 978-9-9227721-9-6

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية